هيئة تحرير المجلة

عميد الكلية/رئيس التحرير

أ.د. نجاة محمد جمعان

مدير التحرير

أ.د. عبدالباري الشرجبي

أعضاء هيئة التحرير

١- د.عدنان ياسين المقطري
٢- د.عبدالله أحمد بامشموس
٣- د.أحمد محمد الماوري
٤- أ.د.علي عبدالله قايد
٥- أ.د.ابتسام راشد الهويدي
٦- أ.د.أشواق أحمد غليس
٧- د.عبدالرزاق المراني
٨- د. محمد سعيد الحاج

الهيئة الاستشارية

١- أ.د. محمد أحمد لأفنـــدي
٢- أ.د.مصطفى المتوكل
٣- أ.د.عبدالله السنفي
٤- أ.د.سنان غالب المرهضي
٥- أ.د.أحمد محمد الشامي
٦- أ.د.حسن ثابت فرحان
٧- أ.د. محمد علي الربيدي
٨- أ.د.أحمد محمد الحضرمي
٩- أ.د.عبدالكريم السياغي

تصميموإخراج : أ/ عبدالعزيزعزام الساعي

azizsamiea@gmail.com

قواعد النشر

١ - أن لا يكون قد سبق نشرهوأن يمثل إضافة علمية أو تطبيقية في مجال تخصصات الكلية،وأية تخصصات أخرى في مجال العلوم الإنسانية المرتبطة بتخصصات الكلية .

٢ - أن لا يتعدى حجم البحث ثمانية آلاف كلمةوترفق معه خلاصة لا تتجاوز خمسمائة كلمة.

٣ - أن تتوافر في البحث الأصول المتعارف عليها في إعدادونشر البحوث الأكاديمية العلمية.

٤ - معيار النشر هو الموضوعية ،والمستوى العلميودرجة التوثيق.

٥ - يكون التوثيق في الحواشي بأرقام متسلسلة في أسفل كل صفحة مع مراعاة الترتيب التالي:

- الكتاب : اسم المؤلف ، عنوان الكتاب ، مكانوتاريخ النشر ،رقم الصفحة .
- الدوريات: اسم المؤلف،عنوان البحث،اسم الدورية،رقم العددوالمجلد (إنوجد)، تاريخ الإصدار ـ رقم الصفحة.

٦ - أن يكون نص البحث مطبوعاً(أنظر القاعدة الأخيرة من هذه القواعد).

٧ - ترحب المجلة بتغطية المؤتمرات العلمية،وعرض الرسائل العلمية،ومراجعات الكتب الصادرة حديثاً في حدود ألفينوخمسمائة كلمة كحد أقصى .

٨ - يتم نشر البحوث أساساً باللغة العربية،ويجوز نشر بعضها باللغة الإنجليزية.

٩ - تخضع البحوث للتحكيم،ويجوز للمحكمين أن يطلبوا تعديلات طفيفة أو جوهرية بالاتفاق مع الباحث،ولا تعاد المواد المحكّمة إلى أصحابها إذا لم تنشر.

١٠ - يقدم الباحث نبذة تاريخية عن نفسهومؤلفاتهوعمله الحاليوعنوانه، مع خطاب يوضح أن بحثه لم ينشر قبل أن تصدر المجلة قراراً بنشره.

١١ - تعمل هيئة التحرير على إصدار قرار بخصوص البحث خلال ثلاثة أشهر من تاريخ استلامه،وتقدم المجلة لصاحب البحث المنشور نسخةواحدة من العدد الذي نشر فيه البحث .

١٢ - **الطباعة**: ينبغي أن يكون البحث مطبوعاً على الحاسوب،وفقاً لنظام (Office 2007)،وعلىورق A4 ،وبخط (AL-Mohanad)،وبنمط (١٣) ،وأن لا يزيد عدد الأسطر في الصفحة عن ٢٥ سطراً ، مع ترك مسافة (٢,٣٦) في أعلىوأسفل الصفحة ،وعلى كل جانب (١,٧٧)،وترقم الصفحات في الأسفل في الجانب الأيمن من الصفحة.

جميع حقوق الطبع محفوظة.لايسمح بإعادة طبع أي جزء من المجلة أو نسخة بأي شكلوبأيةوسيلة سواء كانت إلكترونية أو غيرها بما في ذلك التصويرو التسجيل أو الإدخال في أي نظام حفظ أو استعادة معلومات بدون الحصول على موافقة كتابية من رئيس التحرير .

المراسلات

توجه جميع المراسلات باسم رئيس التحرير

كلية التجارةوالاقتصاد – جامعة صنعاء

ص .ب (١٣٨١٠) الجمهورية اليمنية

تلفاكس (٤٦٤٥٨١) – مكتب العميد/ رئيس التحرير

(٢٠٦٩٠٩) مجلة الكلية

أبحاث العـــدد (٤٨) من مجلة كلية التجارةوالاقتصاد – سبتمبر - ٢٠١٧م

	محتويات العدد		الصفحة
	الافتتاحيـــــــة	رئيس التحرير	
١-	ظاهرة البطالة في اليمن: أسبابهاوتطورها خلال الفترة ١٩٩٤ - ٢٠١٤م	أ.د. حسن ثابت فرحان	
٢-	الشراكة بين القطاع الخاصوالحكومة في اليمن تكامل أم صراع	أ.د.نجاة محمد جمعان	
٣-	الإصلاح السياسي في اليمن ١٩٩٠ -٢٠١٠م	د.عدنان ياسين المقطري	
٤-	الاقتصاد السياسي للريع : الحالة اليمنية (جدلية العلاقة بين الريعوالفساد السياسي)	د.صلاح ياسين المقطري	

الافتتاحيــة:

بقلم عميد الكلية - رئيس التحرير

أ.د.نجاة محمد جمعان

المسئولية المجتمعية مصطلح يمر علينا يومياً.وتعتبر الشركات ذلك إحدى مبادئها الأساسية. فعندما يشعر المجتمع لمدى التزام الشركات بهذا المبدأ يصبح هناك ترابط بين المجتمعوبين هذه الشركات لتحقيق أهداف المسئولية المجتمعية،ومنها تمكين منظمات المجتمعومؤسساتها، خاصة تلك التي لا تهدف إلى الربحوتقديم خدمات هامة للمجتمعومنها المؤسسات التعليمية.ونحن اليوم نرى نموذجاً رائعاًوحقيقياً لتطبيقات مبادئ المسئولية المجتمعية عندما تقوم الشركات بتمويل أنشطة المؤسسات التعليميةومنها الجامعات،وذلك لإكمال مشوارها الأكاديمي المتمثل في إصدار مجلتها العلمية الأكاديمية التي بذل فيها أساتذتها جهداًوخلاصة علمية تنفع المجتمع.ونحن مجلة كلية التجارةوالاقتصاد نعززونشجع هذه المبادرات لشركات لتمويل صدور المجلات الأكاديميةوالتي من خلالها يتم نشر الفكروالعلم،ومن خلالها يتم تشكيلوتطوير فكر المجتمع نحو تحقيق التنميةوالمواطنة الصالحة في التمسك بأخلاقومبادئ مجتمعية هامة يتم من خلالها التعايش بسلام.

وفي إطار هذه العلاقة التكافلية بين الشركاتوالجامعات من خلال تطبيق مبادئ المسئولية المجتمعية المتمثلة في تمويل نشر البحوث العلمية إلى طلابهاوالباحثين فيها لإثراء الفكر الإنساني فإننا نرسم نموذجاً رائعاً لهذه العلاقة العلمية.وبهذه المناسبة نشكر شركات الاتصالات التي ساهمت في ذلكوعلى رأسها شركة يمن موبايل،وشركة تيليمن على هذه المبادرة العلمية الأكاديميةونتمنى لهم دوام التوفيقوالنجاح.

وبتوفيق من الله جلّوعلا، يصدر هذا العدد بأربعة أبحاث في مجالات الاقتصادوإدارة الأعمالوالعلوم السياسية من مجالات تخصص الكلية.

البحث الأول لأستاذ دكتور في قسم الاقتصاد بالكلية بعنوان :"ظاهرة البطالة في اليمن : أسبابهاوتطورها خلال الفترة ١٩٩٤ -٢٠١٤م".

البحث الثاني لأستاذ مشارك - في طريقة إلى الترقية لأستاذ دكتور - في قسم إدارة الأعمال بالكلية بعنوان :"الشراكة بين القطاع الخاصوالحكومة في اليمن تكامل أم صراع".

البحث الثالث لأستاذ مساعد في قسم العلوم السياسية بالكلية بعنوان:" الإصلاح السياسي في اليمن ١٩٩٠ -٢٠١٠م".

والبحث الرابعوالأخير لأستاذ مساعد في قسم الاقتصاد بالكلية بعنوان: "الاقتصاد السياسي للريع : الحالة اليمنية (جدلية العلاقة بين الريعوالفساد السياسي)".

والحمد لله رب العالمين...

أ.د. حسن ثابت فرحان

كلية التجارة والاقتصاد

المقدمة

الحمد لله رب العالمينو الصلاةو السلام على أشرف المرسلينو بعد :

إن موضوع البطالة من الموضوعات التي شغلت العالم،و أرّقت الحكومات في البلدان المختلفة،و خاصة في الدول المتقدمة التي تتوفر فيها الحرية للتعبير عن الرأي. بل لا أكاد أبالغ إن قلت إن سبب سقوط بعض الحكومات في العالم كان الاحتجاجات العمالية .

و في عالمنا العربي كانت الجمهورية التونسية مثالاً بارزاً على، ذلك حيث تتمتع نقابة العمال هناك بزخم شعبي كبير،و قد أُسْقِطت حكومة الرئيس زين العابدين بن علي على يد نقابة العمال في عام ٢٠١١م.والثورات الاشتراكية في العالم كان المحرك الأساسي لها هم العمال .

إن ظاهرة البطالة هي نتاج عنصرين أساسيين هما :

١ - **حجم السكانومعدل النمو السكاني :** حيث ينبثق عنه كم كبير من اليد العاملة.ومع قلة فرص العمل فإن ذلك يضاعف من حجم البطالة،خاصة في البلدان التي يرتفع فيها معدل النمو السكاني مثل اليمن .

٢ - **معدل النمو الاقتصادي :** ففي الدول التي يتحقق معدل نمو اقتصادي سنوي مرتفع فإن ذلك يعمل على امتصاص اليد العاملة الفائضة،و يقلل من حجم البطالة . أما في الدول التي يتحقق معدل نمو اقتصادي منخفض - مثل اليمن - فإن معدل البطالة يتصاعد حتى تصبح البطالة مشكلة اقتصادية سياسية اجتماعية تؤرق المجتمعات على اختلاف أجناسهاومستوياتها الاقتصادية .

ويتفاوت حجم البطالة داخل المجتمعات لأسباب متعددة سنستعرضها في الصفحات التالية كما يتفاوت بين الذكوروالإناثو في كل المجتمعات .و لكن البيانات الإحصائية تشير إلى أن معدل البطالة بين الإناث أعلى منه بين الذكور،وخاصة في الدول النامية التي ترتفع فيها نسبة الأمية مثل اليمن،فنجد أن مثل هذه الدول يرتفع فيها معدل البطالة بين الإناث . كما أنه في مثل

هذه الظروف هناك بعض المهن تكون حكراً على الذكور دون الإناث، وخاصة في الأعمال التي تحتاج إلى جهد عضلي، أو في المراكز القيادية الإدارية العليا. ذلك أن النسبة الغالبة من المراكز القيادية العليا يستأثر بها الذكور حتىو إن تساوى فيها الذكور مع الإناث في المستوى التعليمي المطلوب لتلك الوظائف و ربما يرجع السبب في ذلك إلى عوامل اجتماعية مثل العادات، والتقاليد السائدة في بعض المجتمعات التي تحصر عمل الإناث في مجالات محددة .

مشكلة البحث :

إن مشكلة البطالة من أهم المشاكل التي تؤرق المجتمعات البشرية على اختلاف مستوياتها الاقتصادية، ولذلك فهي تحظى باهتمام الحكومات .وتسعى الحكومات إلى توفير إحصاءات سنوية عن حجم البطالة ،وأنواعهاوتطورها عبر الزمنوذلك عبر المسوحات الإحصائية السنوية الخاصة بالعمالة.

واليمن من الدول التي لا تتوفر فيها إحصاءات سنوية عن حجم البطالة، ولا عن أنواعهاوتطورها عبر الزمن، وإنما يتم استخراج مؤشرات البطالة على فترات متباعدة من خلال التعدادات السكانية التي يُجريها الجهاز المركزي للإحصاء كل عشر سنوات، والمسوحات الأخرى المختلفة مثل: مسوحات ميزانية الأسرة التي يُجريها الجهاز المركزي للإحصاء كل خمس سنوات، والمسوحات المتخصصة الأخرى التي تُجريها الجهات المختلفة بالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاءومنظمة العمل الدولية .ومن هنا كان لابد من التعرض لهذه المشكلة، وتناولها تناولاً علمياً يتناسبوأهميتها الاقتصادية ،والسياسيةوالاجتماعية.

فروض البحث :

في ضوء عرض مشكلة البحث يمكنوضع الفروض التالية :

١ - ستظل مشكلة البطالة في اليمن قائمة ،وربما متصاعدة مع الزمن، خاصةوأن اليمن لم يتمتع باستقرار سياسيوأمني لفترات طويلة من الزمن .

٢ - تفتقر اليمن إلى مسح سنوي منتظم للقوى العاملة ، كما هو حاصل في كثير من الدول .

٣ - المسوحات الإحصائية التي يجريها الجهاز المركزي للإحصاءوالتي تستخرج منها مؤشرات البطالة ليست مسوحات منتظمةوتجرى على فترات طويلة (كل خمس سنوات او عشر سنوات)، وبالتالي لاتعكس هذه المسوحات التغيرات السنوية التي تحدث في مؤشرات البطالة

٤ - ليست هناك موازنة معتمدة منوزارة المالية لإجرأء المسوحات الدورية للقوى العاملة لاستخراج مؤشرات البطالة، وإنما الأمر مرتبط بالموازنات الخاصة بالمسوحات الإحصائية الأخرى مثل التعدادات السكانيةومسوحات ميزانية الأسرة .

٥ - نظراً لشحة الموارد المالية المعتمدة للجهاز المركزي للإحصاء فإن المسوحات الإحصائية التي يمكن استخراج مؤشرات البطالة منها مرتبطة بمدى توفير التمويل الخارجي الذي توفره المنظمات الدوليةوخاصة منظمة العمل الدوليةوصندوق اللأمم المتحدة للسكان ،وهاذه التمويلات مرتبطة بالأوضاع السياسيةوالأمنية لليمن.

٦ - الأوضاع السياسيةوالأمنية المضطربة في اليمن جعلت كثيراً من الدول توصد أبوابها أمام هجرة اليد العاملة اليمنية إليها ،ومن ثم تضاعفت مشكلة البطالة في اليمن

أهداف البحث :

يهدف البحث إلى تحقيق ما يلي :

١ - تحليل البيانات السكانية ،وتحد يد الفئات العمرية السكانية التي تعد البطالة جزءاً من إحدى تلك الفئات السكانية .

٢ - تتبع تطورحجم البطالةومعدلاتها خلال العشرين سنة الماضية (١٩٩٤ -٢٠١٤م)،وذلك من خلال التعدادات السكانية ،والمسوحات الإحصائية المختلفة .

٣ - توفير المؤشرات المختلفة عن أنواع البطالة بحسب الفئات العمرية المختلفة،وخاصة فئة الشباب (١٥ -٢٤) سنة ،وعمالة الأطفال (٥ -١٤) سنة .

٤ - تلمّس أسباب نشوء البطالة، سواءً منها السياسية، أو الاقتصادية،أو الاجتماعية التي أدت إلى تطور مشكلة البطالة عبر الزمن .

٥ - الخروج بمجموعة من النتائجوالتوصيات التي ربما تفيد راسمي السياسات الاقتصادية في إيجاد سياسات اقتصادية تعمل على التخفيف من حدة البطالة عبر الزمن.

أهمية البحث :

يأتي هذا البحث عقب سنوات من الأزمات السياسية، والأمنية التي مرت بها اليمن، وخاصة بعد أحداث ثورات الربيع العربي ٢٠١١م، والسنوات التي تلتها، حيث تفاقمت مشكلة البطالة، وخاصة في الأعوام الأخيرة (٢٠١٥ -٢٠١٧م)وليسلط الضوء على هذه المشكلة المتفاقمة.وبالرغم من أن البحث لم يتناول السنوات الأخيرة (٢٠١٥ -٢٠١٧) لعدم توفر البيانات الإحصائية، إلا أن مشكلة البطالة في اليمن قد تفاقمت نظراً لتفاقم الأوضاع السياسية، والأمنية، ومن ثم تدهور النشاط الاقتصادي، وفقدان جزء كبير من القوى العاملة لأعمالها، واستمرار النمو السكاني، وطول فترة الأزمة السياسية، والاقتصادية ،وهجرة كثير من رؤو س الأموال إلى الخارج .ومن ثم فقد تعقدت مشكلة البطالة في اليمن .ومن هنا تأتي أهمية تناول مشكلة البطالة .

منهج البحث المتبع :

للأغراض العلمية، فقد اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم الاعتماد على السلاسل الزمنية للبيانات السكانية خلال العشرين سنة الماضية، وتحليلها، واستخراج مؤشرات البطالة المختلفة .

تقسيمات البحث :

لأغراض البحث العلمي ، فقد تم تقسيم هذا البحث إلى الأقسام التالية:

القسم الأول : الشرائح السكانية .

القسم الثاني : تعريف البطالةوأنواعها .

القسم الثالث : أسباب نشوء البطالة .

القسم الرابع : ظاهرة البطالة في اليمنوأسبابها .

القسم الخامس : تطورحجم البطالة في اليمن .

القسم السادس : النتائجوالتوصيات .

القسم الأول: الشرائح السكانية

قبل الدخول في تعريف البطالة يجدر بنا أن نتحدث باختصار عن الشرائح السكانية التي تعد البطالة جزءاً من إحدى هذه الشرائح السكانية .و قد قسم علماء الاقتصاد ،و علماء الاجتماع الشرائح السكانية إلى ثلاث شرائح رئيسية هي :

١ - **الشريحة الاولى :** هم السكان الذين تتراوح أعمارهم بين (صفرو ١٤ سنة)،ويطلق عليهم صغار السن .و هذه الفئة هم دون مستوى سن العمل، أي أ نهم يفترض أن يكونوا في السلك التعليمي ،وأنهم يعالون اقتصادياً من قبل أسرهم ، سواءً الأبوين ، أو أفراد الأسرة الآخرين الذين يمتُّون إليهم بصلة قرابة ،أو ترعاهم جهات خيرية عامة أو خاصة .

٢ - **الشريحة الثانية** : هم السكان الذين أعمارهم (٦٥سنة - فما فوق) ،و هم فئة كبار السن،و هم فوق مستوى سن العمل.وهذه الشريحة تعيش على ما اكتسبته من مدخرات أثناء عملها السابق،أو على المعاش التقاعدي،أو على الضمان الاجتماعي الذي تقدمه الدولة ،أو المؤسسات الخيرية .

٣ - **الشريحة الثالثة :** هم السكان القادرون على العمل،و هم الذين تتراوح أعمارهم بين (١٥ -٦٤سنة) .وهذه الشريحة هي المنتجة التي يفترض فيها أن تعيل الشرائح الأخرى الغير قادرة على كسب الدخل.

و لكن هناك ملاحظة يجدر الوقوف عندهاو هي هل هذه الشريحة القادرة على العمل كلها تعمل؟

والواقع أن هذه الشريحة السكانية تقسم إلى أ قسام متعددةوهي :

أ - القسم الأول : عاجزون عن العمل : رغم أنهم في سن العمل ،و هم أصحاب العاهات الخلقية،وأصحاب الأمراض المستعصية ،وأصحاب الإصابات المستديمة كمن يتعرض لحادث سير أعاقه عن العمل ، أو أُصيب على رأس العملوفقد يديه، أوساقيه ،أوعينيه ،أوإحداهما.وهذه الشريحة هي خارج قوة العمل .

ب - القسم الثاني : غير راغبين في العمل :و هم إما أصحاب ثروات يعيشون عليها ،ومن ثم فهم غير مكترثين بالقيام بالأعمال لكسب الدخل، أو فضوليون يعيشون على إنتاج الآخرين .و هذا القسم يعد خارج قوة العمل .

ج - القسم الثالث : القوى العاملة القادرة على العملوهم العاملون فعلاً : أي الذين يمارسون أعمالاً، فهم في حالة تشغيل،و على إنتاج هذا القسم تقوم الإعالة لبقية الفئات .

د -والقسم الرابعوالأخير من القوى العاملة هم القادرون على العملو الباحثون عنهومستعدون لممارسته،و لكنهم لا يجدونه .و هؤلاء هم ما يطلق عليهم البطالة، أي القوى العاملة التي لا تعمل .و هذه الشريحة هي محور الحديث في هذ البحث،و هي التي تشغل هموم المجتمعات،و تؤرقها،و تعمل الحكومات في العالم على إيجاد فرص عمل للتقليل من حجم هذه الشريحة. ذلك أن المعدل الطبيعي الذي لا يعد ظاهرة خطيرة أن يكون حجم هذه الشريحة - بحسب تصنيف منظمة العمل الدولية - يتراوح بين (٣ -٦٪) من حجم القوى العاملة القادرة على العمل . أما إذا زادت البطالة عن تلك النسبة فإن المؤشر سيكون خطيراً .

القسم الثاني: تعريف البطالةوأنواعها

أولاً تعريف البطالة:

هناك تعريفات مختلفة للبطالة ،و لكن أهمها يتمثل فيما يلي :

١ - هناك من يعرّف البطالة بأنها: (**الفرق بين حجم العمل المعروضو حجم المستخدم منه**) [١].

٢ - يعرفها القاموس الاقتصادي بأنها: (**الحالة التي تظهر حينما الطاقة البشرية القادرة على العمل ترغب في العملوتفتش عنهولكنها لا تستطع الحصول عليه**) [٢].

٣ - هناك تعريف للعاطلوهو : (**الشخص الذي لا يجد فرصة للعمل رغم سعيه في طلبهو التمتع بالقدرة على أدائه بأجر السوق**) [٣].

٤ - أما منظمة العمل الدولية فتعرّف البطالة بأنها :(**أولئك الاشخاص الذين هم فوق سن محددة ، و لم يكونوا ضمن القوى العاملة فعلاً ،و قاموا بأنشطة للبحث عن عمل خلال فترة قصيرة،و كانوا متواجدين لشغل العمل عند توفر فرصة العمل**) [٤].

وأياً كانت تلك التعريفات فإنها تعبر عن مفهومواحدو هو يعبر عن العاطلين عن العمل .ويمكن إيجاد تعريف مبسط للبطالةوهو :(**تلك الفئة من السكان الذين تقع أعمارهم بين (١٥ -٦٤) سنةو هم قادرون على العمل،و يبحثون عنه،ولديهم رغبة للقيام بالعمل عند توفرهولايجدونه**) [٥].

ثانياً: أنواع البطالة :

ليست البطالة نوعاًواحداً، بل أنواعاً متعددة .و تختلف هذه الأ نواع من مجتمع الى آخر بحسب المستوى الاقتصادي،و نسبة الأمية،والمستوى الثقافيوالعاداتوالتقاليد السائدة،و نوع الموارد الاقتصادية المتوفرة في المجتمع،ومستوى استغلالها،وحجم الاستثماراتو نوعها،و درجة الاستقرار السياسيوالاقتصاديو الاجتماعي . فكل تلك العوامل تؤثر على تواجد الأنواع المختلفة من البطالة ،و على أحجامهاو هيكلها .و يمكن ذكر الأنواع المختلفة من البطالة،وأهمها ما يلي :

١ - **البطالة الهيكلية :**

هذا النوع من البطالة يتمثل في أن هناك فرص عمل، لكن اليد العاملة المتوفرة لا تستطيع شغلها نظراً لعدم تناسب مؤهلات،و مهارات اليد العاملة مع متطلبات فرص العمل القائمة.ويظهر

هذا النوع من البطالة عندما تكون هناك تغيرات اقتصادية هيكلية في المجتمع، و خاصة في الدول النامية التي تشهد تغيرات هيكلية عند سعيها لإحداث التنمية الاقتصادية، كما حدث في الدول العربية النفطية التي اضطرت لاستيراد العمالة الأجنبية لشغل فرص العمل القائمة .ويعد هذا النوع من أخطر أنواع البطالة .

٢ - **البطالة الاحتكاكية :**

هذا النوع يحدث عندما يترك العمال الأعمال التي يقومون بها للبحث عن فرص عمل أخرى لتحسين ظروفهم المعيشية ، أو عند الانتقال من قطاع اقتصادي إلى قطاع آخر.و هذا النوع من البطالة يحدث في كل الدول ،و في كل الأحوال ،و لا تستثني منه لا الدول المتقدمة ،و لا النامية [٦].

٣ - **البطالة المقنعة :**

يتمثل هذا النوع من البطالة في تسكين العمال على الوظائف بأكثر من حاجة تلك الوظائف، فالظاهر أنهم يعملون ،و لكنهم في حقيقة الأمر إنتاجياتهم منخفضة بسبب عددهم الكبير بالنسبة لحاجة العمل .و يكثر هذا النوع من البطالة في الدول النامية، و تعتبر من سماتها، و خاصة في القطاع العامو في قطاع الأعمال العام. كما يبرز هذا النوع من البطالة في الشركات العائلية حيث يتكدس فيها العاملون لأسباب اقتصاديةو اجتماعية .و يعد ظهور هذا النوع من البطالة في أية مؤسسة عنواناً على الإدارة غير الرشيدة .

٤ - **البطالة الموسمية :**

هذا النوع من البطالة يظهر بين مواسم النشاط في تلك الأنشطة الاقتصادية التي تتسم بالموسمية مثل النشاط الزراعي، و تجارة الملابس، و الأنشطة المرتبطة بالمناسبات الاجتماعية كالأعياد ،ومواسم السياحة . و هذا النوع من البطالة متواجد في الدول المختلفة، و لا يكاد يخلو منها مجتمع .و يزداد تأثير هذا النوع من البطالة في حالة ضعف إنتاج المواسم، و كذلك قِصَر هذه المواسم . كما أن عدم قدرة العاملين في الأنشطة الموسمية على التكيّف مع فرص العمل في القطاعات الأخرى يضاعف من مشكلة البطالة الموسمية .

٥ - **البطالة الناتجة عن نقص الطلب الكلي :**

يتثمل الطلب الكلي في كل من الطلب الاستهلاكي العامو الخاص،والطلب الاستثماري (العاموالخاص).و يحصل النقص في الطلب الكلي لأسباب متعددة مثل حدوث الدورات الاقتصاديةوالتضخمو الركود .و الدورات الاقتصادية عادة ما تصيب الاقتصادات المتقدمة أكثر مما تصيب الدول النامية . كما أن النقص في الطلب الكلي قد يحدث في حالة الحروب الأهلية أو ركود الأسواق الدولية ،و خاصة في الدول النامية المعتمدة على تصدير المواد الخام إلى الخارج، أو الدول المتقدمة المعتمدة على تصدير السلع المنتجة إلى الأسواق الدولية.

و ينتج عن نقص الطلب على السلعو الخدمات نقصاً في الطلب على اليد العاملة .وتكون العلاقة طردية بين نقص الطلب على السلعو الخدمات،ونقص الطلب على اليد العاملة،و من ثم تظهر البطالة المرتبطة بنقص الطلب.

القسم الثالث : أسباب نشوء البطالة

تتعدد الأسباب التي تؤدي إلى ظهور البطالة،و تكاد تتشابه بين الدول، إلا أن هناك فروقاً جوهرية تظهر بين الدول فيما يتعلق بنشوء البطالة .و يمكن إجمال أهم الأسباب التي تؤدي إلى ظهور البطالة فيما يلي :

١ - **حدوث الدورات الاقتصادية التي تصيب الاقتصادات العالمية :**

ففي حالة الانتعاش الاقتصادي يزيد الطلب على اليد العاملة، أما في حالة الركود الاقتصادي فإن الطلب على اليد العاملة ينخفض،و من ثم تظهر البطالة ،والدورات الاقتصادية .

٢ - **المستوى التعليمي للمجتمع :**

ففي المجتمعات ذات المستويات العالية من التعليم تقل نسب البطالة حيث يكون بإمكان اليد العاملة استغلال جميع فرص العمل القائمة. أما في المجتمعات التي ترتفع فيها نسبة الأمية فإن كثيراً من فرص العمل لا تستطيع اليد العاملة الأمية استغلالها . كما أن اليد العاملة المتعلمة يمكن تأهيلها لاستغلال فرص العمل الجديدة بسهولة، أما اليد العاملة الأمية، أو ذات المستويات التعليمية المتدنية فليس من السهولة إعادة تأهيلها،و من ثم تبقى فرص عمل غير مستغلة .

٣ - **المستوى الثقافي للمجتمع :**

يعمل المستوى الثقافي المرتفع لأي مجتمع على حسن استغلال الفرص الاستثمارية، و بالتالي تقليل حجم البطالة.و يلاحظ ذلك منوضع البطالة في كل من الدول المتقدمةو الدول النامية . فالمجتمعات التي تتمتع بمستوى عال من الثقافة نجد أن حجم البطالة فيها منخفض، أما الدول التي يتدنى فيها المستوى الثقافي فإن حجم البطالة فيها يزداد.

٤ - حجم السكان :

إن زيادة عدد السكان لأي مجتمع ليس شراً مطلقاً، و النقص ليس خيراً مطلقاً ،والمسألة تعتمد على المستوى التعليمي للمجتمع، وحجم الموارد الاقتصادية المتوفرة لديه، ومستوى التقدم الاقتصادي، و القدرة على استغلال الموارد الاقتصادية، والموارد البشرية.ولكن بالتأكيد فإن المجتمعات ذات الكثافة السكانية تفرز كماً كبيراً من اليد العاملة، و إذا لم تستطع الحكومات استغلال الموارد الاقتصادية، و إيجاد فرص العمل المناسبة، فإن حجم البطالة سيزداد، و خا صة في الدول التي يرتفع فيها معدل الخصوبة مثل اليمن التي يتجاوز فيها معدل نمو السكان (٣٪) .

٥ - حجم الموارد الاقتصاديةو درجة تنوعها :

يعمل حجم الموارد الاقتصاديةو تنوعها لأي بلد على إيجاد فرص العمل، خاصة إذا كانت الحكومة قادرة على استغلال الموارد الاقتصادية.كما يعمل تنوع الموارد الاقتصادية على تنوع فرص العمل، و من ثم امتصاص اليد العاملة.و تحرص جميع الدول على تنويع مواردها الاقتصاديةو تطويرها، و خاصة تلك الموارد القابلة للاستمرارو التطور، مثل الموارد الزراعيةو السمكية، والسياحيةو الصناعية، و التعليمو تأهيل العنصر البشري .

٦ - نوع نظام الحكمو درجة الاستقرار السياسي :

لا يوجد عنصر أكثر تأثيراً على موضوع البطالة في أي بلد مثل نوع الحكم، و درجة الاستقرار السياسي . فالدول التي يتسم نظام الحكم فيها بالديمقراطية ينشأ فيها قدرمن الاستقرار السياسي يسمح باستغلال الموارد الاقتصاديةو تطويرها، و من ثم يتوفر القدر الكافي من فرص العمل ،وبالتالي تقليل حجم البطالة . كما أن الدول الديمقراطية تحرص على التقليل من حجم البطالة حتى لا تنشأ احتجاجات عمالية تؤثر على الاستقرار السياسي. أما في الدول الديكتاتورية فإنه عادة ما تكون هناك درجة عالية من البطالة . كما أن الدول الديمقراطية عادة ما ينشأ فيها

قدر مناسب من العدالة في توزيع الثروات يسمح باستغلال فرص العمل ،و زيادتها مما يؤدي الى التقليل من حجم البطالة .

٧ - تراجع دور الدولة الاقتصادي :

يلاحظ أن دور الدور الاقتصادي قد تراجع ،و تراجعت معه فرص العمل التي كان يوفرها القطاع العام. بل إن هناك موجة لخصخصة القطاع العام تقوده المؤسسات الدولية ،و خاصة البنك الدوليو مؤسسة التمويل الدولية ،و هذا بدوره يزيد من حجم البطالة.والقطاع الخاص ليس بديلاً كافياً لامتصاص اليد العاملة الفائضة خاصة في الدول النامية التي يرتفع فيها معدل المواليد . فالقطاع الخاص لا يزال فتياً ،و يواجه صعوبات جمة تعيق تطوره ،و قدرته على توفير فرص العمل.

القسم الرابع: ظاهرة البطالة في اليمنو أسبابها

المجتمع اليمني، كأي مجتمع في العالم، يتعرض لمختلف المشاكل السياسية، و الاقتصادية، والاجتماعيةوإن اختلفت أسباب ظهور تلك المشاكل، و درجة حدتها، و تأثيرها على موضوع البطالة.

إن مشكلة البطالة مشكلة مركبة هي نتاج العوامل السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وفي الوقت نفسه تؤثر في تلك الجوانب .و تتواجد في اليمن أنواع البطالة التي ذكرناها سابقاً، وإن اختلفت درجة حدتها من نوع الى آخر . فعلى سبيل المثال، ارتفع معدل البطالة هذه الأيام بسبب الأوضاع السياسةوالأمنية القائمة، و أصبحت هذه الأوضاع أكبر مسبب لارتفاع معدل البطالة .

إن الأسباب التي أدت الى ظهور البطالة في اليمن متعددة . فبعضها يتشابه مع الدول الأخرى، وبعضها يكاد يكون محصوراً على اليمن .وأهم هذه الأسباب ما يلي :

١ - الدورات الاقتصادية :

سبقوذكرنا أن الدول المتقدمة تتعرض للدورات الاقتصادية أكثر من تعرض الدول النامية. إلا أن الاقتصاد العالمي مترابط في الوقت الحاضر، فأية أزمة تحدث في أي بلد ينتقل أثرها عن طريق الأسواق الماليةو النقدية إلى البلدان الأخرى.وتتأثر الدول النامية بالدورات الاقتصادية التي تحدث في الدول المتقدمة بطرق مباشرةو طرق غير مباشرة .

إن اليمن من الدول النامية التي تتأثر بالدورات الاقتصادية التي تصيب الدول المتقدمة فمن ناحية نجد أن اليمن تعتمد بدرجة كبيرة على صادرات النفطومشتقاته، و عند حدوث الدورات الاقتصادية تتقلب أسعاره في الأسواق العالمية، وتتأثر بالتالي صادرات اليمن من النفطو مشتقاته .و من ناحية أخرى نجد أن اليمن لديها يد عاملة مهاجرة كثيرة في كثير من البلدان، و خاصة في دول الخليج العربي، و لا شك أنها تتأثر بما يجري من تقلبات اقتصادية يضاف إلى ذلك أن اليمن من الدول النامية المتلقية للمساعدات الاقتصادية من الدول الغنية، و في حالة حدوث الدورات الاقتصادية فإن المساعدات المتدفقة إلى اليمن تتأثر سلبياًو إيجابياً، و يؤثر ذلك على قدرة الدولة في إيجاد فرص العمل .

٢ - المستوى التعليمي :

يؤثر المستوى التعليمي على حجم البطالة من جوانب عدة، فمن جانب يتميز المجتمع اليمني بارتفاع نسبة الأمية، إذ تتجاوز نسبة (٥٠٪)، و هي نسبة عالية بكل المقاييس، و من ثم فإن كثيراً من فرص العمل لا تستطيع اليد العاملة الأمية أن تستغلها، وخاصة في القطاع الصناعيو قطاع الخدمات، وخاصة قطاع الخدمات المالية. كما أن نظام التعليم في اليمن نظام تقليدي لا يراعي في مخرجاته متطلبات سوق العمل، ويعتمد على مؤسسات التعليم الحكومية التي يغلب عليها البيروقراطيةوالجمود، وعدم مواكبة التقدم التقني في كافة مناحي الحياة .و من ثم فإن كثيراً من فرص العمل لا تستطيع اليد العاملة استغلالها فيزداد بالتالي حجم البطالة .

٣ - المستوى الثقافي :

يتأثر المستوى الثقافي في أي بلد بعوامل عدة ، سياسية ،و اقتصادية ،و اجتماعية لا مجال للخوض فيها هنا .و لكن يمكن القول إن المستوى الثقافي في اليمن متدنٍ، وفيه جوانب سلبية كثيرة.ونظراً لطول فترة عدم الاستقرار السياسيوالأمني، فقد سادت ثقافة الحروب، ونجد كثيراً من الشبابوالرجال

قد انخرطوا في الحروب الدائرة منذ عام ٢٠١١م، وبالتالي فقدوا التعليموالتأهيل الذي يمكنهم من استغلال فرص العمل.و عند انتهاء هذه الحروب سنجد كماً هائلاً من الشبابو الرجال الذي كانوا منخرطين في الحروب في حالة بطالة .

و من جانب آخر، نجد أن هناك بعض العاداتو التقاليد السائدة في بعض مناطق اليمن تمنع أصحابها من استغلال فرص العمل المتاحة. فمثلاً تتأفف بعض الشرائح الاجتماعية من العمل في الحلاقة، أو في المطاعم، أوغسل الملابس، أو في أعمال النظافة، أو في أعمال البناء، أو في أعمال الجزارة .

و من هنا تضيع كثير من فرص العمل، و يصبح كثير من المتأففين من هذه المهن في عداد البطالة

لقد سادت في الوقت الحاضر مشكلة ثقافية خطيرةو هي الاعتقاد بأن التعليم لا جدوى منه، فخريج الجامعة، أو المعاهد التقنية سيظل يبحث عن عمل سنوات فلا يجده، و من ثم لا داعي

لإضاعة الوقت في التعليم .و هذه مشكلة ثقافية خطيرة تكرس الجهل،و عدم الأخذ بوسائل التقنية الحديثة التي أساسها التعليم،و تؤدي في النهاية الى ارتفاع معدل البطالة .

٤ - زيادة عدد السكان :

وفقاً للإسقاطات السكانية التي يجريها الجهاز المركزي للإحصاء،فإن عدد سكان اليمن حتى نهاية عام ٢٠١٦م سيبلغ (٢٧,٥٦٧,٠٠٠) نسمة،و بمعدل نمو قدره (٣,٠١٪) سنوياً .و معنى ذلك أن هناك أكثر من (٨٠٠,٠٠٠) نسمة يدخلون سوق العمل سنوياً.ومع تردي الأوضاع السياسية،و الاقتصادية،و قلة فرص العمل،فإن الزيادة السكانية ستشكل عبئاً على سوق العمل،وستضاعف من مشكلة البطالة. فالنمو السكاني لن يتوقف،و النمو الاقتصادي متوقف، بلو يتراجعو ربما يكون بالسالب .و مع طول فترة الأزمة السياسيةو الأمنية في البلاد ٢٠١١ - ٢٠١٧م فإن ذلك سيضاعف من مشكلة البطالة،و يتوقع أن ترتفع الى مستويات قياسية خلال عام ٢٠١٦مو ما بعدها إذا – لا سمح الله – استمرت الأزمة السياسيةو الأمنية دون حل .

٥ - حجم الموارد الاقتصادية :

يتناسب حجم الموارد الاقتصادية مع حجم البطالة تناسباً عكسياً. فكلما كانت هناكوفرة في الموارد الاقتصادية أدى ذلك الى تراجع حجم البطالة، باعتبار أن توفر الموارد الاقتصادية سيعمل على امتصاص اليد العاملة الفائضة.و تحرص الدول على استغلالو تنمية الموارد الاقتصادية التي لديها لرفع مستوى التقدم الاقتصادي فيها ،و بالتالي رفع مستوى الدخول ،و تشغيل اليد العاملة . إن اليمن من الدول التي لا تزال أراضيها بكراً لم يتم فيها اكتشاف جميع ما تحتويه من ا لموارد الاقتصادية .و لكن ما قد تم اكتشافه يبشر بخير، خاصة في مجال النفطو مشتقاته،و بعض المعادن . كما أن موارد القطاع الزراعي

و السمكي،و موارد القطاع السياحي كلها موارد قابلة للنمو،و التطوير. هذا بالإضافة الى تطوير الصناعات المحلية .

٦ - أثر النظام السياسي على البطالة :

سبقوذكرنا أنه لا يوجد عنصر يؤثر على حجم البطالة أعظم من النظام السياسي ، سواء من حيث نوعه، أو درجة تقدمه. فالنظام السياسي المستقر يوفر استقراراً للنظام الاقتصادي،ومن ثم

يتم استغلال الموارد الاقتصادية، ويتم بالتأكيد إيجاد فرص العمل المناسبة لامتصاص اليد العاملة الفائضة .

والناظر إلى تاريخ اليمن السياسي يجد أنها لم تتمتع بفترات طويلة من الاستقرار السياسي منذ أواخر القرن الثالث الهجري . فقد كانت هذه الحقبة من تاريخ اليمن تاريخ صراعات لم ينشأ فيها نظام سياسي مستقر، ولم ينتج عنه نظام اقتصادي مستقر يستطيع استغلال الموارد الاقتصادية المتوفرة .و قد اعتمدت اليمن في امتصاص فائض اليد العاملة على الهجرة إلى الخارج، و خاصة دول الخليج العربي، و دول القرن الأفريقي، و الولايات المتحدة الامريكيةو بريطانيا، و غيرها من الدول الأخرىومع تعكر العلاقات السياسية بين اليمنوتلك الدول، فقد أثر ذلك على فرص اليد العاملة اليمنية في الهجرة إلى تلك الدول .

٧ - تراجع دور الدولة الاقتصادي :

تراجع دور الدولة في النشاط الاقتصادي، و خاصة بعد تحقيق الوحدة بين شطري اليمن في عام ١٩٩٠م، و دخول الحكومة اليمنية في برنامج الإصلاح الاقتصادي مع البنك الدولي ،و صندوق النقد الدوليو المؤسسات الدولية الأخرىو بدأت الحكومة اليمنية برنامجاً للخصخصة للقطاع العام، و ما يعنيه من الاستغناء عن جزء كبير من اليد العاملة التي كانت تعمل في قطاع الأعمال العام و معنى ذلك أن الدولة لم تعد كجهة موفرة لفرص العمل، بل أصبحت مقلّصة لفرص العمل التي كانت متوفرة لديها في قطاع الأعمال العام . كما قامت الحكومة في الوقت نفسهومع المؤسسات الدولية المذكورة بتبني برنامج للإصلاح الإداري الذي كان من ضمن أهدافه تقليص الوظائف العامة الجديدة، و إحالة جميع من استحقوا الإحالة للتقاعد لأحد الأجلين إلى التقاعد، و هذا بدوره قلّص من فرص العمل لدى القطاع العام بشقيه الاقتصادي ،و الإداري . كما اتخذت الحكومة في الوقت نفسه قراراً بعدم الإحلال في الوظائف العامة بدلاً عمّن أُحيلوا للتقاعد .

٨ - ضيق فرص هجرة القوى العاملة إلى الخارج :

سبقوذكرنا أنه نظراً للظروف السياسيةو الاقتصادية غير المواتية لفترات طويلة، فقد تم الاعتماد على الهجرة إلى الخارج لامتصاص فائض اليد العاملة، و خاصة إلى دول الخليج العربي، وبعض الدول الأخرى .و بعد أحداث حرب الخليج في عام ١٩٩٠م، و أحداث (١١) سبتمبر

٢٠٠١م ضُيّقت أبواب الهجرة لليد العاملة اليمنية إلى الخارج، و تضاعفت مشكلة اليد العاملة اليمنية وزاد حجم البطالة خاصة بعد عودة ما يقرب من مليون مهاجر من دول الخليج العربي . يضاف إلى ذلك أن اليد العاملة اليمنية مستواها التعليمي متدنٍ، ومهاراتها متدنية، و من ثم فإن الطلب عليها من الخارج متدنٍ، ويتدنى مع الزمن بسبب الأوضاع التي تعيشها البلاد ، و من ثم تضاعفت مشكلة البطالة.

٩ - دخول العنصر النسائي إلى سوق العمل :

ظلت المرأة اليمنية لفترات طويلة ربة بيت ، و فلاحة تعمل في الزراعة فقط، و حظها من التعليم محدود .و بعد ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م في شمال اليمنو ثورة ١٤ أكتوبر ١٩٦٣م في جنوب اليمن، بدأت المدارس تنتشر، و بدأت المرأة بمشاركة الرجل في التعليم، و تغيرت أنماط الحياةوتغيرت معها كثير من العاداتو التقاليد التي كانت تعتبر المرأة عورة ينبغي سترها بالجلوس في البيت، و تحديد مسارها بما يشتهيه الرجل.وأصبحت المرأة شقيقة الرجل في مجالات الحياة السياسية، و الاقتصادية، و الاجتماعية، و من ثم دخلت سوق العمل من أوسع أبوابه، فضاعفت بذلك من حجم اليد العاملة .و لكنها تعرضت هي الأخرى لضيق فرص العمل أمامها، ومن ثم تفاقمت مشكلة البطالة بدخول المرأة سوق العمل.

١٠ -استقدام العمالة الأجنبية :

نظراً لانخفاض المستوى التعليميو المستوى الثقافي ، و قلة التدريبو التأهيل لليد العاملة اليمنية فإن كثيراً من فرص العمل تذهب إلى اليد العاملة الأجنبية المستقدمة من الخارج ، و خاصة في المجال الصناعي ، و في الخدمات ، و من ثم تتفاقم مشكلة البطالة في اليمن .

١١ - عدم إحالة من استحق التقاعد إلى التقاعد.

هناك ظاهرة جديرة بالاهتمام، و هي أن كثيراً من العاملين في الجهاز الإداري الحكومي الذين استحقوا الإحالة الى التقاعد بأحد الأجلين (استيفاء سنوات الخدمة أو بلوغ سن التقاعد) لا يحالون إلى التقاعد ، ويظلون سنوات طويلة في الوظيفة العامة ، ومن ثم لا يتم استبدالهم من الشباب الصاعد حيث يظل جزءاً من اليد العاملة الشابة في عداد البطالة ، فتتضاعف مشكلة البطالة .

١٢ - انخفاض معدل النمو الاقتصادي :

تهتم الدول كثيراً بمعدل النمو الاقتصادي . ذلك أنه يتمثل في الارتفاع المستمر لنصيب الفرد من الدخل القومي،و هو محصلة لمعدل نمو السكان ،ومعدل التراكم الرأسمالي. كما أن معدل النمو الاقتصادي هو ناتج عن التنمية الاقتصادية .و في حالة تحقيق أية دولة لمعدل نمو اقتصادي مرتفع فإن ذلك يعني أن هذه الدولة قد استطاعت ان تستغل مواردها الاقتصاديةومنها الموارد البشرية .و في الحالة اليمنية نجد أن معدل النمو الاقتصادي بالأسعار الثابتة خلال العشر السنوات السابقة قد تراوح بين (٣ -٦٪) فقط ، بل كان في بعض السنوات نمواً سالباً[٧] .

و إذا ما نظرنا إلى معدل نمو السكان الذي يتجاوز (٣٪) سنوياً ،وإلى معدل التراكم الرأسمالي الذي يحققه اليمن يعد ضئيلاًو غير قادر على امتصاص فائض القوى العاملة فإن مشكلة البطالة تتضاعف سنة بعد أخرى .

١٣ - ضعف معدل الاستثمار :

يعد الاستثمار مصدر التراكم الرأسمالي ،و مصدر توسيع الطاقة الإنتاجية لأي مجتمع . **كما** أنه يعدوسيلة استغلال الموارد الاقتصادية لأي مجتمع ،و من ثم فهو يعد أحد العوامل المؤثرة على حجم البطالة . ففي حالة ارتفاع حجم الاستثمار، فإن ذلك سيوفر فرصاً لاستغلال اليد العاملة،و من ثم سيقلل معدل البطالة . أما في حالة انخفاض حجم الاستثمار، فإن ذلك سيؤدي إلى تقليل فرص العمل ،و من ثم سيزداد حجم البطالة .

و في الحالة اليمنية ، يلاحظ أن حجم الاستثمارات الجديدة في نهاية عام ٢٠١٣م يساوي (٨٣٥) مليار ريالوشكلت نسبة (١١٪) فقط من حجم الإنتاج المحلي الإجمالي[٨] .وإذا ما أخذنا **منه** مخصص إهلاك رأس المال لذلك

العامو قدره (٣٤٥) مليار الذي شكل نسبة (٥٪) من حجم الإنتاج المحلي الإجمالي ، فمعنى ذلك أن نسبة الاستثمارات الجديدة لا تشكل سوى نسبة (٦٪) فقط .و هذه النسبة من الاستثمارات لا يعول عليها كثيراً في تحقيق معدل نمو اقتصادي يقابل معدل نمو السكان البالغ (٣,٠١٪) سنوياً ،ولافي تحقيق معدل نمو اقتصادي يحقق عملية التنمية الاقتصاديةو الاجتماعية . يضاف إلى ذلك أن حجم الاستثمار المذكور هو ما رصد في الموازنة العامة للدولة،أما ما نُفّذ فعلاً فغير معروف .وفي السنتين الأخيرتين قامتوزارة المالية بإيقاف مخصصات البابين الثالثوالرابع في

الموازنة العامة ،وهما المعبران عن الجانب الاستثماري في الموازنة العامة بسبب الوضع السياسيوالأمني في البلاد ،وقلة الإيرادات العامة .وأثر كل ذللك يكون في زيادة حجم البطالة .

١٣ - العاداتو التقاليد السلبية التي تحظر العمل في بعض المهن :

هناك بعض العاداتو التقاليد التي تسود في المجتمع اليمنيوالتي تحظر العمل في بعض المهن ،و يفضل من هم في سن العمل البقاء في صفوف البطالة على أن يمارسوا هذه المهن .و من هذه المهن الحلاقة ،و الجزارة ،و غسل الملابس،و العمل في المطاعمو الفنادق .و لا شك أن عاداتوتقاليد سلبية كهذه توسع من حجم البطالةو تضاعف مشكلتها .

١٤ - عدموجود ربط بين مخرجات التعليم الجامعيو حاجة السوق من المؤهلات :

إن نظام التعليم اليمني بشقيه الأكاديميوالتقني يعانى من التقادم،و عدم التطور. كما أنه لا يلبي حاجة السوق من اليد العاملة المؤهلة، إذ لا يوجد ربط مباشر بين النظام التعليمي ،و حاجة السوق من اليد العاملة.

وتشير بيانات مسح القوى العاملة في الجمهورية اليمنية ٢٠١٣/٢٠١٤م صراحة إلى غياب التوافق بين المهنة التي يمتهنها العاملوالمؤهل العلمي الذي يحمله .و من ثم تظل كثير من فرص العمل غير مستغلة.

١٥ - قلة فرص التدريبو التأهيل لليد العاملة :

لا يكفي العامل الحصول على الشهادة المدرسية أو الجامعية ليشغل فرص العمل المتاحة، بل لا بد من إعادة التأهيل لليد العاملة بعد أخذ المؤهلات العلمية لتتناسب قدراتهم مع فرص العمل المتاحة .و تلاحظ في الحالة اليمنية قلة فرص التدريبوالتأهيل، كما تلاحظ ضآلة التعليم المهني. فمعاهد التدريب المهني محدودة،و مناهجها قديمة هي الأخرى،ومن ثم فهي في كثير من الأوقات لا تتناسب مع فرص العمل المتاحة.و هذا أمر يزيد من حجم البطالة .

القسم الخامس: تطور حجم البطالة في اليمن

سيكون من المهم تتبع تطور حجم البطالة في اليمن . ذلك أن الأسباب التي ذكرت سابقاً لمعرفة حجم البطالة ليست كافيه ما لم تتم معرفة الحجم الحقيقي للبطالة محدداً بالأرقام.و حتى نتمكن من معرفة حجم البطالة ، فلابد من استعراض حجم السكان بقسميه الذكورو الإناث،و كذلك من هم في سن العمل من الذكورو الإناث ،و من هم خارج سن العمل من صغار السن (صفر -١٤) سنةومن كبار السن (٦٥ فما فوق) .

جدول رقم (١)

عدد السكان مع الخصائص العمرية خلال الفترة ٢٠٠٤- ٢٠١٦م (مليون نسمة)

البيان	السنوات												
	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
إجمالي السكان	19,7	20,3	20,9	21,5	22,2	22,5	23,2	23,8	24,5	25,2	25,95	26,69	27,57
الذكور	10,0	10,3	10,7	11,0	11,3	11,5	11,8	12,1	12,5	12,8	13,15	13,6	14,00
الإناث	9,7	9,9	10,2	10,6	10,9	11	11,4	11,7	12	12,4	12,8	13,09	13,57
السكان أقل من ١٥ سنة		9,0	9,2	9,3	9,5	9,6	9,8	10,0	10,2	10,4	11,16	11,48	11,86
النسبة%		44.3	44	43.3	43	43	42	42	42	41,3	42	42	42
السكان ١٥-٦٤ سنة		10,3	10,7	11,2	11,6	12,1	12,6	13,1	13,6	14,0	14,4	14,73	15,17
النسبة%		51	51	52	52	53	54	55	55	55.5	54,6	55	55
السكان ٦٥ سنة فأكثر		0,74	0,734	0,731	0,730	0,730	0,733	0,738	0,744	0,753	0,88	1,02	1,16
النسبة%		4,7	5	4.7	5	4	4	3	3	3,2	3,4	3	3

مصدر: الجهاز المركزي للإحصاء ، التقارير السنوية للسنوات ٢٠٠٨-٢٠١٣م
و الإسقاطات السنوية ٢٠١٤-٢٠١٦م، من عمل الباحث.

أولاً: هيكل السكان في اليمن :

يلاحظ من خلال الجدول رقم (١) ما يلي :

١ - تطو
ر حجم السكان خلال الفترة ٢٠٠٤ -٢٠١٦م من (١٩,٧) مليون نسمة في عام ٢٠٠٤م إلى (٢٧,٦) مليون نسمة في عام ٢٠١٦م،وبمعدل نمو سنوي قدره (٣,٠١٪).و يعد هذا المعدل من أعلى المعدلات للنمو السكاني في العالم.

٢ - يشير الجدول أيضاً إلى أن هيكل السكان يتوزع كالتالي :

أ - الفئة الأولى : السكان أقل من (١٥) سنة يشكلون في المتوسط نسبة (٤٣٪) من حجم السكان .و هذه الفئة دون مستوى سن العمل، أي أ نها معالة .

ب - الفئة الثانية: هم السكان الذين تتراوح أعمارهم بين (١٥ -٦٤) سنة ،و تمثل في المتوسط نسبة (٥٣٪) من حجم السكان.و هذه الفئة هي الفئة القادرة على العمل، أي في سن العمل .

ج - الفئة الثالثة : السكان الذين أعمارهم (٦٥ سنة فما فوق).و هذه الفئة هي فوق مستوى سن العمل،و تبلغ نسبتها في المتوسط (٤٪) من حجم السكان .

٣ - يشير الهيكل السكاني بوضوح إلى أنه يتم الدفع بما يقرب من (٨٠٠) ألف نسمة من السكان القادرين على العمل إلى سوق العمل سنوياً .وإذا لم يتم إيجاد فرص عمل لامتصاص هذا الكم الهائل من اليد العاملة ،فإن حجم البطالة سيتضاعف مع الزمن .

ثانياً: تطور حجم البطالة في اليمن:

١ - تعريف العمل :

تعرّف منظمة العمل الدولية العمل بأنه: (**أي نشاط يؤديه أشخاص من أي جنسو سن لإنتاج سلع أو تقديم خدمات لاستخدام الآخرين أو للاستخدام الخاصو ذلكوفقاً لحدود الإنتاج العام كما حدد في نظام الحسابات لقومية ٢٠٠٨م**) (مسح القوى العاملة في الجمهورية اليمنية ٢٠١٣/٢٠١٤م، ص١٤٦).

٢ - العمالة :

تعرّف منظمة العمل الدولية العمالة بأنها: (**جميع الأشخاص الذين هم فوق سن محددة الذين كانوا خلال فترة مرجعية قصيرة منخرطين في أي نشاط لإنتاج السلع ، أو تقديم خدمات مقابل أجر أو ربح**) .

٣ - البطالة :

تعرّف منظمة العمل الدولية البطالة بأنها: (**جميع الأشخاص الذين هم فوق سن محددةو الذين : أ - لم يكونوا في العمالة ، ب - قاموا بأنشطة للبحث عن عمل خلال فترة قصيرة مؤخراً ، ج - كانوا متواجدين لشغل العمل عند توفر فرص العمل).**

٤ - العمالة القاصرة :

عرّفت المنظمة العمالة القاصرة بأنها: (**كل من هم في العمالةو الذين هم خلال فترة مرجعية محددة : أ - أرادوا أن يعملوا ساعات إضافية ، ب - الذين كانواوقت عملهم في جميع الوظائف يعملون أقل من العتبة المحددة للساعات ج - من كانوا جاهزين للعمل ساعات إضافية إذا توفرت فرص عمل أفضل**) .

٥ - قوة العمل المحتملة :

تعرّف المنظمة قوة العمل المحتملة بأنها : (**كل من هم فوق سن محددة، والذين هم خلال فترة مرجعية قصيرة لم يكونوا في العمالة، ولا في البطالة، و لكن كان ينظر اليهم إما : أ -كباحثين عن عمل غير متواجدين حاليا ، ب - باحثين عن عمل متواجد ينو محتملين ولكنهم لم يقوموا بأنشطة للبحث عن العمل**).

٦ - منتجو الاستخدام الخاص :

هم المنتجون للسلعو الخدمات إما لاستهلاكهم الذاتي، أو لتكوين رأسمال خاص بهم، ويستثني من ذلك منتجوا السلع الزراعيةو السمكية أو غيرها من الأنشطة الاقتصادية .و يعرّف هؤلاء

الأشخاص بأنهم : (**كل من هم في سن العملو الذين خلال فترة مرجعية قصيرة قاموا بأنشطة لإنتاج السلع أو تقديم خدمات للاستخدام النهائي الخاص**) .

هذه المفاهيم تبنتها منظمة العمل الدولية في موضوع العمل بغية الوصول إلى تعريف محدد لموضوع البطالة كما سبق تعريفها سابقاً .و قد تبنت منظمة العمل الدولية معايير جديدة خاصة بإحصاءات العمل في المؤتمر التاسع عشر الخاص بإحصاءات العمل الذي عقد في شهر أكتوبر من عام ٢٠١٣م في مدينة جنيف بسويسراوكان من ضمنها إيجاد مفهوم جديد لموضوع البطالة[٩].

ثالثاً: حجم البطالة في الجمهورية اليمنية :

١ - نظراً لعدموجود مؤشرات البطالة لسنوات متتالية،فسيتم تتبع معدلات البطالة لسنوات مختلفة بحسب بيانات المسوحات الإحصائية التي أجريت لاستخراج معدل البطالة منهاو لا شك أن هذه المعدلات ستعطي في مجملها مؤشراًواضحاً عن تطور حجم البطالة في الجمهورية اليمنيةو ذلك كالتالي :

(١): التعداد العام للسكانوالمساكنوالمنشآت لعام ١٩٩٤م.

١ - أجري التعداد العام للسكانوالمساكنوالمنشآت في عام ١٩٩٤م بعد الوحدة بين شطري اليمن بأربع سنوات تقريباً،وعقب حرب صيف ١٩٩٤م .

٢ - بلغ عدد السكانوفقاً لنتائج التعداد(١٤,٥٨٧,٨٠٧) نسمة، شكّل الذكور منهم نسبة (٥١,٢٪)، أما الإناث فقد شكّلن نسبة (٤٨,٨٪) من حجم السكان.

٣ - التوزيع النسبي للسكان بحسب الفئات العمرية كان كالتالي :

أ - (صفر -١٤ سنة) شكّلوا نسبة (٥٠,٢٨٪) من حجم السكان.

ب - (١٥ -٦٤ سنة) شكّلوا نسبة (٤٦,١٨٪) من حجم السكان.

ج - فوق (٦٥سنة) شكّلوا نسبة (٣,٥٤٪) من حجم السكان.

٤ - بلغ حجم قوة العمل (٥,٥٢٩,٨٩٣) فرداً شكّلوا نسبة (٢٤,٤٪) من حجم السكان.

٥ - بلغ حجم البطالة (٣٢٤,٣٧٤) فرداً شكّلوا نسبة (٩,٨٪) من حجم قوة العمل[١٠].

(٢): التعداد العام للسكانو المساكنوالمنشآت لعام ٢٠٠٤م :

١ - تشير النتائج النهائية لعدّ السكان عام ٢٠٠٤م إلى ما يلي:

١ - بلغ عدد السكان(١٩,٦٨٥,١٦١) نسمة، عدد الذكور منهم(١٠,٠٣٦,٩٥٣) شكّلوا نسبة (٥١٪)، أما الإناث فقد بلغ عددهن (٩,٦٤٨,٢٠٨) شكّلن نسبة (٤٩٪).

٢ - بلغ عدد السكان أقل من (١٥)سنة (٨,٨٦٧,٠٠٧) نسمة شكّلوا نسبة (٤٥٪) من حجم السكان.

٣ - بلغ حجم القوة البشرية (١٥سنة فأكثر) (١٠,٨١٨,١٤٥) شكّلوا نسبة (٥٥٪) من حجم السكان.

٤ - حجم قوة العمل (٣,٥٥٩,١٧٠) فرداً شكّلوا نسبة (١٨٪) من حجم السكان.

٥ - عدد المشتغلين منهم (٢,٩٨٢,٨٤٤) شكّلوا نسبة(٨٣,٨٪) من حجم قوة العمل.

٧ - عد

د المتعطلين منهم (٥٧٦,٥٨٦) فرداً شكّلوا نسبة (١٦,٢٪) من حجم قوة العمل،وهذه هي نسبة البطالة لعام٢٠٠٤موفقاً لنتائج التعداد[١١].

(٣) : مسح القوى العاملة ١٩٩٩م :

١ - كان أول مسح خاص بالقوى العاملة قد أجري في عام ١٩٩٩م نفذتهوزارة العملو التدريب المهني بالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء ،و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ،و منظمة العمل الدولية في إطار برنامج نظام معلومات سوق العمل [١٢].

٢ - قدر عدد سكان الجمهورية اليمنية بحسب الإسقاطات السكانية لعام ١٩٩٩م بـ (١٧,٣٣٥,١٤٣) نسمة، منهم (٨,٦٣٥,٤٢١) ذكور بنسبة (٥١٪) ،و (٨,٤٩٩,٧٢٢) إناث بنسبة (٤٩٪) .

جدول رقم (٢) التوزيع النسبي للسكان بحسب الفئات العمرية بحسب إسقاطات ١٩٩٩م

الفئات العمرية	حضر			ريف			إجمالي		
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
0-14	44,5	43,3	43,9	51,2	49,2	50,2	49,4	47,6	48,6
15-64	52,5	54	53,3	44,7	47,5	46	46,6	49,2	47,9
فأكثر 65	3	2,7	2,6	4	3,3	3,7	3,7	3,1	3
الإجمالي	100	100	100	100	100	100	100	100	100
	2,334,550	2,240,557	4,574,807	6,501,171	6,259,165	12,760,336	8,835,421	8,499,722	17,335,143

المصدر:وزارة العملوالتدريب المهني، الجهاز المركزي للإحصاء، التقرير النهائي لنتائج مسح القوى العاملة ١٩٩٩م،ص ٢٣.

٣ - تشكل الفئة العمرية الأولى (٠ - ١٤) سنة نسبة (٤٨,٦٪) من حجم السكان. أما الفئة الثانيةو هي التي تقع أعمارها بين (١٥ -٦٤) سنة فتبلغ نسبتها (٤٧,٩٪) ،و هذه الفئة هي الفئة النشطة اقتصادياً ، أي الفئة القادرة على العمل .أما الفئة الثالثةو هي فئة كبار السن والتي تبلغ أعمارها (٦٥ سنة فما فوق) ،و تبلغ نسبتها (٣,٥٪) فقط .

و إذا ما أخذنا بالمفهوم الواسع للسكان النشيطين اقتصادياً فإننا سنأخذ السكان الذين تبلغ أعمارهم (١٥) سنة فأكثروالبالغ عددهم (٨,٩١٦,١٨٨) نسمة بحسب الإسقاطات السكانية لعام ١٩٩٩ومنهم نسبة (٥٠,١٪) ذكورو (٤٩,٩٪) إناث [١٣].

٤ - أظهرت نتائج المسح أن حجم قوة العمل تتكون من المشتغلين ساعة عملواحدة فأكثر،و المنقطعين الذين لا يعملونو كانوا مستعدين للعملو لم يجدوا عملاً قد بلغت (٤,٠٩٠,٦٨٠) فرداً .و تبلغ نسبة قوة العمل الى إجمالي السكان بحسب نتائج المسح (٢٣,٦٪) ،و هي كما يلاحظ نسبة متدنية بالقياس الى مثيلاتها في كثير من الدول،ويعود السبب في ذلك إلى كبر نسبة صغار السن أقل من (١٥) سنة ،وكبارالسن أكبر من (٦٤) سنة ، كما أن نسبة كبيرة من النساء في الفئة العمرية (١٥) سنة فأكثر لا يبحثن عن عمل، فهن إما ربات بيوت، أو لا يرغبن في العمل لأسباب اجتماعية.

٥ - أظهرت نتائج المسح أن حجم المشتغلين ساعة عمل فأكثر قد بلغ (٣,٦٢١,٦٧٩) نسمة شكّلوا نسبة (٨٨,٥٪) من حجم قوة العمل. أما العاطلون عن العملو الذين كانوا يبحثون عنه،و

مستعدين لمزاولته فقد بلغ عددهم (٤٦٩,٠٠٠) فرداً شكّلوا نسبة (١١,٥٪) من قوة العمل ،و هذه هي نسبة البطالةوفقاً لنتائج مسح القوى العاملة ١٩٩٩م [١٤].

(٤) : مسح ميزانية الأسرة ٢٠٠٥ /٢٠٠٦م :

١ - تشير بيانات مسح ميزانية الأسرة الذي نفّذه الجهاز المركزي للإحصاء عام ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦م، إلى أن حجم القوة البشرية (١٥ سنة فأكثر) قد بلغ (١٠,٤٤٨,١٩٣) فرداً شكّلوا نسبة (٥٢٪) من السكان .

٢ - بلغ حجم قوة العمل (٤,٩٤٥,٠٠٠) فرداًوبلغ حجم المشتغلين منهم (٤,١٥٠,٠٠٠) فرداً شكّلوا نسبة (٨٣,٩٪) من حجم قوة العمل . أما الذين كانوا في حالة بطالة فبلغ حجمهم (٧٩٥,٠٠٠) فرداً بلغت نسبتهم (١٦٪)و هذا هو معدل البطالة في عام ٢٠٠٥ -٢٠٠٦م وفقاً لمسح ميزانية الأسرة [١٥].

(٥) :مسح عمالة الأطفال ٢٠١٠م :

نفّذ الجهاز المركزي للإحصاء بالتعاون مع البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال التابع لمنظمة العمل الدولية ،و الصندوق الاجتماعي للتنمية ،و صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف) في عام ٢٠١٠م مسحاًوطنياً حول عمالة الأطفال بهدف توفير مؤشرات إحصائية حول ثلاث قضايا تخص الأطفالو هي :

أ - النشاط الاقتصادي ب - التعليم ج - الخدمات المنزلية غير مدفوعة الأجر .

و ما يهمنا في هذا الصدد ،وله علاقة بالبحث هو جانب النشاط الاقتصادي ،حيث تم أخذ نتائج هذا المسح في هذا الجانب كالتالي :

١ - عدد الأطفال الذين تقع أعمارهم بين (٥ -١٧) سنة (٧,٧٠٣,٠٠٠) طفلاً .

٢ - شكّلوا نسبة (٣٤٪) من إجمالي السكان لذلك العام .

٣ - بلغ حجم القوى العاملة بين الأطفال (١,٦٣٤,٠٠٠) طفلاًويشكّلون نسبة (٧,١٪) من حجم السكان لذلك العام..

٤ - عدد المشتغلين منهم بلغ (١,٦١٤,٠٠٠) طفلاًوشكّلوا نسبة (٧٪) من حجم السكان لعام ٢٠١٠م .

٥ - معدل عمل الأطفال في الفئة العمرية (٥ -١٧) سنة (١٧٪)،أما في الفئة العمرية (١٥ - ١٧٪) سنة فتبلغ (٢٤٪)وتعبّر هذ النسبة عن معدل البطالة في عمالة الأطفال أخذاً في الاعتبار أن الأطفال ما دون مستوى (١٥سنة) هم دون مستوى سن العمل،وأن ما بين (١٨ -٢٤سنة) هم شباب [١٦].

(٦): دراسة المركز اليمني للدراسات الاجتماعيةو بحوث العمل :

قام المركزي اليمني للدراسات الاجتماعيةو بحوث العمل في عام ٢٠٠٨م،بعمل دراسة عن ظاهرة البطالة – الأسباب – الآثار – المعالجات،و هي دراسة قيّمة أجريت في ثمان محافظات هي: (الأمانة – تعز – حضرموت – شبوة – عدن – لحج – المهرة – الضالع) .

و كانت نتائجها كالتالي :

١ - بلغ حجم القوى البشرية في عام ٢٠٠٨م (١٢,٨٠٩,٠٠٠) فرداً شكّلوا نسبة (٥٨٪) من حجم السكان .

٢ - بلغ حجم قوة العمل في عام ٢٠٠٨م في المحافظات الثمان (١٠,٨٨٤,٠٠٠) فرداً شكّلوا نسبة (٤٩٪) من حجم السكان في تلك المحافظات .

٣ - بلغ حجم المشتغلين منهم (٩,٢٥١,٤٠٠) شكّلوا نسبة (٨٥٪) من حجم قوة العمل ، فيما بلغ حجم المتعطلين (١,٩٢٥,٠٠٠) فرداً شكّلوا نسبة (١٥٪) من حجم قوة العملوهذا يعني أن معدل البطالة لعام ٢٠٠٨م قد بلغ (١٥٪) في ذلك العام [١٧].

(٧) : مسح القوى العاملة ٢٠١٣ -٢٠١٤م :

قام الجهاز المركزي للإحصاء بالتعاون مع منظمة العمل الدولية بعمل مسح إحصائي للقوى العاملة في كافة المحافظاتو يعد هذه المسح من أهم المسوحات الإحصائية الخاصة بإحصاءات العمل .و تتبع أهمية هذا المسح مما يلي :

١ - أجرى الجهاز المركزي للإحصاء هذا المسح بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، ووفقاً لمنهجيتها الإحصائية .

٢ - أُجرى هذا المسح بالنزول الميداني كل أربعة أشهر لمدة سنة كاملة، مما يعني أن عملية جمع البيانات للقوى العاملة قد أخذ ت في الاعتبار المواسم المختلفة خلال السنة .

٣ - قامت منظمة العمل الدولية بتحليل نتائجه، و أعدت التقرير النهائي لنتائجه، وقام الجهاز المركزي للإحصاء بطباعتهونشره .

٤ - أُجري هذا المسح في ظل الظروف السياسيةو الاقتصاديةو الاجتماعية التي تعيشها اليمن منذ أحداث ثورات الربيع العربي في عام ٢٠١١م، و من ثم فهو يعكس ظروفاً بالغة الصعوبة تعيشها اليمن .

٥ - تم تنفيذ هذا المسحوفقاً للمعايير الدولية الجديدة الخاصة بإحصاءات العمل، و العمالة، و قصور استغلال العمل التي تم تبنيها من قبل المؤتمر الدولي التاسع عشر لإحصاءات سوق العمل الذي عقد في جنيف في اكتوبر ٢٠١٣م، و من ثم فقد تم الأخذ بأحدث المنهجياتو المعايير الإحصائية الحديثة [١٨] .

ونظراً لأهمية هذا المسح سيتم استعراض نتائجه كالتالي :

١ - بلغ عدد السكان في عام ٢٠١٤م (٢٦,٠٠٠,٠٠٠) نسمة تقريباً.

٢ - بلغ عدد السكان (١٥سنة فأكثر) (١٣,٣٧٨,٠٠٠) نسمة شكّلوا نسبة (٥١,٥٪) من حجم السكان .

٣ - بلغ حجم قوة العمل (٤,٨٥٠,٠٠٠) فرداً شكّلوا نسبة (٣٦,٣٪) من حجم السكان في سن العمل .

٤ - حجم المشتغلين منهم (العمالة) (٤,١٩٧,٠٠٠) فرداً شكّلوا نسبة (٨٦,٥٪) من حجم قوة العمل.

٥ - حجم قصور استغلال العمل (١,٥٥٦,٠٠٠) فرداًو قد توزعوا كالتالي :

أ - العمالة القاصرة المرتبطة بالوقت (٩,٠٠٠) فرداً .

ب - البطالة (٦٥٣,٠٠٠) فرداً شكّلوا نسبة (١٣,٥٪) من حجم قوة العمل .

ج - حجم العمالة المحتملة (٨٩٤,٠٠٠) فرداً شكّلوا نسبة (١٨,٤٪) من حجم قوة العمل [١٩]

٦ - نظراً لأهمية هذا المسح، وحداثته في موضوع إحصاءات القوى العاملة، فسنورد بعض النتائج الأخرى التي توصل إليها المسح في موضوع العمالةو هي كالتالي :

١ - كانت نسبة المشاركة في قوة العمل (٣٦,٤٪)، وفيها نسبة مشاركة الرجال في قوة العمل (٦٥,٨٪) بينما لم تشارك النساء إلا بنسبة (٦٪) فقط .

٢ - نسبة القوى العاملة الذين أكملوا التعليم الثانويو ما بعده حوالي الثلث فقط .

٣ - تعاني نسبة (٨٣٪) من السكان العاملين من عدم التطابق بين التحصيل العلمي الذي حصلوا عليهو المهارات المطلوبة في أعمالهم الرئيسية التي يشغلونهاو هذا يدل دلالةواضحة على أن مخرجات التعليم لا تلبي حاجات سوق العمل من المهارات المطلوبة، أي أن التعليم غير موجّه نحو حاجة سوق العمل .

٤ - تمتلك نسبة (٣,٤٪) من القوى العاملة مستويات تعليمية (مؤهلات) أعلى من المهارات المطلوبة للأعمال الرئيسية التي يشغلونها، و ربما يعود السبب في ذلك إلى قلة فرص العمل، فقبل هؤلاء بالعمل في فرص عمل أدنى من المستويات التعليمية التي يمتلكونها .

٥ - بلغ حجم القوى العاملة حوالي (٤,٢) مليون فرد، وتبلغ نسبة مشاركة النساء حوالي (٧٪) فقط رغم أن المرأة قد قطعت شوطاً مناسباً في مستويات التعليم.

٦ - يعمل حوالي (٧٤٪) من القوى العاملة في القطاع غير الرسمي، بينما تتوزع النسبة الباقية بين القطاع الرسميو القطاع الخيري، و الأعمال الذاتية .

٧ - تتوزع القوى العاملة على القطاعات الاقتصادية كالتالي :

أ - قطاع الخدمات يستأثر بنسبة (٥٥,٦٪) من حجم القوى العاملة، مما يشير إلى أن الاقتصاد اليمني يعتمد على الخدمات .

ب - يليه القطاع الزراعي الذي يستوعب نسبة (٢٩,٢٪) من حجم القوى العاملة .

ج - يلي القطاع الزراعي القطاع الصناعي الذي يستأثر بنسبة (١٤,٥٪) من حجم القوى العاملة، مما يشير بوضوح إلى صغر حجم القطاع الصناعي، و ضعف قاعدته الإنتاجية

٨ - رغم أن معدل البطالة العامة هو (١٣,٥٪) إلا أن البطالة بين الشباب (١٥ -٢٤سنة) تبلغ (٢٤,٥٪) من حجم القوى العاملة .

٩ - تبلغ نسبة القصور في استغلال العمل (٢٧,١٪) من حجم قوة العمل، أي ضعف معدل البطالة، وتتوزع بين القوى العاملة المحتملة ،أو عمالة مرتبطة بالوقت، أو باحثين عن عملولكنهم غير مستعدين لشغل العمل في الوقت الحاضر.

١٠ - أظهرت نتائج المسح أن ساعات العمل التي تعمل بها العمالة في اليمن هي (٤٤)ساعة في الأسبوع، بينما المعدل العالمي هو (٤٨) ساعة في الأسبوع، و ينخفض هذا المتوسط إلى (٣٤) ساعة في الأسبوع في أوساط النساء .

١١ - أظهرت نتائج المسح أن متوسط الدخل الشهري للعامل اليمني هو (٥٢,٥٠٠) ريال،وبينما متوسط دخول الرجال الشهري يبلغ (٥٣,٣٠٠)، فإن المتوسط الشهري لدخول النساء ينخفض إلى (٤٠,٤٠٠) ريال في الشهر .

١٢ - أظهرت نتائج المسح أن هناك تفاوتاً كبيراً في توزيع الدخول حيث أن نسبة (٢٣,٨٪) من العاملين لا يكسبون إلا ثلثي نسبة متوسط الدخل البالغ (٣٥٠٠٠) ريال شهرياً ،و هو مبلغ ضئيل كما يلاحظوقد لا يفي باستئجار منزل .

جدول رقم (٣) تصاعد حجم البطالة في الجمهورية اليمنية خلال الاعوام ١٩٩٤ -٢٠١٦

حجم البطالة / المسح	حجم البطالة	النسبة %	ملاحظات
تعداد ١٩٩٤م	٣٧٤,٣٢٤	٩,٨	
تعداد ٢٠٠٤م	٥٧٦,٥٨٦	١٦,٢	
مسح القوى العاملة ١٩٩٩م	٤٦٩,٠٠٠	١١,٥	
مسح ميزانية الأسرة ٢٠٠٥-٢٠٠٦	٧٩٥,٠٠٠	١٦	
مسح عمالة الاطفال ٢٠١٠م		٢٤	
دراسة المركز اليمني للدراسات الاجتماعيةوبحوث العمل ٢٠٠٨	١,٩٢٥	١٥	أجريت هذه الدراسة في ثمان محافظات فقط.
مسح القوى العاملة في الجمهورية اليمنية ٢٠١٣-٢٠١٤ م.	٦٥٣,٠٠٠	١٣,٥	
مسح ميزانية الأسرة ٢٠١٤م	٨٥٠,٠٠٠	١٦,١	أجرى هذا المسح الجهاز المركزي للإحصاء اليمني بالتعاون مع البنك الدولي.ولم تنشر

			نتائجه رسمياً،واحتمال أن يتغير هذا الرقم بالزيادة أو النقص بعد الوزن.

المصدر: قام الباحث بتجميع البيانات من المسوحات المذكورة في العمود الأول من الجدول.

القسم السادس: النتائجو التوصيات :

أولاً : النتائج :

من المناسب في نهاية هذا البحث أن نورد بعض النتائج التي خلص إليها البحث،و أهمها مايلي:

١ - **تعاني اليمن من مشكلة سياسية مزمنة أثّرت على قدرتها الاقتصادية**،و تتمثل هذه المشكلة في عدم الاستقرار السياسي،ومن ثم عدم القدرة على استغلال الموارد الاقتصاديةو التخفيف من حدة البطالة.و قد أثّر عدم الاستقرار السياسي على كل المتغيرات الاقتصاديةو في اعتقادي أنه لا يمكن الحديث عن التنمية الاقتصادية أو النمو الاقتصادي مالم يكن هناك استقرار سياسي .

٢ - **تراوح معدل البطالة خلال الفترة (١٩٩٤ -٢٠١٤م) في أوساط القوى العاملة بين (٩,١٪) في عام ١٩٩٤مو (١٣,٥٪) من حجم القوى العاملة في عام ٢٠١٤م** .و كان أعلى معدل لها خلال الفترة المذكورة هو (١٦,٢٪) في عام ٢٠٠٤موفقاً لتعداد ٢٠٠٤م .ويلاحظ أن معدل البطالة في عام ١٩٩٩م كان منخفضاً (٩,٤٪)،و ربما يرجع السبب في ذلك الى أن حكومة الوحدة كانت قداستوعبت أعداداً كبيرةً من المواطنين الذين كانوا في جنوب اليمن قبل الوحدة . كما أن تفاؤل الناسو حركة الإعمار التي انتشرت،وخاصة في جنوب البلاد قد امتصت جزءاً كبيراً من اليد العاملة العاطلة.

٣ - **نظراً لعدم استقرار نظام الحكم لسنوات طويلة،و عدم تمكن الحكومات المتعاقبة من استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة في البلاد، فقد كانت مشكلة البطالة تحل عن طريق الهجرة إلى الدول المجاورةودول العالم**. بل إن بعض الموجات من الهجرة اليمنية للبلدان التي هاجروا إليها استقرت هناك،و شكّلت جاليات كبيرة

وخلّفت أجيالاً من أبنائها.و لا أعتقد أن بلداً من دول الإقليم قد شهدت هجرات كبيرة،واستقرت في الخارج إلا اليمن، و لبنان، لظروف سياسيةو اقتصاديةو دينية .

٤ - **مما ضاعف من حجم البطالة في اليمن هو ارتفاع مستوى الأمية**،وتدني مستوى التعليم،وضعف فرص التأهيلوالتدريب،وخاصة لتلك المهن المرتبطة بالجانب التنموي،وخاصة المرتبط بالبنية الأساسية. ذلك أن معاهد التدريب المهني حديثة النشأة،ومحدودة العدد،و الإمكانات،و قدراتها الاستيعابية محدودة .ووفقاً لآخر الإحصاءات الخاصة عن المعاهد التدريبيةو التقنية فإن :

أ - عدد المعاهد التقنيةو المهنية على مستوى الجمهورية يبلغ (٧٥) معهداً، منها (٣١) معهداً تعطي دبلوماً مهنياً لمدة سنتين،و (٤٦) معهداً تعطي دبلوماً تقنياً لمدة سنتين، أما المدارس الثانوية المهنية فيبلغ عددها (٣٠) و الدراسة فيها لمدة (٣) سنوات .

ب - عدد الطلاب المسجلين في عام ٢٠١٢م في الدبلوم المهني (٧,٨٥٧) طالباًوطالبة، أما الدبلوم التقني فقد بلغ عدد الطلاب المسجلين فيه لنفس العام (١٣,٥٢٨) طالباًو طالبة،و عدد الطلاب الذين كانوا مسجلين في الثانوية المهنية لعام ٢٠١٢م (٣,٣٢٨) طالباًو طالبة .والسؤال الذي يطرح نفسه: كم منهم أكمل الدراسة ؟وكم لم يكمل؟وكم منهم نجحوكم رسب؟ (كتاب الإحصاء السنوي ٢٠١٣م،ص ٣٤٦,٣٤٧)

ج -وفقاً لنتائج مسح ميزانية الأسرة ٢٠٠٥ -٢٠٠٦م فإن نسبة الأمية للذكورو الإناث (٤١٪)وترتفع في أوساط النساء إلى (٦٠٪)،و نسبة من يقرأو يكتب دون أي مؤهل دراسي لكلا الجنسين (٣٤٪)،و تنخفض النسبة في أوساط الإناث إلى (٢٦٪).ومن ثم فإن المستويات التعلميةوالتأهيلية المتدنية تعتبر عائقاً أمام استغلال فرص العمل المتاحة، كما أن جزءاً من اليد العاملة تعاني من عدم توافق المؤهلات العلمية مع الوظائف الرئيسية التى يشغلونها [٢٠] .

٥ - **لا توجد لدى الحكومات المتعاقبة سياسات خاصة بالعمالة .وإنوجد بعضاً منها على استحياء ففي خطط التنمية، إلا أن نصيبها من التنفيذ على الواقع محدود**.ولا أدل على ذلك من استمرار ارتفاع حجم البطالة مع الزمن،وارتفاع معدل الأمية بين السكان (٤١٪)،و قلة معاهد التدريبوالتأهيل،وضعف موازنات المؤسسات المرتبطة بالقوى العاملةوهىوزارة التربية والتعليم،ووزارة التعليم العالي،ووزارة التدريب المهني،ووزارة الشئون الاجتماعيةو العمل ،و المعاهد الفنيةوالتقنية .

٦ - **عدم الاهتمام بالقطاعات المستوعبة لليد العاملة،و خاصة القطاع الزراعي (٢٩٪)،والقطاع الصناعي (١٤٪)**.و قد شهد القطاع الزراعي تراًجعاً كبيراً في حجم الإنتاج الزراعي ،و في حجم المساحات المزروعة،و تبعه تراجع كبير في استيعاب اليد العاملة

٧ - **تظهر نتائج المسوحات أن المجتمع اليمني مجتمع فتي،** حيث تبلغ نسبة السكان أقل من (١٥) سنة في المتوسط (٤٣٪) من حجم السكان(١٩)،وأن معدل النمو السكاني السنوي (٣,٠١٪) يعد من أعلى معدلات النمو السكاني ارتفاعاً في العالم.ووفقاً للإسقاطات السكانية لعام٢٠١٦م، فإن عدد السكان تبلغ (٢٧,٥٧٦,٠٠٠) نسمة .ومعنى ذلك أن الزيادة السكانية السنوية الجديدة تلغ (٨٣٠,٠٠٠) فرداً. فهل يستطيع الاقتصاد اليمني بوضعه الحالي أن يوفر هذا

العدد من فرص العمل؟والواقع المعاش يجيب بالنفي،خاصة في ظل الأوضاع السياسيةوالاقتصاديةوالاجتماعية القائمة.ومن ثم فإن مشكلة البطالة ستظل قائمة ،وستتعقد مع الزمن.

٨ - **تظهر نتائج المسوحات أن معدل البطالة بين فئة الشباب (١٥ -٢٤) سنة تبلغ (٢٤,٥٪).وتعد هذه الفئة من أخطر الفئات السكانية حيث تكون قابلة للاستقطابوالانحراف.**

٩ - **تظهر نتائج البحوث أن نسبة (٧٧ ٪) من القوى العاملة تتحدر من الأرياف**.ومع قلة الدخول في الأرياف،وتدني الخدمات الأساسية،وخاصة خدمات التعليم،والصحة،وخدمات المواصلات' فإن كثيراً من السكان سينتقلون إلى المدن،وسيتخلون عن أعمالهم في الزراعةورعي المواشي،وستتضاعف بالتالي مشكلة البطالة 'وسيقل الإنتاج النباتيوالحيواني. كما أن نسب البطالة في الأرياف أرفع منها في المدن.

١٠ - **رغم البطء في انتشار التعليم في صفوف النساء إلا أن عدد النساء المتعلمات في سن العمل أخذ يتزايدوخاصة في المدن**،ومن ثم أضيفت أعداد متزايدة من النساء في سن العمل إلى البطالة. كما يلاحظ أن معدل البطالة في صفوف الإناث(٢٦,١٪) أرفع منه في صفوف الذكور البالغ (١٢,٥٪).

١١ - **إن كثيراً من خريجي الجامعات بحاجة إلى إعادة تأهيل حتى يتمكنوا من استغلال فرص العمل المتوفرة ، سواءً في الداخل أو الخارج** .ومع ارتفاع نسبة الفقر بين السكان (٣٥٪ الفقر العامو١٣٪الفقر المدقع – فقر الغذاء -)، فإن كثيراً من الشباب يظل عاطلاً عن العمل نظراً لعدم قدرته على استغلال فرص العمل المتوفرة بسبب قلة التأهيلوالتدريب.

ثانياً: التوصيات:

توصل الباحث إلى مجموعة من التوصيات يمكن إيرادها كالتالي :

١ - **ينبغي على الحكومة أن تدرك أنه في ظل عدم الاستقرار السياسيو الأمني لا يمكن الحديث عن الاستقرار الاقتصادي،ومن ثم لا يمكن الحديث عن حلول لمعالجة موضوع البطالة** . فقد لوحظ من خلال البحوث الإحصائية المختلفة أن معدل البطالة المقبول عالمياً يتراوح بين (٣ -٦٪).ولا شك أنه قد ارتبط بالعوامل السياسيةوالاقتصادية،فكلما اضطربت الأوضاع السياسية ارتفع معدل البطالة

٢ - **ظلت مسألة هجرة اليد العاملة في اليمن إلى الخارج تشكل جزءاً من حل مشكلة البطالة المتفاقمة لسنوات عديدة** .وعليه يجب على الحكومة أن تعمل على إيجاد تسهيلات لهجرة اليد العاملة إلى الخارج للتعويض عن النقص في فرص العمل في الداخل .

٣ - **أظهرت نتائج المسوحات الإحصائية المختلفة أن هناك عدم تناسب بين متطلبات** الوظائف **في سوق العملومؤهلات اليد العاملة**.وعليه يلزم على الحكومة أن تطور معاهد التدريب والتأهيل،وربط مخرجات العملية التعليمية والتدريب والتأهيل بحاجة سوق العمل لكي تتمكن اليد العاملة من استغلال فرص العمل المتاحة .

٤ - **لوحظ أن القطاع غير الرسمي يستوعب حوالي (٧٤٪) من اليد العاملة، بينما لا يستوعب** القطاع **الرسمي إلا على نسبة (٢٦٪) من اليد العاملة**،وهذا يعكس تراجع الدور الاقتصادي للدولة.وقد لوحظ ذلك جلياً من قيام الحكومة بتبني مشروع خصخصة المؤسسات الاقتصادية للدولة،ومن ثم على الدولة أن تتبنى دوراً اقتصادياً أكثر فاعلية لإحداث عملية التنمية الاقتصادية،ورفع مستوى النمو الاقتصادي،ومن ثم استيعاب أعداد متزايدة من اليد العاملة .

٥ - **أبانت البحوث المختلفة أن متوسط الأمية بين الرجالوالنساء يصل إلى (٤١٪) من حجم السكان**،وهو معدل مرتفع بكل المقاييس،ولا يتصوروجوده في بلد في مطلع القرن الواحد والعشرين،ويرتفع هذا المعدل إلى (٦٠٪) في أوساط النساء .ومالم يتم التخلص التدريجي من الأمية، فإنه من الصعب القضاء على البطالة،أوالتخفيف منها لأن جميع الأعمال تقريباً في الوقت الحالي تعتمد على قدرة العامل على القراءةوالكتابة، كما أن عملية التدريب والتأهيل يعتمد نجاحها على قدرة العامل على القراءة والكتابة ، ومن لا يستطيع أن يتعلم لا يستطيع أن يتدرب .

٦ - **ينبغي الحد من معدلات الفقر المرتفعة**، ذلك لأن المواطن الفقير لا يستطيع أن يعلّم أولاده أو يؤهلهم ، كما أن الشاب الطموح إذا كان فقيراً لا يستطيع أن يطور من مهاراته، وستظل قدرته محدودة،وسيفقد كثيراً من فرص العمل . أضف إلى ذلك أن مستوى الفقر المرتفع يجعل كثيراً من المواطنين الفقراء عالة على الدولة،وخاصة من الناحية التعليميةوالصحيةوالمعيشية،وهذا يثقل مالياً كاهل الدولة خاصة إذا كانت مواردها محدودة .

٧ - **ينبغي التركيز على التنمية الريفية للأسباب التالية :**

أ - إن نسبة (٧٧٪) من اليد العاملة هم من سكان الريف ،ومن ثم فإن الاهتمام بالتنمية الريفية سيعمل على امتصاص جزء كبير من اليد العاملة الفائضة قبلوصولها إلى المدن،وبالتالي التخفيف من حدة البطالة .

ب - التنمية الريفية ستوقف....؟ الزحف السكاني على المدن، ذلك أن البناء العشوائي الملاحظ في حواشي المدن هم من السكان الذين هاجروا من الريف إلى المدن،ومن ثم أصبحوا عبئاً على المدنويشكّلون ضغطاً على الخدمات المتوفرة في المدن على الرغم من محدوديتها.ولو أن الحكومات المتعاقبة عملت على نشر بعض الخدمات الأساسية في الأرياف، مثل المدارس والوحدات الصحية،والطرقات لما لاحظنا هجرة السكان من الأرياف إلى المدن بهذه الكثافة، ولما تضاعفت مشكلة البطالة .

ج - هجرة اليد العاملة من الأرياف إلى المدن أدت إلى انخفاض حجم الإنتاج الزراعي،والحيواني. ذلك أن الإنتاج الزراعي،والحيواني مصدره الأرياف.ومع التزايد السكاني فإن الحاجة إلى استيراد الغذاء تتزايد مع مرور الزمن،وترتفع فاتورة الاستيراد من الغذاء .

وتشير بعض التحليلات إلى أن الحرب العالمية القادمة ستكون حرب الغذاء،وليس هناك سلاح أمضى من سلاح الغذاء،وذلك لأن مصادر عرض الغذاء محدودة،وتؤثر عليها التقلبات الموسمية

٨ - **لا تزال هناك جوانب كثيرة في حياة المجتمع اليمني محتاجة إلى مسوحات إحصائية تبين جوانب الاختلالات السياسيةوالاقتصاديةوالاجتماعية في المجتمع** . فعلى سبيل المثال نحتاج إلى مسح إحصائي يحدد لنا فرص العمل المطلوبة للقطاع العاموالقطاع الخاص،والمهارات المتوفرة لدى اليد العاملة ،وبالتالي تحديد الفجوة في التخصصات بين الطلبوالعرض في سوق العمل .وكذلك نحتاج أيضاً إلى مسوحات إحصائية تحدد لنا أسباب نشوء البطالة بين السكان القادرين على العمل،وهل هي في الجانب التعليمي أم في جانب التدريبوالتأهيل،أم في الجانب الثقافي،أم في السياسات الاقتصادية الخاطئة حتى يتم رسم الخطط لمواجهتها .

٩ - **لوحظ أن معدل البطالة يرتفع بين الشباب، خاصة في سن (١٥ -٢٤) سنة**.وقد انعكس ذلك في الشعور بالإحباط بين الشباب .ولذلك نجد أن كثيراً من الشباب يحجم عن مواصلة التعليم لأنه في نهاية المطاف لن يجد عملاً. كما أن كثيراً من الشباب يبحث عن الهجرة للحصول على فرص عمل.وهؤلاء الشباب هم ثروة الأمةوالقوة المنتجة،ومن ثم يلزم على الحكومة أن تعمل على إيجاد سياسات تشغيلية لاستيعاب هذه الفئة من اليد العاملة .

١٠ - **إن ظاهرة البطالة هي نتاج لعوامل سياسيةواقتصاديةواجتماعية،ولذلك فإن معالجة موضوع البطالة يحتاج إلى سياسات اقتصادية كليةوليست جزئية**. ففي الوقت الذي نحتاج لامتصاصها إلى التعليموالتأهيل،نحتاج إلى الاستقرار السياسي،ونحتاج إلى رفع حجم الاستثمارات لاستغلال

الموارد الاقتصادية المتوفرة في البلادوالتي بدورها ستعمل على إيجاد فرص العملوامتصاص اليد العاملة العاطلة .

١١ - **أظهرت نتائج مسح القوى العاملة ٢٠١٣/٢٠١٤م أن القطاع غير الرسمي (قطاع خاص غير منظم + قطاع خيري +وظائف أخرى غير رسمية) يستوعب ما نسبته (٨١٪) من القوى العاملة** . وهذا القطاع يعتبر الوعاء الرئيسي الذي يستوعب القوى العاملة. لذلك يلزم على الحكومة الاهتمام بهذا القطاعوتنظيمه،و إيجاد الحوافز المناسبة لتنميته . وفي اعتقادي أن هذا القطاع يبدو الأقرب في المدى القصير لاستيعاب اليد العاملة الفائضة .و يمكن أن يستفاد من تجارب الدول الأخرى في تنميته،أو يمكن طلب العون من المنظمات الدوليةو خاصة منظمة العمل الدولية في تنظيم هذا القطاع،و تنميتهوإيجاد التشريعات المناسبة لذلك .

١٢ - **الاهتمام بالصناعات الصغيرة** ،و خاصة تلك الصناعات التي تملك فيها اليمن ميزة نسبية، أو تلك الصناعات الصغيرة المرتبطة بالموروث الثقافي،والعاداتو التقاليد مثل الصناعات الصغيرة القائمة على استغلال العقيق اليماني،أو الصناعات القطنية كالبُرد اليماني،و الصناعات الصغيرة المرتبطة بالسياحةوالخدمات المرتبطة بها .

الهوامش

١ - منى الطحاوي، اقتصاديات العمل، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة ١٩٨٤م ، ص٧ .

٢ - سيلان العبيدي، ظاهرة البطالة لخريجي الجامعات اليمنيةوالحلول الملائمة لها، مجلة الثوابت، المؤتمرالشعبي العام، صنعاء، العدد ١١ ،يناير - مارس ١٩٨٨م، ص٣٥ .

٣ - المركز اليمني للدراسات الاجتماعيةوبحوث العمل، ظاهرة البطالة في اليمن، الأسبابوالآثاروالمعالجة، صنعاء، ٢٠٠٨م، ص٢١.

٤ - الجهاز المركزي للإحصاء، منظمة العمل الدولية، مسح القوى العاملة في الجمهورية اليمنية ٢٠١٣/٢٠١٤م، صنعاء ،ص١٤٧ .

٥ - هذا التعريف من عند الباحث .

٦ - منى الطحاوي، اقتصاديات العمل، مرجع سابق ، ص ٨٠ .

٧ - الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام ٢٠١٣م ،صنعاء، ص ٥٥٩

٨ - الجهاز المركزي للإحصاء، المرجع السابق مباشرة ، ص ٥٦٦ .

٩ - الجهاز المركزي للإحصاء، منظمة العمل الدولية، مسح القوى العاملة في الجمهورية اليمنية ٢٠١٣/٢٠١٤م، مرجع سابق، ص ١٤٦ -١٤٨.

١٠ -وزارة العملوالتدريب المهني، الجهاز المركزي للإحصاء، برنامج نظام معلومات سوق العمل، التقرير النهائي لنتائج مسح القوى العاملة ١٩٩٩م ،صنعاء، ص٣ .

١١ - المرجع السابق مباشرة ، ص٢٥ .

١٢ -وزارة العملوالتدريب المهني، الجهاز المركزي للإحصاء، برنامج نظام معلومات سوق العمل، مرجع سابق ، ص٢٥ -٢٧ .

١٣ -الجهاز المركزي للإحصاء، التقرير النهائي لمسح ميزانية الأسرة ٢٠٠٥/٢٠٠٦م، التقرير العام ،صنعاء، ص١٣٥ - ١٣٩.

١٤ - الجهاز المركزي للإحصاء، منظمة العمل الدولية، الأطفال العاملون في الجمهورية اليمنية، نتائج المسح الوطني حول عمل الأطفال للعام ٢٠١٠م ،صنعاء، ص ix.

١٥ - المركز اليمني للدراسات الاجتماعيةوبحوث العمل، ظاهرة البطالة في اليمن، مرجع سابق، ص٥٨.

١٦ - الجهاز المركزي للإحصاء، منظمة العمل الدولية، مسح القوى العاملة في الجمهورية اليمنية ٢٠١٣/٢٠١٤م ، مرجع سابق ، صـ٤ -٥ .

١٧ - المرجع السابق مباشرة ، صـ٨ -١٠ .

١٨ - الجهاز المركزي للإحصاء، منظمة العمل الدولية ، مسح القوى العاملة في الجمهورية اليمنية ٢٠١٣/٢٠١٤م ، مرجع سابق ، صـ٢٩.

١٩ - الجهاز المركزي للإحصاء ، كتاب الاحصاء السنوي ٢٠١٣م، صـ٧٢.

٢٠ - الجهاز المركزي للإحصاء ، منظمة العمل الدولية ، مرجع سابق ، صـ ٣٣ -٣٥.

المراجع

١ - الجهاز المركزي للإحصاء ، التقارير السنوية للأعوام ١٩٩٥ -٢٠١٣م .

٢ - الجهاز المركزي للإحصاء،النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكنوالمنشآت، عام ١٩٩٤م .،صنعاء.

٣ - الجهاز المركزي للإحصاء،النتائج النهائية للتعداد العام للسكانو المساكنو المنشآت عام ٢٠٠٤م ، صنعاء .

٤ - الجهاز المركزي للإحصاء،المسح التتبعي لأثر الحرب على سبل المعيشة لقطاع القوى العاملة في الجمهورية اليمنية ، ٢٠١٥م ، صنعاء .

٥ - الجهاز المركزي للإحصاء،التقرير النهائي لمسح ميزانية الأسرة،التقرير العام، ٢٠٠٥ -٢٠٠٦م ، صنعاء .

٦ - الاتحاد العام لنقابات عمال اليمن،أوضاع التشغيلو البطالة في اليمن، صنعاء،بدون سنة نشر.

٧ - رمزي زكي،الاقتصاد السياسي للبطالة،مجلة عالم المعرفة،الكويت العدد ٢٢٦، ١٩٩٧م .

٨ - سيلان العبيدي، ظاهرة البطالة لخريجي الجامعات في اليمن،مجلة الثوابت،المؤتمر الشعبي العام، العدد ١١ ، يناير - مارس ١٩٩٨م .

٩ - منى الطحاوي،اقتصاديات العمل، مكتبة نهضة الشرق،القاهرة ١٩٨٤م .

١٠ - وزارة الشئون الاجتماعيةوالعمل،ظاهرة البطالة في اليمن،الأسباب–الآثار– المعالجات، ٢٠٠٨م، صنعاء .

١١ - وزارة العملوالتدريب المهني،الجهاز المركزي للإحصاء،التقرير النهائي لنتائج مسح القوى العاملة ١٩٩٩م، صنعاء، بدون سنة نشر .

١٢ - يحي أحمد الوشلي،سياسة بناء قوة الدولة،الطبعة الأولى،صنعاء ٢٠٠٧م،بدون دار نشر.

أ.د/ نجاة محمد جمعان

كلية التجارة والاقتصاد

المقدمة

العلاقة بين القطاع الخاص والحكومة من القضايا التي نالت اهتماماً كثيراً من الباحثين والاقتصاديين وكذلك قيادات الحكومة في اليمن، حيث يشار دائماً إلى أهمية القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية، وكذلك الدور المتوقع من الحكومة في مساعدة هذا القطاع للقيام بدوره بشكل فعال.

ولعل الاتجاه نحو تحديد أهمية القطاع الخاص في عملية التنمية يمثل الأداة الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية في المجتمع. وقد أشارت كثير من الخطط التنموية المتوسطة وطويلة الأجل - التي تضعها الحكومة - إلى الدور الهام المتبع من القطاع الخاص لتحقيق التنمية. كما أنه -أيضاً -يقلق الحكومة ضعف أداء القطاع الخاص، لأن ذلك يؤدي إلى بطء تحقيق التنمية الاقتصادية في المجتمع، وبالتالي قد يشار إلى ذلك بعدم قدرة الحكومة على تحفيز القطاع الخاص للقيام بدوره الفعال.

إن الحكومة بسياساتها الاقتصادية تمثل الأداة الفعالة لتحقيق بيئة اقتصادية محفزة لأداء القطاع الخاص. وتعتبر السياسات التي تنتهجها الدولة هي المعيار الأساسي والأداة التي من خلالها تستطيع الحكومة تحفيز القطاع الخاص أو كبته وعدم تمكينه من القيام بدوره الفعال.

وهناك فكر يشير إلى أن العلاقة بين القطاع الخاص وبين سياسات الحكومة بأنواعها هي التي يمكن أن تحفز وتدير عجلة التنمية أو تحدث العكس. وهذا الفكر يقف دائماً حائراً بين مفهوم أن تطوير القطاع الخاص يمثل المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية، وأيضاً المحفز للسياسة الاقتصادية التي تنتهجها الحكومة لتحقيق التنمية، أو العكس. وهناك فكر آخر يشير إلى أن السياسات الاقتصادية الجيدة والفاعلة هي التي تنمي وتحفز وتطور القطاع الخاص، ومن ثم تعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية. ويمكن الإشارة إلى ذلك في الشكلين أدناه:

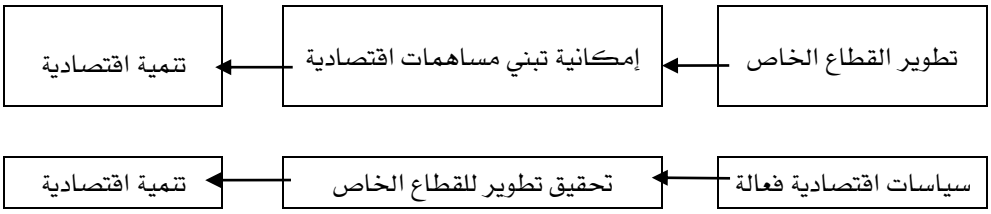

المصدر: من إعداد الباحثه.

وبهذا فإننا أمام نموذجين مختلفين وفكرين مختلفين: هل تبني السياسات الفعالة هو الذي يمكّن القطاع الخاص وبالتالي يحقق التنمية الاقتصادية، أم أن مراحل نمو القطاع الخاص تمكّن الحكومة من بناء سياسة جيدة لتحقيق تنمية اقتصادية ؟

وربما هذا النوع من التفكير يدفعنا نحو فكر هو أن مستوى النمو الاقتصادي هو الذي سوف يحدد نوع السياسات الاقتصادية الفاعلة ومن ثم تحقيق مراحل نمو القطاع الخاص. وفكر آخر هو أن النمو الاقتصادي يحدد السياسات الاقتصادية ومن ثم نمو القطاع الخاص. وفكر ثالث هو أن مراحل النمو الاقتصادي تحدد نمو القطاع الخاص ومن ثم نوع السياسات الاقتصادية.

من خلال المقدمة نلاحظ أن هناك مجموعات من المتغيرات اختلفت الدراسات عن العلاقة بينها واتجاهها. حيث إنه ومن خلال البحث اتضح منها السياسات الاقتصادية والتشريعات، ومتغيرات أخرى اختلفت الدراسات عن العلاقة بينهما واتجاه علاقة الشراكة والتأثير في القطاع الخاص. إلا أن البحث يدرس ويحلل ثلاث قضايا أساسية هي دور القطاع الخاص وقياس أدائه وذلك من خلال تحليل مفهوم القطاع الخاص ومعايير قياس أدائه ، كما أن القضية الثانية الأساسية هي السياسات الحكومية الاقتصادية حيث يتطلب ذلك دراستها وتحليلها لمعرفة كيفية قياس أثر أدائها على القطاع الخاص. وفي جانب آخر فإن السياسات الاقتصادية الحكومية تتطلب أسلوباً لقياس العلاقة بين القضيتين الأساسيتين السابقتين، وهي قضية التنمية الاقتصادية وأساليب قياسها.

مشكلة البحث:

وفي ظل هذه المدارس الفكرية المختلفة يظل كل من القطاع الخاص والحكومة في حيرة: من أين نبدأ في تحقيق التنمية الاقتصادية. وأينما اتجه فكرنا فلا تزال القضية الأساسية، والتي تمثل المشكلة التي تسعى هذه الورقة لتحليلها، هي العلاقة بين القطاع الخاص والحكومة

وذلك لتحقيق تنمية اقتصادية مستقرة. ونظراً لأهمية القطاع الخاص فإننا نرى بأنه لا بد أن نعرَف مفهوم القطاع الخاص من وجهة نظر الحكومة. والمعيار الأساسي لمفهوم القطاع الخاص هو الملكية، حيث ملكية عوامل الإنتاج للأفراد أو المؤسسات، وبهذا فإن القطاع الخاص يمتلك هذه الموارد.

أما الحكومة من وجهة نظر القطاع الخاص فهي تمثل أحد مكونات الدولة، وهي التي تقوم بوضع القوانين والتشريعات ووضع السياسات، ومنها الاقتصادية لأجل خدمة المجتمع والوطن. ويتحقق ذلك من خلال القيام بالعديد من الأنشطة ومنها الأمن والصحة والتعليم وبناء الطرقات، وأية وظائف أخرى تقوم بها الحكومة لتحقيق مصلحة الوطن. وأداء السياسات الاقتصادية للحكومة ووظائفها لها أثر على أداء القطاع الخاص، وبالتالي على التنمية الاقتصادية.وتكمن مشكلة البحث في الإجابة عن التساؤلات التالية :

١ - ما هو مسار العلاقة بين القطاع الخاص والحكومة ؟

٢ - ما هي الآثار المترتبة على السياسات الاقتصادية للحكومة على القطاع الخاص ؟ وهل هذه السياسات تساهم في تشجيع أو تنشيط القطاع الخاص ؟

٣ - هل هناك رؤيا يمكن وضعها لتحقيق شراكة حقيقية للقطاع الخاص في التنمية الاقتصادية ؟

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحليل أبعاد علاقة الشراكة بين القطاع الخاص والسياسات الاقتصادية التي تنتهجها الحكومة لتحقيق التنمية الاقتصادية. وفي هذا الإطار العام فإن البحث يسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تقييم مسار العلاقة بين القطاع الخاص والحكومة.
- تحليل أثر السياسات الاقتصادية للحكومة على تشجيع أو تنشيط القطاع الخاص.
- اقتراح رؤية محدودة لشراكة حقيقية بين القطاع الخاص والحكومة.

أسلوب البحث:

يعتمد البحث على مصادر من خلال الدراسات السابقة التي تمت عن اليمن أو في دول أخرى، وعلى مصادر البيانات والمعلومات التي تنشرها الجهات الحكومية الرسمية التي تنشر البيانات والإحصاءات الدورية ومنها الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة المالية، والبنك المركزي اليمني.

واستخدمت الباحثة أسلوب التحليل الاستقرائي من خلال تحليل البيانات التي حصلت عليها، ومن خلال تحليل الدراسات التي تمت في مواضيع ذات صلة بموضوع البحث. هذا بالإضافة إلى خبرة الباحثة ومعلوماتها في هذا الموضوع.

إطار البحث:

ولتحقيق أهداف البحث سيتم تقسيمه إلى الأجزاء التالية بجانب هذه المقدمة:

الجزء الأول: مفاهيم في الشراكة بين القطاع الخاص والحكومة.

الجزء الثاني: تقييم حجم القطاع الخاص اليمني وواقعه ومكانته.

الجزء الثالث: تقييم العلاقة بين القطاع الخاص والحكومة.

الجزء الرابع: أثر السياسات الاقتصادية الحكومية على أداء القطاع الخاص

الجزء الخامس: نماذج لشراكات بين الحكومة والقطاع الخاص في بعض الدول العربية.

الجزء السادس: بناء نموذج لشراكة حقيقية بين القطاع الخاص والحكومة.

الجزء السابع: النتائج والتوصيات.

من خلال المقدمة نلاحظ أن هناك مجموعات من المتغيرات اختلفت الدراسات عن العلاقة بينها واتجاهها. حيث إنه ومن خلال البحث اتضح منها السياسات الاقتصادية والتشريعات، ومتغيرات أخرى اختلفت الدراسات عن العلاقة بينهما واتجاه علاقة الشراكة والتأثير في القطاع الخاص. إلا أن البحث يدرس ويحلل ثلاث قضايا أساسية هي:

١ - دور القطاع الخاص وقياس أدائه وذلك من خلال تحليل مفهوم القطاع الخاص ومعايير قياس أدائه.

٢ - كما أن القضية الثانية الأساسية هي السياسات الحكومية الاقتصادية حيث يتطلب ذلك دراستها وتحليلها لمعرفة كيفية قياس أثر أدائها على القطاع الخاص.

٣ - وفي جانب آخر فإن السياسات الاقتصادية الحكومية تتطلب أسلوباً لقياس العلاقة بين القضيتين الأساسيتين السابقتين، وهي قضية التنمية الاقتصادية وأساليب قياسها.

والأجزاء الستة التالية للبحث تبحث في هذه القضايا .

الجزء الأول : مفاهيم في الشراكة بين القطاع الخاص والحكومة

تعددت الدراسات والبحوث وكذلك الأدبيات الأخرى في مفهوم الشراكة بين القطاع الخاص والحكومة. فالبعض نظر إلى موضوع إدارة الشراكة بين القطاعين العام والخاص من حيث المفاهيم والنماذج والتطبيقات، ووضع قواعد أساسية لإدارة الشراكة بين القطاعين الخاص والعام متضمنة لمفهوم هذه الشراكة بعد حصر ما جاء في عدد من البحوث والدراسات. ويمكن أن نستخلص من ذلك المفاهيم التالية[1]:

١ . مفهوم الشراكة بين القطاع الخاص والحكومة :

أن تصنيف نوعي للتعاون البيئي في العلاقات التنظيمية تتطلب التفاوض على الالتزامات والمسئوليات المتبادلة. كما أن الشراكة في مفهومها تمثل بناءً تنظيمياً رسمياً يعمل على تشكيل السياسات وتنفيذها، ويتم عن طريق اتحاد مجموعة من الاهتمامات والالتزامات لعدد من الشركاء المتنوعين للالتقاء حول أجندة مشتركة.

ويشار إلى الشراكة بأنها موضع تنفيذ الأفكار المتعلقة بالتعاون والتبادل وموضع للكفاءة وتجميع الموارد ووضعها مع بعضها البعض من أجل تنفيذ ما هو مناط به.

وتعرف الشراكة من منظور التنمية الاقتصادية بأنها التزام مشترك لمتابعة أهداف اقتصادية مشتركة يتم تحديدها بمشاركة عن طريق قيادات القطاعين الخاص والعام.

وفي إطار تخطيط المدن الحديثة فإن الشراكة ضرورة تحمل مخاطرة طويلة الأجل بين الوكالات العامة والخاصة في تنفيذ عمليات معقدة لمواجهة حاجات متعددة في المرافق العامة، والخدمات، وأعمال الإسكان، والنقل وغيرها. ويتضمن مفهوم الشراكة عنصرين أساسيين هما:

- التبادلية: وتعزى إلى التداخل والالتزام بين الشركاء والمساواة في اتخاذ القرار والحقوق والمسؤولية تجاه بعضهم بعضاً.
- الثقافة التنظيمية: وتشير إلى المحافظة (وليس التسليم الكامل) على هوية كل شريك وقناعاته. كما تشير إلى القيمة الاقتصادية والاجتماعية التي تحققها التبادلية والثقافة التنظيمية في إطار الشراكة. كما أن كلاً منهما يعتمد على القوة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للشركاء ومع القوة التبادلية للشريك الأكثر قوة فإن ثقافته التنظيمية هي التي تسود.

(١) عادل محمود الرشيد، الشراكة بين القطاعين العام والخاص: المفاهيم، النماذج والتطبيقات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحوث ودراسات، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠٠٦م، القاهرة ،ص ١٤.

وفي إطار ما تم طرحه سابقاً فإن الشراكة تعني التفاعل والتعاون المتعدد بين الحكومة والقطاع الخاص لتوظيف الإمكانيات البشرية والإدارية والمالية والتنظيمية والتكنولوجية والمعرفية، ويكون ذلك على أساس من المشاركة والالتزام بالأهداف وحرية الاختيار والمسئولية المشتركة والمساواة، وذلك من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تهم العدد الأكبر من أفراد المجتمع، ولها تأثير بعيد المدى على تطلعاتهم حتى يتمكَن المجتمع من مواكبة التطورات المعاصرة بطريقة فاعلة وتحقيق وضع تنافسي أفضل.

ومفهوم الشراكة مفهوم حديث ومتعدد الأوجه وذو أهمية متزايدة. وهو مرتبط بأبعاد عديدة منها البعد الإداري، والتنظيمي، والتعاوني، والاقتصادي، والسياسي والاجتماعي، والقانوني، والتنموي الاستراتيجي والتمويلي، وتحقيق المصلحة المشتركة، وذلك بعد تحقيق الفعالية والكفاءة.

وفي استطراد للوقوف على مفهوم الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص فإنه يقصد بها التعاون بين فريقين أو أكثر للوصول إلى غرض أو أغراض محددة. وتتطلب الشراكة التزامات من كل الفرقاء المعنيين لإحراز أهداف مشتركة.

وتبعاً لهذا المفهوم العام للشراكة فإن الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص يمكن أن تُعرَّف بأنها نشاط مشترك أو ترتيب معين لتقديم شيء ما أو إنتاجه من قبل جهة تشمل مكونات عامة وخاصة. كما أنها تشير إلى الالتزام المشترك لمتابعة أهداف اقتصادية مشتركة يتم تحديدها مشاركة عن طريق قيادات الطرفين. ويتفق كثير من الباحثين على أن الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص ستبقى منهجاً مهماً لتصميم وتنفيذ استراتيجيات للتنمية الاقتصادية.

ويرتبط بالمفهوم السابق للشراكة الترتيب التصاعدي بين جهة حكومية وكيان خاص، ومن خلال هذا الترتيب تتم المشاركة بالأصول والخبرات لكل قطاع لتحقيق خدمة أو تسهيل الاستخدام العام، بالإضافة إلى المشاركة في الموارد وتقاسم المخاطر والفوائد المتأتية من هذه العملية. إن الشركاء، حسب مصطلح الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص، هَمَ أساسي للحكومة.

٢ -مفهوم الشراكة تكامل أم صراع:

إن مفهوم الشراكة بين القطاع الخاص والحكومة يسعى في معناه النظري إلى تجميع الجهود في القطاع الخاص والحكومة للاستفادة من الميزة النسبية لكل منهما لتحقيق التنمية

الاقتصادية الحقيقية التي تنعكس آثارها الإيجابية على جميع القطاعات الاقتصادية وكذلك على المجتمع من خلال خلق المشاريع ،وفرص العمل وتوفير السلع والخدمات وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية . ولكن في الواقع التطبيقي يحدث أن هناك تنافساً بين كل من القطاع الخاص والحكومة للاستحواذ على الموارد الاقتصادية المحدودة. ومن هنا فإنه ام يظهر تكامل أم صراع . والتكامل أم الصراع كمفهوم لوصف العلاقة بين القطاع الخاص والحكومة يتطلب البحث عن أسباب أو مبررات تكوين هذه العلاقة. ويتجه التكامل بين القطاع الخاص والحكومة في جوانب البنية التحتية والأمن والقضاء. بمعنى أن تنوي الحكومة توفير البنية التحتية الأساسية للقطاع الخاص لكي يقوم بدوره في عملية التنمية الاقتصادية، من خلال إسناد المشاريع الاقتصادية في جميع المجالات سواءً الإنتاجية أم الخدمية. فتحقيق مبدأ التكامل يتطلب إشراك القطاع الخاص في جميع مراحل اتخاذ القرار.

وبناءً على هذه المعادلة الأساسية يظهر هناك صراع بين القطاع الخاص والحكومة في توزيع الموارد، وحق اتخاذ القرارات، وفي السلطة ومسئولية الإدارة موارد المجتمع. إذ يمكن الاستنتاج بأن العلاقة التكاملية بين الحكومة والقطاع الخاص تم إرساؤها من خلال الأدوار اللازمة لكل منهما. وهذه الأدوار واضحة من حيث مفهوم كل من الحكومة والقطاع الخاص، حيث إن الحكومة ملزمة بالقيام بدورها بشكل أساسي لتهيئة بيئة الإنتاج والاستثمار والتي تكون عاد ة من دور القطاع الخاص، وهذا الأمر يتطلب في إطار القوانين والتشريعات توضح دور كلا من الحكومة والقطاع الخاص. وإذا كانت هذه الأدوار واضحة، إلا أنه عند التطبيق يظهر الصراع بين الحكومة والقطاع الخاص، ويظهر عادة في المجالات المتمثلة في السلطة وتوزيع الثروة والتنمية الاقتصادية والسياسية. ويمكن أن نلاحظ جوانب الصراع في التالي:

- السلطة في إدارة الدولة.
- توزيع الثروة.
- الهيمنة الاقتصادية.
- الهيمنة السياسية.

٣ -رؤية الحكومة في شراكة القطاع الخاص

شكّلت توجهات ومنطلقات برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري في اليمن أساساً قوياً لإطلاق طاقات النمو للقطاع الخاص، وتوسيع أنشطته الاستثمارية وتنويعها، والدخول في

مجالات كانت حكراً على الدولة، مثل التعليم، والصحة والاتصالات وغيرها. ومثّلت خطة التنمية الثالثة للتخفيف من الفقر الأداء الملائم لتحقيق هذا التحول، لتمكين القطاع الخاص عملياً من قيادة التنمية الاقتصادية. وتعزيزاً لتلك التوجهات، تستهدف خطة التنمية الثالثة للتخفيف من الفقر توسيع آفاق تلك الشراكة مع القطاع الخاص، باعتبار أن ذلك أصبح مسؤولية تعاونية بين الحكومة والقطاع الخاص.

وتسعى الخطة إلى تقوية جوانب الشراكة مع القطاع الخاص من خلال التركيز على استكمال توفير متطلبات البنية الاستثمارية الملائمة، وتوفير البنية التحتية، وتهيئة الأجواء للاستقرار الاقتصادي والأمني والسياسي، لتشجيع القطاع الخاص المحلي والأجنبي للاستثمار في القطاعات المختلفة.

كما أن تطوير آليات متمثلة في إنشاء مجلس مشترك من الحكومة والقطاع الخاص لمناقشة الاستراتيجيات والسياسات والخطط والبرامج والقوانين التي تقدمها الحكومة، أو التي يقدمها القطاع الخاص، ومراجعة السياسة الاقتصادية في ضوء التطورات والتغيرات، أن ذلك يساعد ذلك في التفاعل المستمر بين القطاع الخاص والحكومة. ولكن تظل آليات عمل هذا المجلس مهمة للخروج بقرارات مشتركة من شريكي التنمية.

وتعددت أيضاً علاقات الشراكة لتشمل تفعيل الأطر المؤسسية الداعمة للقطاع الخاص، مثل المجلس الأعلى للصادرات، واللجان المشتركة في القطاعات والمجالات المرتبطة بنشاط القطاع الخاص، واستمرار إشراك القطاع الخاص في رسم السياسة الاقتصادية، وفي لجان التعاون الإقليمي والدولي، والتنسيق في الجهود الرامية إلى التعاون والاندماج الاقتصادي الثنائي والإقليمي والدولي. كما أن الشراكة تتجه نحو مساعدة القطاع الخاص في تطوير أطره التنظيمية، وتشجيع تحول الشركات والمؤسسات الخاصة الفردية أو العائلية إلى شركات ومؤسسات مساهمة.

وشهدت السنوات القليلة الماضية قيام الحكومة اليمنية باتخاذ عدد من السياسات والإجراءات العملية اللازمة لخلق شراكة حقيقية بين الحكومة ومؤسسات القطاع الخاص، بحيث تنصرف الحكومة إلى تأمين البنية الاقتصادية المستقرة، وتوفير الخدمات الاجتماعية، ووضع الأطر التشريعية والقانونية اللازمة، فيما يتولى القطاع الخاص قيادة عملية التنمية الاقتصادية. فأنشئ مجلس الغذاء من الوزراء المعنيين وممثلين من الجهات الرسمية ذات العلاقة، وممثلي القطاع الخاص بغرض معالجة الأوضاع التموينية والأسعار. وتتركز مهام

المجلس بدرجة أساسية في توزيع المخزون من السلع الغذائية والتموينية على مستوى كل محافظة، إلى جانب وضع رؤية حول ما يجب اتخاذه في ضوء المؤشرات المحلية والخارجية لضمان الاستقرار التمويني والأسعار بصورة دائمة.

وتمّ إنشاء عدد من المؤسسات التي تعزز الشراكة مع القطاع الخاص والحكومة، مثل إنشاء المؤسسة العامة القابضة للاستثمارات والتنمية العقارية لتتولى إدارة أراضي الدولة المخصصة للاستثمار، وتهدف إلى حل مشكلة الأراضي الخاصة بالاستثمار والمستثمرين. كما تمّ إنشاء مؤسسة ضمان الودائع المصرفية بهدف ضمان الودائع، وتعزيز أركان الاستقرار المالي وزيادة الثقة بالنظام المصرفي، وزيادة عدد المتعاملين مع المصارف العاملة في اليمن، وتوفير آلية مؤسسية قانونية للتعامل مع حالات التعثر المالي، إضافة إلى حشد المدخرات الوطنية وتشجيع النمو الاقتصادي.

وعُزّز مفهوم الشراكة بإنشاء وحدة الشراكة مع القطاع الخاص في وزارة التخطيط والتعاون الدولي، بهدف تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص وتمكينه من إنشاء إدارة خدمات البنى التحتية الأساسية. كما تم تطوير نظام النافذة الواحدة في وزارة الصناعة والتجارة تتم من خلاله كافة المعاملات والخدمات.

وشهدت الأعوام الماضية جهوداً كبيرة على صعيد القوانين والتشريعات الرامية إلى تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص، وزيادة دوره الاقتصادي والتنموي. فتم إعداد مشروع قانون المناطق الخاصة، وقانون الشراكة بين القطاع الخاص والحكومة، وأجريت تعديلات في قانون الاستثمار الجديد، وإعداد مسودة استراتيجية الترويج للاستثمار للخمس السنوات الخمس.

وأيضاً تم إعداد قانون جديد للوكالات وفروع الشركات الأجنبية، وإصدار لائحته التنفيذية. كما تم إعداد مجموعة من التعديلات على قانون السجل التجاري والأسماء التجارية، وإصدار قانون التاجر التمويني، وقانون مؤسسة ضمان الودائع المصرفية الذي يهدف إلى توسيع خيارات التمويل المقدمة من الجهاز المصرفي لزيادة حجم الائتمان الموجه نحو الاستثمار، وتمّ إصدار قانون العمليات المصرفية الإلكترونية.

وفي إطار الشراكة توجهت الحكومة إلى إنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والذي يمثل مرتكزاً أساسياً لخلق شراكة حقيقية وفاعلة بين الحكومة والقطاع الخاص، خاصة أن استحقاقات المرحلة القادمة تتطلب اضطلاع مؤسسات القطاع الخاص الوطني بدور

محوري في قيادة عملية التنمية، من خلال توسيع دائرة أنشطتها لتشمل مختلف المجالات التنموية والخدمية، بما في ذلك الخدمات التي كانت حكراً على مؤسسات الدولة، فضلاً عن توجهات حكومية أخرى لتوسيع مشاركة القطاع الخاص في تقديم الخدمات العامة، وخدمات البنية التحتية، من خلال انتهاج العديد من الأساليب والطرق المستندة على مفهوم الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص[1].

وفي إطار هذه الشراكة تم منح القطاع الخاص حقوق الإدارة للمشاريع العامة من خلال ما يعرف بعقود الإدارة، حيث تكون الحكومة وفق هذا الأسلوب مالكة لمشروع عام وتعطي إدارته للقطاع الخاص. ووفقاً لهذا الأسلوب يتم تحويل مسؤولية الإدارة والتشغيل والتطوير للمتعاقد والمستثمر لفترة زمنية محددة مقابل مبلغ مالي متفق عليه.

كما أن هناك أسلوباً آخر للشراكة يتمثل في عقود التأجير، يتم من خلاله عقد اتفاقيات بين الحكومة والقطاع الخاص يقوم بمقتضاها القطاع الخاص بتزويد المنشأة الحكومية بالخبرات الإدارية والفنية لمدة زمنية محددة، مقابل تعويضات مالية متفق عليها، ويقوم المستثمر باستئجار الأصول والتسهيلات المملوكة واستخدامها.

وانتهجت عملية الشراكة عقود التمويل التي تعد درجة أكثر تقدماً للشراكة بين القطاعين العام والخاص، حيث يتحمل المستثمر مسؤولية توفير النفقات الرأسمالية والتشغيلية والاستثمارية. ويعد هذا الأسلوب أفضل بصفة عامة مقارنة بعقود التأجير، إلا أن تنفيذه أكثر تعقيداً نظراً لضخامة حجم التمويل. وتشمل هذه العقود عدداً من الأشكال من أبرزها نظام الإنشاء والتمويل الذي يحظى بقبول في مجال البنية التحتية الأساسية، وهو نظام يتسم بالبساطة ويساعد استخدامه على جلب الاستثمارات الخارجية، ويستخدم على نطاق واسع في تخصيص مشاريع البنية التحتية الأساسية لمحطات المياه، ومحطات الكهرباء، ومعالجة المياه، والصرف الصحي، والطرق، والجسور، والأنفاق والمطارات والموانئ[2].

وبالرغم من تلك الرؤيا النظرية الواضحة للحكومة عن دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية، إلا أنه في الجانب التطبيقي يشوب مؤسسات الحكومة كثير من التشوهات والمعوقات مما يؤدي إلى صعوبة تحقيق تلك الرؤية. ومن مظاهر هذه المعوقات:

- عدم وضوح القوانين وتطبيقها.

(1) وزارة التخطيط والتعاون الدولي، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر ٢٠٠٦-٢٠١٠م، صنعاء، ص٣٧.
(2) وزارة التخطيط والتعاون الدولي- التقرير الاقتصادي السنوي ٢٠٠٨م، صنعاء، ص١١٥-١١٧.

- المماحكات السياسية والاجتماعية، مع وجود تنظيمات حزبية غير متطورة وبتجربة سياسية محدودة.
- شحة الموارد الاقتصادية والزيادة السكانية المتسارعة.
- سوء إدارة الاقتصاد والموارد المتاحة من قبل الحكومة.
- التأثير الخارجي الناتج عن محاولة الدول الكبرى فرض الهيمنة على اليمن.

٤ -رؤية القطاع الخاص في دور الحكومة:

عادة ما ينظر القطاع الخاص إلى الحكومة بأنها السلطة المهيمنة على ثروات المجتمع بجانب السلطة الممنوحة لها، من خلال ما تستحوذه من صلاحيات اتخاذ القرارات الاستراتيجية في كيفية استخدام هذه الثروات، وطريقة توزيعها على المجتمع، مما يجعل القطاع الخاص في حالة من الخوف وعدم الاستقرار الناتج من التخوف من سوء استخدام الحكومة لهذه السلطة وبما يضر بمصالحه. وبصفة عامة فإن القطاع الخاص يرى أن دور الحكومة يتركز في استخدام أساليب الحكم الرشيد في توزيع الثروة، وتحقيق العدالة، والرفاهية للمجتمع. ويتحقق ذلك من خلال الحكم الرشيد، وسن القوانين وتطبيقها دون خلق أية توترات أو اضطرابات في الوضع الاقتصادي، وافتعال الأزمات الاقتصادية بسبب سوء استخدام السلطة.

الجزء الثاني: تقييم حجم القطاع الخاص اليمني وواقعه ومكانته

لعل من القضايا الأساسية لتقييم حجم القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية هو وجود معايير ومقاييس نتمكن من خلالها التعرُّف على حجم القطاع الخاص. وفي إطار ذلك فقد تم مسح كثير من البيانات والإحصاءات المتاحة للتعرُّف على حجم القطاع الخاص. وفي إطار ذلك فإننا سنقوم بتحليل عدد من جوانب مساهمة القطاع الخاص ومقارنته بالقطاع العام في جوانب توفير فرص العمل، ومساهمته في الناتج المحلي، وفي الاستثمار، وكذلك قدرته على الحصول على الفرص والخدمات لعملياته التشغيلية والاستجابة في شكل قروض.

ومن الصعوبات التي واجهت البحث عدم توفر بيانات إحصائية كافية للقطاع الخاص تمكّن الباحثة من تقييم حجم القطاع الخاص. لذلك تم الاعتماد على مصادر متعددة للوصول إلى تقييم حجم هذا القطاع، كما تم الاعتماد على استنتاجاتها من البيانات الإحصائية المتاحة.

١ -مساهمة القطاع الخاص في خلق فرص عمل:

جدول رقم (١) توزيع العاملين بحسب مسح ٢٠٠٥م والأعوام ٢٠٠٦ -٢٠٠٨ بحسب القطاعين العام والخاص

	ذكور	إناث	الإجمالي		
العاملون قطاع حكومي ٢٠٠٨م	٤٣٤,٠٦٦	٢٣٩،٨٩	٥٢٣,٣١٢		
السنوات	تعداد ٢٠٠٤م	مسح الميزانية ٢٠٠٥م	٢٠٠٦م	٢٠٠٧م	٢٠٠٨م
النسبة التشغيلية ١٥ سنة فأكثر%	٣٩,٩	٣٧,٢	٣٦,٩	٣٦,٦	٣٦,٦
عدد السكان المقيمين (نسمة)	١٩,٦٨٥,١٦١	٢٠,٢٨٢,٩٤٤	٢٠,٩٠٠,٥٣٢	٢١,٥٣٨,٩٩٥	٢٢,١٩٨,٠٠٠
ذكور	١٠,٠٣٦,٩٥٣	١٠,٣٤٤,٢٤٩	١٠,٦٦١,٨٣٨	١٠,٩٨٧,٥٣٣	١١,٣٢٣,٧٠٦
إناث	٩,٦٤٨,٢٠٨	٩,٩٣٨,٦٩٥	١٠,٢٣٨,٦٩٤	١٠,٥٥١,٤٦٢	١٠,٨٧٤,٢٩٤
معدل النمو السكاني	%٣	%٣	%٣	%٣	%٣
ذكور	٣,٢٤٤,٠٠٠	٣,٨٣٠,٠٠٠	٣,٨٩٦,٠٠٠	٣,٩٨٠,٠٠٠	٤,٠٦٢,٠٠٠
إناث	٣,٢٧٥,١٠٠	٤,١٥٠,٠٠٠	٤,٢٤٤,٠٠٠	٤,٣٣٦,٠٠٠	٤,٤٢٥,٠٠٠
ذكور	٦٨٥,١٨١				

تابع جدول (١) توزيع العاملين بحسب مسح ٢٠٠٤م والعوام ٢٠٠٦ -٢٠٠٨ بحسب القطاعين العام والخاص

إناث	٣٣,٤٤٥				
إجمالي القطاع الخاص	٧١٨,٦٢٦				
الإجمالي بحسب الإحصائية	٢,١٨٤,٢٧٣				
نسبة القطاع الخاص(%)	٣٣,٠				٧٦,٠
نسبة القطاع الحكومي(%)	٦٧,٠				٢٤,٠

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي ٢٠٠٨، ص91 -١١١.

يوضح الجدول(١) أعلاه مساهمة القطاع الخاص في العمالة، حيث لعب دوراً أساسياً في توفير فرص عمل في النشاط الاقتصادي. وبالرغم من أنه لا توجد إحصاءات واضحة عن حجم العمالة في القطاع الخاص، إلا أننا يمكن أن نستنتج ذلك من خلال تحليل ما جاء في الجدول أعلاه وفق تعداد عام ٢٠٠٤م حيث كانت النسبة التشغيلية في القطاع الخاص ما يعادل ٣٣,٠٪ من العمالة في الأنشطة الاقتصادية المختلفة مقارنة ب ٦٧٪ نسبة التشغيلية في القطاع الحكومي .بينما كانت النسبة التشغيلية في عام ٢٠٠٨م، حيث كانت النسبة التشغيلية في القطاع الخاص ما يعادل ٧٦,٠٪ من العمالة في الأنشطة الاقتصادية المختلفة مقارنة ب ٢٤,٠٪ نسبة التشغيلية في القطاع الحكومي. مما يشير إلى ارتفاع مساهمة القطاع الخاص في تشغيل العمالة خلال الأعوام ٢٠٠٤ -٢٠٠٨م.

جدول رقم(٢) عدد العاملين في القطاع الخاص حسب حجم المنشأة خلال الفترة ٢٠٠٦ - ٢٠٠٨م

المنشآت حسب الحجم	إجمالي عدد العاملين					
	٢٠٠٦م		٢٠٠٧م		٢٠٠٨م	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
صغيرة	١٢٠,٢٣٣	٥٢,١	١٣٧,٠٦٦	٥١,٥	١٦١,٧٣٨	٥١,٢
متوسطة	٤٠,٥٤٣	١٧,٦	٤٨,٦٥٢	١٨,٣	٦٠,٤٧٥	١٩,٢
كبيرة	٦٩,٨٢٩	٣٠,٣	٨٠,٣٠٣	٣٠,٢	٩٣,٣٩٣	٢٩,٦
المجموع	٢٣٠,٦٠٤	١٠٠	٢٦٦,٠٢١	١٠٠	٣١٥,٦٠٦	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي ٢٠٠٨، ص١٧٥.

وحجم العمالة التشغيلية في عام٢٠٠٨م كانت ٨,٤٨٧,٠٠٠ عاملاً، وذلك لأن النسبة التشغيلية من إجمالي القوة البشرية ١٥ سنة فأكثر ٣٦,٦٪ ، وعدد السكان يقدر بـ ٢٢,١٩٨,٠٠٠ نسمة. وبما أن القطاع الحكومي في إحصائية ٢٠٠٨م كان عدد العاملين فيه ٥٢٣,٣١٢ عاملاً، فإن حجم العمالة لدى القطاع العام كانت ٢٤٪، ويمثل القطاع الخاص والقطاعات الاقتصادية الأخرى دون القطاع الحكومي نسبة ٧٦٪.فترة ٢٠٠٦ - ٢٠٠٨م ، حدث فيها زيادة لعدد المشتغلين في القطاع خاص حيث زادت بنسبة ٣٦,٩٪ خلال الأعوام ٢٠٠٦ -٢٠٠٨م ، وتمثل المشاريع الصغيرة أعلى تشغيل تصل إلى ٥١,٢٪ ، تليها المشاريع الكبيرة وبنسبة تشغيل٢٩,٦٪ ، والمشاريع المتوسطة بنسبة ١٩,٢٪ في عام ٢٠٠٨م.

ونلاحظ في الجدول (٢) أن نسبة مساهمة العمالة في القطاع الخاص حسب حجم المنشأة خلال الأعوام ٢٠٠٦ -٢٠٠٨م.

٢ -مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي:

أما إذا حللنا وضع القطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام في مساهمته في الناتج المحلي، فإن الجدول رقم (٣) يوضح ذلك.

جدول (٣) مقارنة بين مساهمة القطاع العام والقطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي(بالمليون ريال)

الناتج المحلي الإجمالي	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
قطاع عام	١,٦٢٠,٥٤٣	١,٥٤٤,٥٠٧	١,٤٩٦,١٦٢	١,٥٨٧,٠٤٢	٢,٤٣٢,٩٥٦
قطاع خاص	١,٥٧٣,٤٥٧	١,٨٩٦,٠٤٣	٢,٧٠١,٢٦٩	٢,٥٠٥,٩٥٩	٣,٩٨٠,٠٩٥
الإجمالي	3,194,000	3,440,550	4,197,431	4,093,001	6,413,051

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي ٢٠٠٨ ، ص٥٨٣.

وإذا نظرنا إلى نسبة زيادة مساهمة القطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام في الناتج المحلي الإجمالي،فإن الجدول(٣) أعلاه يوضح أن هناك نمواً ملحوظاً خلال الأعوام ٢٠٠٤م - ٢٠٠٨م، حيث إن مساهمة القطاع الخاص كانت١,٥٧٣,٤٥٧ مليون ريال في عام ٢٠٠٤م،واصبحت ٣,٩٨٠,٠٩٥ مليون ريال في عام ٢٠٠٨م، أي بزيادة قيمتها 2,406,638 مليون ريال وبزيادة نسبتها ٥٣٪.كما إن مساهمة القطاع العام كانت ١,٦٢٠,٥٤٣ مليون ريال في عام ٢٠٠٤م،واصبحت ٢,٤٣٢,٩٥٦ مليون ريال في عام

٢٠٠٨م، أي بزيادة قيمتها ٨١٢,٤١٣ مليون ريال وبزيادة نسبتها ٣٣٪. كما ان الجدول رقم (٤) يوضح معدل التغير خلال الاعوام ٢٠٠٤ -٢٠٠٨م لمساهمة كلا من القطاع العام والقطاع الخاص ، والذي يظهر نسبة مساهمة القطاع الخاص. أدناه فان نسبة الزيادة السنوية للقطاع الخاص كانت ١٦٪ في عام ٢٠٠٤م، وأصبحت ٢٣,٣٪ في عام ٢٠٠٨م، أي بمتوسط زيادة سنوية ٢١٪ من عام ٢٠٠٤ -٢٠٠٨م، بينما متوسط القطاع العام بـ ٢١,٩٪ أيضاً للأعوام ٢٠٠٤ -٢٠٠٨م. أي أن متوسط نسبة مساهمة القطاع الخاص خلال الخمس سنوات محل الدراسة لم تكن ملحوظة خلال هذه الأعوام.

جدول (٤) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لكل من القطاع العام والخاص خلال الأعوام ٢٠٠٤ -٢٠٠٨م

القطاع	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
قطاع عام	٢١%	٤٠,٦٠%	٢٠,١٧%	٥,٤٠%	٢٥,٢٠%
قطاع خاص	١٦%	٢٣,٤٠%	٢٤,١٠%	١٨,٩٠%	٢٣,٣٠%
الإجمالي	١٨,١٠ %	٣٠,٨٠%	٢٠,٩٠%	١٢,٩٠%	٢٤,١٠%

المصدر:إعداد الباحثه.

٣ -مساهمة القطاع الخاص في الصناعة:

جدول (٥) مساهمة القطاع الخاص في الصناعة

البيان	السنوات				
مؤشرات الصناعة قطاع خاص	٢٠٠٦	نسبة التغيير	٢٠٠٧م	نسبة التغيير	٢٠٠٨
إجمالي العاملين بالألف	٢٣٠٦٠٤	١٥%	٢٦٦٠٢١	١٨,٦%	٣١٥٦٠٦
إجمالي الإنتاج بالمليون ريال	٧٠٩٧٩٨	١٧,٧%	٨٣٥٢٤٦	٢٨,٨%	١٠٧٦٠٠٠
مؤشرات الصناعة قطاع عام	٢٠٠٦	نسبة التغيير	٢٠٠٦	نسبة التغيير	٢٠٠٨
إجمالي العاملين بالألف	٢٧٤٩٠	٢%	٢٧٩٩٦	١%	٢٨٢٩٤
إجمالي الإنتاج بالمليون ريال	٢٦٥٠٤٧٥	٦%	٢٨١٣٣٨٤	٢٧%	٣٥٦٦٣١٠
إجمالي العاملين بالألف	٢٥٨٠٩٤	٩,١٣%	٢٩٥٠١٧	١٧%	٣٤٣٩٠٠
إجمالي الإنتاج بالمليون ريال	٢٣٧,٣٦٠3.	٨,٥٠%	3.٦٣٠,٦٤٨	٠,٢٧%	4.٣١٠,٦٤٢

المصدر:إعداد الباحثة.

ومن تحليل مؤشرات الصناعة في الجدول (٥) أعلاه فإن المقارنة بين مؤشرات القطاعين الخاص والعام فيما يتعلق بالعمالة وقيمة الإنتاج نلاحظ أن القطاع الخاص يمثل ٨٩٪ في عام ٢٠٠٦م مقارنة بالقطاع العام ٧,١٠٪ عام٢٠٠٨، وارتفع إلى ٩١,٨٪ في عام ٢٠٠٨م في القطاع الخاص مقارنة بنسبة ٢,٨٪ في عام ٢٠٠٨م في القطاع العام، ومعدل ٦,١٨٪ من عام ٢٠٠٧ -٢٠٠٨م للقطاع الخاص، فيما القطاع العام كان معدل التغير ١,١٪. أي أن نمو القطاع الصناعي الخاص يشير إلى معدل نمو أسرع من معدل نمو القطاع العام. أما في جانب إجمالي الإنتاج إلى إجمالي الصناعة فإن القطاع الخاص الصناعي نسبته ١,٢١٪ في عام ٢٠٠٦م، وارتفع إلى ٢,٢٣٪ في عام ٢٠٠٨م.أما القطاع الحكومي الصناعي فإن نسبة الإنتاج ٩,٧٨٪ في عام ٢٠٠٦م، وانخفضت إلى ٨,٧٦٪. ويعتبر حجم إنتاج القطاع الخاص محدوداً مقارنة بالقطاع العام.

أما حجم القطاع الصناعي، فإن القطاع الصناعي اليمني من خصائصه أنه يقع بين الحجم الصغير والكبير، حيث حجم عمالة المشاريع يصل إلى ٢,٥١٪ في عام ٢٠٠٨م، وحجم الإنتاج ٣,٣٢٪. أما المشاريع الكبيرة فتحوز على نسبة ٦,٢٩٪ من حجم العمالة ، ونسبة ٨,٥٨٪ من الإنتاج في عام ٢٠٠٨م.

٤ -مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار:

جدول (٦) المشاريع الاستثمارية المسجلة والمنفذة خلال الأعوام٢٠٠٧م -٢٠٠٨م

القطاع	المشاريع المسجلة		المشاريع المنفذة	قيد التنفيذ
	٢٠٠٧م	٢٠٠٨	٢٠٠٧م	٢٠٠٨م
عدد المشاريع الاستثمارية المسجلة	٣٦٠	٢٩٢	٢٦٢	١١٨
صناعية	١٦٩	١٢٨	١٢١	٦٩
زراعية	٥٩	٣٤	٤٢	١١
سمكية	٢	٣	١	١
خدمية	٧٠	٨٥	٥٤	٢٠
سياحية	٦٠	٤٢	٤٤	١٧

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي ٢٠٠٨، ص١١٦.

إذا حللنا الجدول (٦) لأهم مؤشرات الاستثمار للأعوام ٢٠٠٧ – ٢٠٠٨م ، فإننا سوف نجد أن مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار وكذلك قدرته على تنفيذ هذه المشاريع إلى جانب حجم العمالة أو فرص العمل التي يخلقها كلها محدودة. وبالنظر إلى أهم مؤشرات الاستثمار للأعوام ٢٠٠٧م -٢٠٠٨م نلاحظ أن هناك انخفاضاً في حجم المشاريع المسجلة، وكذلك في حجم المشاريع المنفذة من حيث العدد، حيث إنه تم تسجيل ٣٦٠ مشروعاً عام ٢٠٠٧م مقابل ١١٨ مشروعاً في عام ٢٠٠٨م. كما أن الجدول (٧) يوضح المشاريع المنفذة منذ عام ٢٠٠٠م -٢٠٠٨م وهي ٣٢٩٠ مشروعاً مسجلاً بقيمة ١,٨ مليار ريال، وكانت العمالة المسجلة ١٠٧,٨٢١ عاملاً، مقابل ما تم تنفيذه عام ٢٠٠٨م ٢٠٩١ مشروعاً، وعمالة تستوعب 70.453 عاملاً ونلاحظ أن ما تم تنفيذه 1.2 مليار ريال وتحقق 63.4٪ نسبة التنفيذ ، ونسبة ٦٥,٣٪ من حيث استيعاب العمالة المحققة. ونسبة الإنجاز هذه تمثل أيضاً ضعفاً لقدرة المشاريع الاستثمارية للقطاع الخاص على التنفيذ. وبالتأكيد هذا يعود لكثير من العوامل منها سياسية واقتصادية واجتماعية.

جدول (٧) عدد المشاريع الاستثمارية المسجلة والمنفذة وقيد التنفيذ لدى الهيئة العامة للاستثمار خلال الفترة ٢٠٠٠م -٢٠٠٨م

مسجلة			منفذة ومقيد التنفيذ		
عدد المشاريع	التكلفة الاستثمارية	العمالة	عدد المشاريع	التكلفة الاستثمارية	العمالة
٣٢٩٠	١٨٤٥٧٠١٨٠٧	١٠٧٨٢١	٢٠٩١	١١٥٢٨٥٨٨٩٢	٧٠٤٥٣
نسبة قيد التنفيذ والتنفيذ إلى المسجل			%٦٣,٦	%٦٢,٥	%٦٥,٣

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي ٢٠٠٨، ص١١٨.

مع أن عدد المشاريع الاستثمارية المسجلة وصل إلى ٣٢٩٠ مشروعاً، وحجم الاستثمار وصل إلى ١,٨٤٥,٧٠١,٨٠١ ريال، وحجم العمالة المتوقعة ١٠٧٨٢١ فرصة عمل، إلا أن حجم المشاريع تحت التنفيذ والمنفذة لم تتجاوز ٦٥٪، وهذه نسبة كبيرة لعدم التنفيذ.

الجدول (٨) التكوين الرأسمالي بحسب النشاط الصناعي والملكية للعام ٢٠٠٨م

إجمالي الصناعات	الإجمالي	النسبة
قطاع عام	١٨٥,١٨٢	%٢٦,٩
قطاع خاص	٧٨٨,٤٩٥	%٧٣,١
الإجمالي	٩٧٣,٦٧٧	%١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي ٢٠٠٨، ص١١٩.

ويساهم القطاع الخاص في التكوين الرأسمالي في النشاط الصناعي بنسبة ٧٣,١٪ من إجمالي التكوين الصناعي مقارنة بنسبة ٢٦,٩٪ للقطاع العام. وهذه وإن كانت نسبة كبيرة لمساهمة القطاع الخاص إلا أن معياري القدرة(الإمكانيات) والنمو معياران أساسيان لفعالية مساهمة القطاع الخاص، ويمكن منهما استنتاج محدودية قدرة القطاع الخاص على توفير الإمكانيات وعلى تحقيق النمو المتوقع.

٥ -**مساهمة القطاع الخاص في القطاع المالي:**

جدول (٩) القروض والسلفيات للبنوك التجارية والإسلامية خلال الفترة ٢٠٠٤م -٢٠٠٨م

بالمليون ريال

الأعوام	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
الحكومية	١٥٨٦٧٩	١٨٠٢٠٥	٢٠٢٦٩٣	٢٨٩٣٤٢	٢٥٦٩٠٣
مؤسسات عامة		٤٣	٣٠٦٢	٧٠٧٢	٣٨٦٥
قطاع خاص	١٨٥٥٥٣	٢٢٥٧٨٣	٢٦٦١١٨	٣٥٩٤٧٧	٤٢٣٨١٢
شهادات الإيداع	٣١٤٤٠	١٦٦٣٠	٩٧٠٤٠	٩٧٠٤٥	٢٥٦٥٣١
الإجمالي	٣٧٥٦٧٣	٤٢٢٦٦١	٥٦٨٩١٤	٧٥٢٩٣٦	٩٤١١١١
نسبة القروض والسلفيات للقطاع الخاص (%)	٤٩,٠	٥٣,٠	٤٧,٠	٤٨,٠	٤٥,٠
نسبة القروض والسلفيات للقطاع العام (%)	٤٢,٠	٤٣,٠	٣٦,٠	٣٨,٠	٢٧,٠

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي ٢٠٠٨، ص٣٢٤.

وعند تحليل القطاع المالي، في جانب القروض الممنوحة، فبالرغم من أن القطاع الخاص يستحوذ على قيمة أكبر، لكن نسبتها مقارنة بالمساهمات المتوقعة تشير إلى عدم توازن، مع أن حجم القروض يشير إلى تزايد مستمر في القطاع المالي. لكن تستحوذ الحكومة على نسبة ٢٧٪ في عام ٢٠٠٨م مقابل ٤٥٪ للقطاع الخاص، مع أن شهادات الإيداع عادة تتجه لتمويل أو إقراض مؤسسات حكومية ومنها البنك المركزي لمواجهة احتياجات تمويل الموازنة العامة للدولة والعجز فيها.

الجزء الثالث

تقييم العلاقة بين القطاع الخاص والحكومة

مرت العلاقة بين القطاع الخاص والحكومة في اليمن بمراحل مختلفة خلال الفترة ١٩٦٢م -٢٠٠٨م. وتعكس هذه المراحل توجهات السياسة العامة للدولة وفلسفتها في كل مرحلة. وتعكس أيضاً تغير دور الدولة والحكومة في التنمية الاقتصادية. كما أنها تعكس تطورات عديدة وظهور متغيرات محلية وإقليمية ودولية، كلها تؤدي إلى إعادة تكيّف دور الدولة. كما أن كثيراً من الباحثين قد أرسوا نظريات معقدة لأدوار الدولة تختلف من وقت إلى آخر بحسب الاتجاهات الفكرية والسياسية والتطوير الذي يحدث فيها.

بدأ مفهوم القطاع الخاص يظهر في الاقتصاد اليمني وبشكل واضح ومنظم بعد قيام الثورة اليمنية في الشطر الشمالي من الوطن خلال الفترة ١٩٦٣ -١٩٨٦م. وكان تأسيس القطاع الحالي على أساس الريادية وعوامل العرض والطلب، حيث أنشئت مؤسسات خاصة بدأت بالملكية الفردية والتضامنية، أي مؤسسات أشخاص، وقليل منها شركات ذات مسؤولية محدودة، والأقل شركات مساهمة أي شركات أموال. فخلال هذه الفترة نما القطاع الخاص بشكل طبيعي عَكَسَ التطور الاقتصادي في هذه المرحلة، كما أن الدولة كانت تؤدي دوراً مهماً وهو تهيئة البنية الاقتصادية والتشريعية لنمو هذا القطاع. وبالفعل استطاعت كثيرٌ من المؤسسات الخاصة آنذاك ومن خلال علاقات محددة بأدوار لكل من الدولة والقطاع الخاص، أن تنمو بشكل سريع حتى أن بعض هذه المؤسسات اتجهت نحو الاستثمار في الخارج. وتميَّزت هذه المرحلة بالوفرة بموارد العملة الصعبة ومنها الدولار والإسترليني، كما كان سعر العملة المحلية الريال قوياً آنذاك. وكانت هناك فوائض عالية من مدخرات الدولار لدى البنك المركزي.

وفي نفس الفترة كانت المناطق الجنوبية من الوطن تحت ظل النظام الاشتراكي البحت، والتي في إطاره تقوم الدولة بجميع الوظائف الاقتصادية والإنتاجية والخدمية وأيضاً التشريعية، ولم يكن هناك مكانة للقطاع الخاص.

وظهر تطور خطير في العلاقة بين القطاع الخاص والدولة ما بعد ١٩٨٦م، وحتى تحقيق الوحدة اليمنية عام ١٩٩٠م. في المناطق الشمالية. لقد بدأت الدولة في التدخل في إعادة هيكلة القطاع الخاص، فلم تعد عوامل السوق الريادية هي التي تحكم تكوين هذا القطاع، خاصة منذ أن بدأت موارد الحكومة في صنعاء تنتهي وتتقلص، وواجهت الدولة

أزمات اقتصادية ومالية وفشلت البنوك والبنك المركزي في سداد الالتزامات التي عليها والناتجة من منح الاعتمادات وشحة العملة المحلية والدولار. كما تعرضت حكومة الشمال إلى أزمة مالية واقتصادية ترتب عليها قيام الدولة والقوى السياسية والعسكرية بإعادة هيكلة مفهوم القطاع الخاص، حيث ظهرت فئة من القطاع الخاص تم تكوينها من ذوي النفوذ، وهؤلاء ينتمون إما إلى مشايخ أو مسئولين أو فئة عسكرية، وهذا التكوين أدى إلى تراجع القطاع الخاص الريادي الذي تكوّن مع بداية الثورة. كما تميَّزت هذه المرحلة بتدخل كبير من الحكومة في إعادة هيكلة كثير من السياسات الاقتصادية، منها منح رخص الاستيراد من وزارة الصناعة، ودعم كثير من السلع الأساسية، وتحديد سعر صرف للدولار الموجّه.

وفي نفس الفترة ظهر التهريب من الدول المجاورة والذي أتاح -بشكل غير رسمي - دخول السلع بكافة أنواعها من المنافذ البرية والبحرية دون أن تخضع لنظام الترشيد الذي فرضته الحكومة آنذاك على القطاع المنظم. ونشير -في هذا السياق أيضاً - إلى أن المناطق الجنوبية لا تزال تنتهج نفس النهج وهو مفهوم النظام الاشتراكي وتحديد دور الدولة المهيمن على جميع عوامل الإنتاج.

كما تميزت هذه الفترة بظهور إنتاج النفط وتصديره في شطري اليمن، مما ساعد إلى حد كبير في مواجهة الأزمة المتفاقمة في هذه المرحلة. وربما يدعونا الأمر إلى الاستنتاج بأن ظهور النفط سيؤدي إلى تراكم الثروة لدى المجتمع مما جعل مَنْ لهم تأثير في القرارات السيادية في الدولة يسعون في إعادة توزيع الثروة وتحوّلها من القطاع الخاص الريادي إلى القطاع الخاص السياسي.

وعندما بدأت تظهر كثير من العوامل والظواهر الإقليمية والمحلية، وكثير من المبادئ التي تؤدي إعادة هيكلة دور الدولة والحكومة في النشاط الاقتصادي، ومن هذه العوامل انهيار النظام الاشتراكي، وظهور مبادئ العولمة والتطور التكنولوجي، كلها دفعت إلى إعادة صياغة دور كلٌ من الدولة و القطاع الخاص. أما على المستوى الإقليمي فإن حرب الخليج عام ١٩٩٠م، وإعادة صياغة النظام العالمي ليصبح ذا قطب واحد، وهيمنة أمريكا على دول الخليج، وظهورها بشكل قوي، أدى كل ذلك إلى ظهور صراع ترتب عليه قيام حرب الخليج الأولى والثانية. وهذه العوامل كلها دفعت اليمن بشطريه للوحدة، وظهرت دولة الوحدة بمفهوم الرأسمالية ونظام السوق، والذي فيه العلاقة بين الدولة و القطاع الخاص علاقة تعتمد بدرجة أساسية على توفير وتهيئة البنية التحتية، وتوفير الخدمات الاقتصادية

الأساسية، مثل الصحة والتعليم، إلى جانب توفير السلع الأساسية، منها القمح والدواء، إلى جانب دعم الأنشطة السيادية الاقتصادية الأساسية وحماية المنتج المحلي. هذه الأدوار تسببت في تحمل الدولة أعباءً كبيرة، مع أن القطاع الخاص بشكله الجديد يقوم بأدوار إنتاجية دون الدخول في السلع السيادية والأساسية. وفي تلك المرحلة كانت الدولة منظماً ومنتجاً ومنافساً للقطاع الخاص. ولكن كفاءة استخدام الموارد من قبل القطاع العام لا تتصف بالعقلانية والكفاءة، بل كانت تمثل تكلفة مرتفعة على المجتمع، وذلك لاعتبارات اجتماعية.

إن تفاقم الأزمات المحلية والإقليمية، وظهور الصراع بين أقطاب الوحدة أدى إلى اندلاع حرب ١٩٩٤م، مما خلق أزمة في الوضع الاقتصادي وأدى إلى إنفاق أموال كبيرة على حرب الانفصال وتأزم الوضع الاقتصادي، وإضعاف دولة الوحدة من القيام بالأدوار السابقة لها نظراً لشحة مواردها.

ومع أن اليمن أصبحت مُصَدِّراً للنفط، وأصبح النفط مورداً أساسياً لرفد وتمويل موازنة الدولة بالإيرادات التي تحتاجها للإنفاق على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كانت الحكومة تقوم بدور كبير في التنمية مع محدودية دور القطاع الخاص.

وتفاقم العوامل أعلاه انعكس سلبياً على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلى جانب ظهور فكر يدعم تقليص دور الحكومة، وزيادة دور القطاع الخاص، أدى إلى انتهاج حكومة اليمن سياسات اقتصادية تعيد هيكلة دور الحكومة و القطاع الخاص. وظهر ذلك واضحاً في الخطة الخمسية الثانية للأعوام ٢٠٠١ -٢٠٠٥م، وتعزز ذلك أيضاً في الخطة الخمسية الثالثة ٢٠٠٦ -٢٠١٠م[1]، وأكد ذلك جميع الإصدارات الحكومية، كما أنه أصبح ركناً أساسياً في استراتيجية الحكومة اليمنية طويلة الأجل ٢٠٠٠ -٢٠٢٥م.

ومع هذا الإقرار من الحكومة بحتمية شراكة القطاع الخاص، مع العلم بأن القطاع الخاص قد أعيدت هيكلته ولا يزال معظمه يعمل بنفس الآلية، إلا أن العلاقة بين الحكومة والقطاع الخاص لم تكن في أحسن أحوالها، بل يشوبها عدم الثقة وعدم تحديد أدوار واضحة لكل منهما. لقد أصبح هناك تداخل بين دور الدولة ودور القطاع الخاص، خاصة مع وجود القطاع الخاص السياسي الذي يكون لديه المال والسلطة لحماية دور القطاع الخاص التلقائي الريادي.

(١) وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ٢٠٠٦-٢٠١٠م،صنعاء، ص٣.

ومهما كانت مبررات تكوين القطاع الخاص فإن علاقته بالحكومة علاقة متوترة تتسم دائماً بالاتهامات المتبادلة من الطرفين، فالحكومة تتهم القطاع الخاص بأنه قطاع ضعيف وغير مؤهل، كما أن القطاع الخاص يصف الحكومة بأنها لا تمارس دورها الحقيقي في تهيئة بيئة استثمارية جاذبة للقطاع الخاص.

الجزء الرابع: أثر السياسات الاقتصادية الحكومية على أداء القطاع الخاص

تعتبر السياسات الاقتصادية الأدوات والتدابير التي تستخدمها الحكومة للتأثير على أداء الاقتصاد الوطني، وذلك لتحقيق تنمية اقتصادية حقيقية بما يحقق الرفاهية الاجتماعية. كما أن السياسات الاقتصادية التي تتبناها الحكومة تعمل على استغلال الموارد المتاحة للمجتمع لتحقيق أهدافها التنموية، ومن هذه الموارد - المتعددة المصادر - موارد طبيعية، وموارد بشرية، وموارد مالية، وأية موارد أخرى تستخدم كمدخلات للعملية الإنتاجية. والحكومة - في سبيل ذلك - تستخدم كثيراً من الأدوات والوسائل والسياسات والإجراءات لاستغلال موارد المجتمع وتحقيق التنمية. لذا فإن السياسات الاقتصادية المتعددة والمتاحة لدى الحكومة ما هي إلا الوسائل المستخدمة لاستغلال موارد المجتمع وتحقيق التنمية. وللحكومة في استخدام السياسات أدوات متعددة يمكن أن تكون بشكل مباشر من الحكومة، أو أنها تشرك القطاع الخاص في العملية التنموية، وهي بذلك تستخدم سياساتها الاقتصادية بحسب الأدوات المستخدمة. وعادة ما تتغير فلسفة الحكومة في مفهوم وأدوات السياسات الاقتصادية بحسب الفلسفة الاقتصادية والنظرية التي تتبناها الحكومة. وفي الفكر الحديث فإن الاتجاه نحو الشراكة مع القطاع الخاص لتحقيق التنمية يعني أن السياسات الاقتصادية تستخدم أدوات مناسبة لتحقيق هذه الشراكة.

وسبق أن حللنا كثيراً من الوثائق الحكومية التي تؤكد مفهوم الشراكة مع القطاع الخاص. ولكن تظل المشكلة هي مدى كفاءة هذه السياسات الاقتصادية لتمكين الشركاء من القيام بوظيفتهم الاقتصادية. لذا يتطلب الأمر البحث والتحليل في السياسات الاقتصادية التي انتهجتها الحكومة والتعرّف على مخرجات هذه السياسات. إن تحليل الأدوات والسياسات الاقتصادية يتركز نحو السياسات المالية والسياسات النقدية والسياسات التجارية الخارجية. وترتبط بالسياسات أيضاً المؤسسات ومكوناتها التي تقوم بإعداد وتطبيق هذه السياسات، إلى جانب سياسات تأهيل وتنمية الموارد البشرية وهي التي يقع على عاتقها تنفيذ

هذه السياسات. كما أن الإطار التشريعي وطرق تطبيقه أيضاً هي مكون آخر للسياسات الاقتصادية. إذاً مفهوم السياسات لا يقتصر على الأدوات، بل يشمل الوسائل المختلفة لتحقيق هذه السياسات. ومن هذا المنظور فإن السياسات الاقتصادية تعتبر نظاماً متكاملاً يجب أن يعمل في تناسق وكفاءة حتى تحقق هذه السياسات الشراكة الحقيقية ومن ثم تتحقق التنمية الاقتصادية.

وكما أشرنا فإن الحكومة تستخدم مجموعة من السياسات الاقتصادية وذلك للتأثير على الأداء الاقتصادي بصفة عامة وعلى القطاع الخاص بصفة خاصة. وتهدف السياسات الاقتصادية إلى تحقيق نهوض اقتصادي مقبول، كما تعمل على تنمية اقتصادية متوازنة وذلك من خلال التحكم في كل من التضخم وسوق الصرف والدين العام والبطالة وعدد من السياسات الاقتصادية والسياسية التي من خلالها تحقق أهدافها، ومن هذه السياسات الاقتصادية السياسات المالية، والسياسات النقدية، وسياسات التجارة الخارجية.

وأشارت كثير من الدراسات[1]، من خلال تحليل تفصيلي حول أثر السياسات الاقتصادية وما إذا كانت صديقة للقطاع الخاص، وفي إطار تحليل النتائج التي تم التوصل إليها، أشارت إلى أن السياسات الاقتصادية التي ترسمها الحكومة تعمل على زيادة مخاطر بيئة الأعمال، نظراً لعدم استقرارها وتذبذبها. كما أن معظم هذه السياسات عادة ما يتم رسمها بناءً على الفعل ورد الفعل من قبل الحكومة والناتج عن عوامل بيئية سياسية داخلية وعوامل بيئية إقليمية ودولية. إن وضع السياسات الاقتصادية عادة لا يستند إلى رؤية استراتيجية طويلة الأجل لخلق ودعم الشراكة بين الحكومة و القطاع الخاص، كما أنها لا تستند إلى التزام طويل الأجل لهذه السياسات، بل إنها تخضع إلى تغير مستمر بناءً على التغيرات التي تحدث في قيادات الحكومة، وبالتالي بناءً على أجندات خاصة بها. إن هذا الإطار لوضع السياسات الاقتصادية بالتأكيد يؤثر على أداء القطاع الخاص ويزيد من مخاطره وأعبائه، وفي حالات كثيرة يؤدي إلى فشل مشاريعه وأنشطته من تحقيق أهدافها.

إن العلاقة بين القطاع الخاص والحكومة في إطار هذه الوسائل هي علاقة شراكة متذبذبة، كما أن آليات تنظيم هذه العلاقة غير مستقرة مما يزيد ويفاقم مخاطر القطاع الخاص ومخاطر بنيته الاستثمارية بسبب حالة الغموض وسوء الفهم للسياسات الاقتصادية الحكومية، إضافة إلى سريان حالة الشك المتبادل والترقّب. وكل هذه العناصر تشكل

(1) محمد أحمد الأفندي، هل السياسات الاقتصادية صديقة للقطاع الخاص اليمني في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧م، مجلة شؤون العصر، المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، صنعاء، السنة الثالثة عشر، العدد (٣٤)، ٢٠٠٩م، ص ٦٥-٩٣.

مناخاً طارداً للاستثمار. وكلما ضعفت الثقة بالسياسات الاقتصادية للحكومة انعكس هذا بالتأكيد على مستوى الثقة بقدرة الاقتصاد، وضعفت الثقة بالمعلومات عن الأسواق نظراً لتضاربها وتعارضها وعدم شفافيتها. وكل ذلك أيضاً يفاقم من مخاطر الاستثمار في اليمن.

وللوقوف على أثر السياسات الاقتصادية، نقوم بتحليل هذه السياسات التي تنتهجها الحكومة اليمنية لمعرفة مدى أثر هذه السياسات على القطاع الخاص من حيث النمو والتطور، وكذلك الاستمرارية وتحقيق الأرباح، إلى جانب حجم وتنوع هذا القطاع. لذا فإنه سيتم تحليل السياسة النقدية والسياسة المالية، كما ستتم أيضاً الإشارة إلى القوانين ذات العلاقة وآلية تطبيقها، وكذلك آليات تنفيذ الأحكام، كما سيتم تحليل النظام المؤسسي للجهاز الحكومي ومدى كفاءته.

وقبل أن نلج في موضوع البحث، نرى أن نعرِّج قليلاً على مفهوم القطاع الخاص، فمفهوم القطاع الخاص هو وحدات اقتصادية تم إنشاؤها بموجب القوانين السائدة في الدولة، ويكون هدفها تحقيق الربح من خلال توفير السلع والخدمات للمجتمع. وتتكون هذه الوحدات الاقتصادية بناءً على حاجة السوق وحاجة المواطن، سواءً محلياً أو إقليمياً أو دولياً. وبهذا فإن قدرة القطاع الخاص على إنشاء الشركات وتشغيلها وتطويرها ونموها ومن ثم تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية تتوقف على عوامل متعددة منها داخلية وخارجية.

ولكن تظل السياسات الاقتصادية تمثل العوامل الأساسية للتأثير على القطاع الخاص ونموه وزيادة قدراته. إذ أنه من خلال السياسات الاقتصادية يتم توفير بيئة اقتصادية لنمو القطاع الخاص، وزيادة قدرته على المنافسة، لأنه من خلال السياسات الاقتصادية يتم تحقيق أهداف اقتصادية متعددة، منها خلق بيئة استثمارية وتشغيلية مناسبة للقطاع الخاص يستطيع من خلالها النمو والتطور.

وقد أشارت كثير من الدراسات والبحوث، وأكد كثير من واضعي السياسات الاقتصادية، إلى أن هذه السياسات لها تأثير كبير على أداء القطاع الخاص، ولكنها لم تستطع أن تحدد درجة التأثير واتجاهه. لهذا الأمر انتهج كثير من النظريات وواضعي السياسات أسلوباً يتمثل في وضع نظام للشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص وذلك لتمكين القطاع الخاص من القيام بدوره في التنمية الاقتصادية.

ولتحليل تأثير السياسات الاقتصادية على فعالية الشراكة بين الحكومة و القطاع الخاص فإنه سيتم تحليل عدد من المتغيرات في السياسة الاقتصادية لمعرفة أثرها على القطاع

الخاص في جانب الاستثمار والتشغيل وتوفير العمالة والقدرة على المنافسة. وفي إطار هذا التحليل سيتم التعرُّف على مدى قدرة السياسات الاقتصادية على تفعيل دور القطاع الخاص. وقد اعتمد التحليل على الدراسات السابقة في الجانب النظري، كما ستتم الاستعانة بالبيانات الإحصائية، والدراسات السابقة عن الاقتصاد اليمني وعن السياسات الاقتصادية.

١ - أثر السياسات المالية على أداء القطاع الخاص:

تمثل السياسات المالية الأدوات الاقتصادية التي تستخدمها الحكومة للتأثير على الاقتصاد اليمني. وأهم أدوات السياسات المالية هي هيكل الموازنة العامة للدولة، ومكوناتها الأساسية. وتشمل تلك المكونات -بحسب إحصاءات مالية - ثلاثة مكونات أساسية هي:

- النفقات العامة للدولة.
- الإيرادات العامة للدولة.
- وفائض أو عجز الموازنة وطريقة تمويلها.

وتهدف السياسات المالية إلى تحقيق التشغيل التام للاقتصاد المتمثل في الموارد الاقتصادية، ومنها التسوية خلال الموازنة العامة للدولة، ثم توزيع الموارد المتاحة للحكومة للإنفاق على جميع الأنشطة الاقتصادية للدولة.

ولعل أثر المزاحمة من القطاع الحكومي Crowding out effect تعتبر من أهم المفاهيم الاقتصادية الكلية، ثم الأخذ في الاعتبار أثر السياسة المالية على الظروف الاقتصادية مثل فخ السيولة Liquidity trap، و الوفرة الاقتصادية Economic Prosperity، والركود الاقتصادي Depression، كلها تعتبر من المحددات والآثار التي توضح ما إذا كانت السياسات المالية لها أثر متوازن Neutral، أو أن لها آثاراً تامة أو غير تامة Complete-Incomplete. والزيادة في الإنفاق الحكومي تكون عادة بديلاً للإنفاق الخاص. أما إذا انخفضت النفقات الحكومية فإنها سوف تؤدي إلى Emersion of crowding out وبسبب ارتفاع الناتج المحلي والعائد إلى الإنفاق فإن أثر السياسة المالية سيكون أثراً كبيراً[1].

وأهمية السياسات المالية على النمو الاقتصادي، ومنها على نمو القطاع الخاص، كانت محل اهتمام كثير من الباحثين في السنوات العشر الأخيرة، وهذا للاعتقاد بأن

([1]) Davide Furceri and Ricardo M.Sousa "The Impact of Government Spending on the Private sector: Crowding-out versus Crowding-in Effects", NIPE WP 6/2009 ، p5,p12, URL: http://www.eeg.uminho.pt/economia/nipe.

الضرائب والاستثمار العام والمكونات الأخرى للسياسات المالية يمكن أن تساهم في خلق وضع اقتصادي يتجه نحو الركود. وعادة عند سؤال أي اقتصادي لشرح أداء أي اقتصاد فإنه بالتأكيد سوف يشير إلى أن السياسة المالية محدد أساسي لنمو القطاع الخاص والاقتصاد.

ويمثل الاستثمار الخاص أحد العوامل المساهمة في التنمية الاقتصادية، لأنه عن طريق الاستثمار الخاص سيتمكن القطاع الخاص من إدخال التكنولوجيا وخلق فرص وظيفية. وعندما تقدم الحكومة - بشكل مباشر أو غير مباشر - دعماً لاستثمار القطاع الخاص فإن هذا سوف يساهم في زيادة الناتج المحلي وذلك من خلال تفاعل الحكومة مع القطاع الخاص في تنمية استثماراته.

وتشير الدراسات إلى أن الإنفاق الحكومي والضرائب سوف يؤثران في الأرباح ومن ثم في الاستثمار الخاص. والتغير في الاستثمار العام سيؤثر بالتأكيد على الضرائب. ومن جانب آخر عندما يكون الاستثمار حكومياً مساعداً على الإنتاج ومكملاً للقطاع الاستثماري الخاص فإن الزيادة في استثمار القطاع الخاص سيكون لها أثراً إيجابياً على عوامل الإنتاج ومن ثم على النمو الاقتصادي وأداء القطاع الخاص.

وعادة يتم تقسيم السياسة المالية إلى النفقات العامة والإيرادات العامة، ومن ثم ربطها بعلاقات ارتباط مع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والاستثمار الخاص كنسبة من الناتج المحلي. ويمكن تقسيم متغيرات السياسة المالية إلى عوامل منتجة وغير منتجة Non-Productive- Productive بالنسبة للنفقات العامة، وعوامل Non-distrotionary-Distortionary بالنسبة لإيرادات الضرائب. والنفقات المنتجة من المتوقع أن تدخل أيضا في تصنيف متغيرات السياسة المالية ،كما أن الزيادة في الضرائب تعمل على تخفيض الأرباح والاستثمار في القطاع الخاص، وضرائب دخل العمالة (الموظفين) لها أثر سلبي على الأرباح والاستثمار في القطاع الخاص. ويمكن أن تظهر زيادة في نمو القطاع الخاص عندما يتزايد التخفيض في النفقات العامة وبالتحديد في الأجور والتحويلات[1].

إن الإنفاق الحكومي عادة ما يتجه نحو تحفيز القطاع الخاص إيجابياً أو سلبياً. وبصفة عامة فإن الإنفاق العام ينتج عنه تأثير مهم متمثل في مزاحمة القطاع الخاص من المساهمة في الاقتصاد، وذلك من خلال التأثير السلبي على الاستهلاك والاستثمار الخاص،

(1) Alberto Alesina, Silvia Ardagena, Robert Perto ad Fabio Schiantarelli, Fiscal policy, and investment.., The American Economic Review, June 2002, 90;3;p 571-589.

وبمقارنة الاستهلاك والاستثمار الخاص إلى الناتج المحلي ، والإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي لإجمالي الفترة.

وبتحليل العلاقة بين الاستهلاك والاستثمار الخاص، وبين التغير في نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي وذلك لقياس تأثير التغير في الوضع الاقتصادي، فإن تأثير الإنفاق الحكومي على الأنشطة الاقتصادية يكون من خلال تقييم أثر التغير في إنفاق الحكومة إلى الناتج المحلي الإجمالي (على معدل النمو قصير الأجل) وعلى الاستهلاك والاستثمار الخاص. وينتج عن الإنفاق الحكومي أثر مهم متمثل في مزاحمة القطاع الخاص Crowding out والتأثير سلبياً على كل من الاستهلاك والاستثمار الخاص[1].

٢ - أثر السياسات النقدية على أداء القطاع الخاص:

تهدف السياسات النقدية إلى تحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية. ومنها السعي إلى تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتحفيز الادخار والاستثمار، وتشجيع استثمار القطاع الخاص بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية. كما أنها تسعى إلى إدارة التشوهات التي يمكن أن تحدث في اقتصاد السوق، ومنها البطالة والتضخم وتدهور أسعار الصرف للعملة المحلية. كما أن السياسات النقدية تسعى إلى تشجيع الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي لأنها محرك للاقتصاد.

ويجدر بنا الإشارة إلى أن كلاً من السياسات المالية والسياسات النقدية تكملان بعضهما وتمثلان أدوات للسياسات الاقتصادية التي تعتمد عليها الحكومة في التأثير على الاقتصاد من خلال المؤسسات المتخصصة ومنها البنك المركزي والمؤسسات المالية وأيضاً وزارة المالية.

إن أدوات السياسات النقدية عادة ما تتجه نحو تحفيز القطاع الخاص والعمل على نموه وتطوره من خلال خلق بيئة اقتصادية مستقرة تتسم بتحفيز الاستثمار والادخار والنمو. وتستخدم الحكومة أدوات سياسة نقدية متعددة تتركز في سعر الصرف، وأسعار الفائدة، والسيولة في الاقتصاد، وإصدار العملة، وكذلك الاحتياطي القانوني وسياسات الإقراض. وبصفة عامة يمكن أن نحدد السياسات بثلاث مجموعات يتم تنفيذها عبر البنك المركزي وهذه السياسات هي:

(1) Davide Furceri and Ricardo M.Sousa , op.cit. p12.

١ . عمليات السوق المفتوحة لشراء وبيع الأوراق المالية الحكومية ذات الآجال المختلفة، ومنها أذون الخزانة، والسندات الحكومية والصكوك.

٢ . معدلات الخصم والتي بموجبها تحدد سعر الفائدة وتكلفة التمويل، وتكلفة رأس المال في السوق المالية.

٣ . الاحتياطي القانوني الإلزامي أو الاختياري الذي يتم بموجبه التأثير على السيولة في السوق المالي.

وكل هذه السياسات تؤثر على أداء الاقتصاد ككل، سواء سلبياً أو إيجابياً. بمعنى أنها قد تحقق ركوداً اقتصادياً أو انتعاشاً اقتصادياً، ويمكن للبنك المركزي استخدام تلك الأدوات للتأثير على الاقتصاد. لذا فإننا سوف نقدم باختصار تحليلاً لأثر بعض متغيرات السياسات النقدية على القطاع الخاص.

أن أثر السياسات النقدية على القطاع الخاص عادة ما تكون في عدد من الجوانب، منها التأثير على الأرباح، والتأثير على حجم استثمارات القطاع الخاص، والتأثير على مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي.

وتلعب البنوك التجارية والإسلامية دوراً أساسياً في السوق المالية، والتي بدورها تتأثر بالسياسات النقدية التي تنتهجها الحكومة من قبل البنك المركزي. فسياسات البنك المركزي قد توسِّع من قدرة البنوك والمؤسسات المالية على منح الائتمان، كما أنها قد تحدّ من قدرتها على منح الائتمان. وهي بالتأكيد تتأثر بأدوات السياسة النقدية من خلال الاحتياطي القانوني، وأسعار الفائدة، وأسعار الصرف، وأيضاً سياسات الإقراض التي يضعها البنك المركزي.

٣ - أثر سياسات أسعار الصرف على أداء القطاع الخاص:

تمثل أسعار الصرف الأداة التي من خلالها يتم قياس علاقة الدولة بالعالم الخارجي، وذلك من خلال التبادل التجاري مع العالم. فكلما اعتمدت الدولة على الاستيراد بشكل أكبر من التصدير فإن أسعار عملتها تتجه نحو الانحدار، والعكس صحيح. كما أن أسعار الصرف للعملة المحلية عادة ما تتأثر بالعملة الأجنبية. وفي حالة اليمن فإن معظم المعاملات بين اليمن والعالم الخارجي تقيّم بسعر الدولار، وعوامل العرض والطلب.

إن تحرير أسعار الصرف وعدم استقرارها هو أحد مظاهر حالة سعر الصرف للريال بالنسبة للدولار. حيث إن حركة سعر الريال وانخفاضه من سعر ٢٥ ريالاً عام ١٩٩٥م، إلى حوالي ٢٢٤ ريالاً عام ٢٠١٠م ما هي إلا ظاهرة لوضع سعر الصرف.

ولقد أدى تحرير سعر الصرف إلى ارتفاع قيمة الواردات، وخاصة الواردات الرأسمالية من الآلات والمعدات والتجهيزات، والواردات من السلع الوسيطة ومدخلات الإنتاج المختلفة، مما أثّر على تكلفة الإنتاج ومن ثم على الجدوى الاقتصادية والقدرة التنافسية لشركات واستثمارات القطاع الخاص، حيث يصل المكون الأجنبي إلى حوالي ٧٠٪ من تكلفة الإنتاج.

إن أثر أسعار الصرف على أداء القطاع الخاص سوف يكون ملحوظاً لأن اليمن من الدول المستوردة لمعظم احتياجاتها من السلع الاستهلاكية والرأسمالية. فعدم استقرار أسعار الصرف للعملة المحلية واتجاهها باستمرار إلى الانخفاض يؤدي إلى ارتفاع الأسعار في السوق المحلية للسلع الأجنبية المستوردة، ومن ثم يحدّ من قدرة القطاع الخاص في توفير احتياجاته من المواد الخام وأيضاً الأصول الرأسمالية نظراً لمحدودية رؤوس الأموال لديهم. وبالتالي تؤدي هذه الحالة إلى ضعف القطاع الخاص.

ولكن في الجانب الآخر، فيما إذا كانت اليمن مُصدِّراً لبعض السلع، كم هو واضح في اعتماد اليمن على تصدير النفط، هذا بالتأكيد سيكون له أثراً إيجابياً على الاقتصاد من خلال توفير العملة الأجنبية ومن ثم القدرة على توفير احتياجات القطاع الخاص من العملة الأجنبية لتمويل عمليات الاستيراد للسلع والخدمات.

وفي حالة الدولة التي مرونتها عالية وتتأثر بسبب انخفاض قيمة العملة المحلية الريال للاتجاه نحو التصدير، فإن ذلك يكون له أثر إيجابي. لكن في حالة اليمن فإنها مستوردة بشكل أكبر. ومن ثم فإن انخفاض سعر العملة المحلية الريال يؤدي إلى انخفاض قدرة القطاع الخاص في التأثير على الاقتصاد.

ولعل حركة سعر صرف الريال خلال الأعوام الماضية دليل على عدم قدرة الاقتصاد اليمني على التصدير واعتماده بشكل أكبر على الاستيراد، حيث يشير سعر صرف الريال بالنسبة للدولار إلى انخفاض سعر الريال من ٢٥ ريال للدولار ما قبل عام ١٩٩٥م إلى ٢٢٥ ريال للدولار في عام ٢٠١٠م. وتحرك سعر الصرف للعملة المحلية بهذه الفجوة ما هو إلا دليل

على الاعتماد وبشكل كبير على العالم الخارجي، كما يدل على مخاطر سعر الصرف العالية، مما ينعكس سلبياً على استقرار القطاع الخاص وعلى نموه.

إن أثر السياسات النقدية على القطاع الخاص يمكن أن يكون في عدد من الجوانب، ومنها التأثير على الأرباح، والتأثير على حجم استثمار القطاع الخاص، والتأثير على مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي. وبالرغم من هذا التغيير الذي حدث خلال فترة زمنية طويلة، إلا أن حركة لانخفاض ستحدث في فترات معينة عما حدث في الفترة الأخيرة من يناير -فبراير٢٠١٠م حيث انخفض سعر الريال من قيمة ٢٠٠ ريال إلى قيمة ٢٢٥ ريال للدولار أي بنسبة انخفاض ١٢,٥ ٪.

إن سياسة بيع وشراء العملة الصعبة -وبالذات الدولار -والتي ينتهجها البنك المركزي تعتبر سياسة غير فعالة، لأنها لا تحقق هدف الحفاظ على استقرار سعر صرف العملة الوطنية، بل تؤدي إلى انخفاضها وبمعدل مرتفع.

وكذلك دخول محلات الصرافة للمضاربة بسعر الدولار، وذلك للحصول على فوارق ناتجة من انخفاض سعر الريال اليمني لصالح الدولار، يضر بسعر العملة المحلية. وهذا بالطبع يؤدي إلى عدم توجيه الدولار إلى احتياجات الاستيراد بل نحو المضاربة، خاصة وأن السيولة متاحة في السوق بسبب تضخم حجم الموازنة العامة للدولة، وبسبب الفساد الناتج عن سحب ذوي النفوذ أموال من الموازنة العامة للدولة التي لا رقابة عليها أو تصعب مراقبتها، مما يمكّن القائمين عليها من صرفها بالمخالفة للقوانين. وفي هذا الاتجاه فإن هذه السيولة تتجه نحو المضاربة على الدولار مما يؤدي إلى ارتفاع أسعاره وانخفاض سعر الريال. هذا إلى جانب أن البنك المركزي ينتهج سياسة تحقيق أرباح من سياسة بيع الدولار للصرافين، مع أنه يمكن للبنك المركزي توجيه الدولار المباع لديه إلى البنوك التجارية وتخصيصه لتمويل التجارة فقط، وبعض التحويلات الأساسية للأشخاص، بدلاً من جعل الدولار سلعة يتم بيعها وشراؤها، ومن ثم زيادة سعرها بناءً على العرض والطلب ومعلومات سوق المال (سوق العملة).

ولقد اتجه معدل التضخم إلى الانخفاض بشكل كبير من حوالي ٥٤,٤٪ في عام ١٩٩٥م ليصل إلى مستوى ٢,٥٪ في عام ١٩٩٧م، ثم ارتفع ليستقر عند رقم فردي ، وذلك بفعل سياسة تمويل عجز الموازنة من خلال إصدارات أذون الخزانة والحدّ من الإصدار النقدي والسيطرة على التضخم. إلا أن توجيه جزء من مدخرات المؤسسات المالية لتغطية عجز الموازنة أثّر بصورة مباشرة على معدل الادخار وما رافقه من تغير الاستثمار من استثمار إنتاجي إلى

استثمار مالي غير منتج. وهذا بالطبع نتج عن رفع أسعار الفائدة على المدخرات على أذون الخزانة مقارنة بالعوائد التي يمكن أن يحصل عليها أصحاب هذه المدخرات والبنوك من فرص الاستثمار البديلة.

إن ارتفاع أسعار الفائدة الدائنة على القروض التي تقدمها البنوك التجارية للمشاريع الاستثمارية، والتي وصلت معدلاتها إلى٣٢٪ في عام ١٩٩٦م/١٩٩٧م، أضعف الحافز على الاستثمار وسبَّب تعثراً لبعض المشاريع الاستثمارية المرخص لها، خاصة تلك الكبيرة التي تحتاج إلى تمويل.

كما أدت السياسات المالية والنقدية الانكماشية إلى تخفيض مكونات الطلب الكلي وتقليص الإنفاق العام وخاصة الاستثماري، مما نتج عنه دخول الاقتصاد في حالة من الركود، وما يتبع ذلك الوضع من ضعف النمو الاقتصادي، وتزايد البطالة، وتدهور مستوى المعيشة، بالإضافة إلى قصور مستوى أداء الخدمات العامة والبنية الأساسية. ومع أن تحرير التجارة قد ساعد نسبياً على تنشيط الحركة التجارية الداخلية والخارجية، إلا أن تطبيق إجراءات تحرير التجارة الخارجية وفتح السوق المحلية أمام السلع الأجنبية بشكل سريع وشامل قد شكَّلا تهديداً للإنتاج المحلي وأديا إلى تعطيل بعض الطاقات الإنتاجية في ظل تدني القدرة التنافسية للمنتجات المحلية والدعم الضمني للمستوردات من الدول المجاورة. ويزيد من صعوبة الموقف -وبدرجة أساسية على الاستثمار الصناعي - عدم توازن فئات التعويض الجمركي لبعض المنتجات الصناعية مع تلك المفروضة على مدخلاتها[1].

٤ -أثر أسعار الفائدة على أداء القطاع الخاص:

يظهر أثر أسعار الفائدة على أداء القطاع الخاص في تكلفة التمويل، وفي درجة المخاطر التي يتعرض لها القطاع الخاص والمتمثلة في مخاطر التشغيل ومخاطر الائتمان وعدم القدرة على الوفاء بالالتزامات. وبصفة عامة هناك مشكلتان تظهران مع ارتفاع أسعار الفائدة هما Moral Hazard and Adverse Selection.

كما يؤثر ارتفاع أسعار الفائدة في الاستثمار، حيث إن تكلفة التمويل تكون مرتفعة ومعدل العائد على الاستثمار الذي يطلبه المستثمرون يكون مرتفعاً مقارنة بمعدل العائد المتوقع من الاستثمار الذي في الغالب يتجه نحو الانخفاض. هذا إلى جانب أن معدل الخصم للتدفقات

(١) وزارة التخطيط، الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ٢٠٠١-٢٠٠٥م، مرجع سابق، ص١-٣٣.

النقدية أيضاً يكون مرتفعاً، مما يجعل المشاريع الاستثمارية التي تم إعداد دراسات جدوى لها تصبح جدواها الاقتصادية منخفضة، وقد تحقق صافي قيمة حالية سالبة.

إن زيادة أسعار الفائدة التي تؤدي إلى انخفاض سعر الأصول تؤدي إلى انخفاض ضمانات الدائنين (قيمة الضمانات التي يقدمها المقترضون). وهذا الانخفاض في قيمة الضمانات سوف يدفع بعض الشركات إلى تخفيض الإنفاق على الاستثمار عندما تكون قدرتهم على الإثراء من قيمة الأصول تتجه نحو الانخفاض. وعرَّف الاقتصاديون أثر أسعار الفائدة من خلال قناة الميزانية العمومية للشركات، حيث الأثر ينتقل إلى بنود الدائنين المتمثلة في انخفاض الأصول وكذلك حقوق الملكية. ومن هذه النتيجة فإن هناك أثراً إضافياً لأسعار الفائدة على الاقتصاد الحقيقي والقطاع الخاص، بسبب أن تكلفة الوكالات تتأثر بشكل دوري. وزيادة أسعار الفائدة التي تسبَّب انكماشاً في الأنشطة الاقتصادية تساعد على زيادة تدهور وضع الميزانية للشركات. وهذا يزيد من تكاليف الوكالة، وبالتالي يحدّ من القدرة الاستثمارية للقطاع الخاص[1]. وعادة فإن ارتفاع أسعار الفائدة ينعكس سلبياً على الاستثمار نظراً لزيادة تكلفة التمويل وزيادة المخاطر بسبب مخاطر عدم القدرة على السداد.

٥ - أثر سياسات بيع أذون الخزانة:

تمثل أذون الخزانة سندات يصدرها البنك المركزي لتمويل عجز الموازنة، وكذلك إدارة السيولة ومن ثم الحد من التضخم. ولكن تظل سياسة بيع وشراء أذون الخزانة محدودة الأثر على الاقتصاد ككل، كم أن أثرها سلبي على القطاع الخاص، حيث إن التضخم ما زال في الحدود المغلقة للاقتصاد حيث يصل إلى ١٨٪.

إن تمويل احتياجات الحكومة من الأموال لمواجهة عجز الموازنة يؤدي إلى مزاحمة القطاع الخاص في هذه الموارد، ومن ثم تتجه هذه الأموال لتمويل احتياجات الحكومة. ومن جانب آخر، فإن التمويل بإصدار أذون الخزانة عادة ما يتجه لتمويل النفقات الجارية وجزء بسيط لتمويل نفقات استثمارية. هذا بالطبع يجعل استغلال هذه الأموال لا يحقق أرباحاً يمكن من خلالها دفع تكلفة أذون الخزانة وكذلك شراؤها، وبالتالي تصبح هذه الديون عبئاً على الحكومة قد لا تستطيع سدادها وتتعرض للفشل والعُسر المالي.

ويُنظر إلى أذون الخزانة بأنها أدوات دين مقيَّدة الأصل، لأن تواريخ استحقاقها تكون من شهرين اثنين إلى ١٢ شهر، وبالتالي لا يمكن للحكومة أن تستغل هذه الأموال في

(1) Fer Neuo Alexamdre and Pedro Bacao, Equity Prices and Monetary Policy: An Overview with an explanatory Model, NIPE WPI/2002.

استثمارات طويلة الأجل بل تمويلات قصيرة الأجل. وهذا يعرِّض الحكومة إلى محدودية استخدام هذه الأموال، بل وفي بعض الأحيان تصبح هذه الأموال حبيسة خزينة البنك المركزي مما ينعكس أثرها سلبياً على القطاع الخاص.

وعادة ما يستخدم البنك المركزي أسعار الفائدة على أذون الخزانة للتأثير على سعر الفائدة في السوق المالي في اليمن. كما أن هذه الفائدة تستخدم لتشجيع المواطنين للاستثمار في أذون الخزانة بدلاً من استثمارها في القطاع الخاص، خاصة وأن بيئة الاستثمار تتخللها مخاطر مرتفعة بالنسبة للقطاع الخاص مقارنة بالاعتقاد بأن الاستثمار في أذون الخزانة يعتبر مكاناً آمناً للأموال الوطنية.

٦ -مظاهر أداء السياسات الاقتصادية في اليمن:

برغم اهتمام الحكومة بتبني سياسات مالية ونقدية فعّالة، تمت الإشارة إليها في الجزء السابق، إلا أن مظاهر الاقتصاد اليمني تعكس عدم كفاءة السياسات المالية والنقدية. ويتضح ذلك في التالي:

١ . انتشار نطاق الفقر.
٢ . انتشار الفساد.
٣ . تصاعد قيمة الدين العام الداخلي والخارجي.
٤ . فشل برامج الإصلاح المالي والاقتصادي والإداري.
٥ . ارتفاع معدل التضخم.
٦ . سياسة استغلال وتسويق النفط والغاز غير الفعالة.
٧ . تدهور سعر العملة المحلية.
٨ . مظاهر عدم الاستقرار السياسي.

وتظهر جلياً آثار السياسات الاقتصادية السابقة على القطاع الخاص في:

أ - ارتفاع تكلفة عوامل الإنتاج.
ب - ضعف هيكل المنافسة في السوق وضعف قدرة القطاع الخاص على المنافسة على المستوى المحلي أو الخارجي.
ج - ضعف في نمو القطاع الخاص.
د - انخفاض الأرباح أو انعدامها نظراً لارتفاع المخاطر.
ه - عدم القدرة على الاستثمار وضعف نمو الاستثمار الخاص.

وعليه نلخص العلاقة بين السياسات الاقتصادية والآثار في النموذج أدناه:

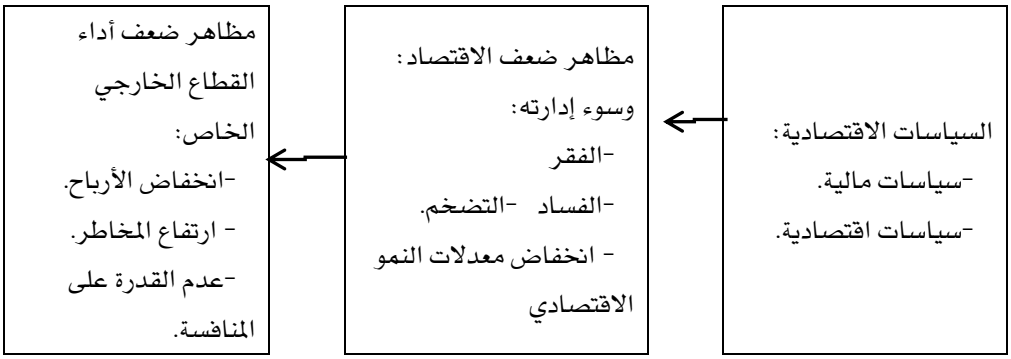

المصدر: من إعداد الباحثة.

الجزء الخامس :نماذج لشراكات بين الحكومة والقطاع الخاص في بعض الدول العربية

تعددت التجارب بين الدول العربية المختلفة فيما يتعلق بالشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص . يشير الجدول (١٠) أدناه إلى أن الدول العربية قد طورت أساليب متعددة ونماذج مختلفة للشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص، منها ما هو في شكل عقود أو مبادرات ومشاركة في المشاريع وتقديم السلع والخدمات. كما أنه من الواضح ان مبررات الشراكة تختلف من دولة إلى أخرى. ومن المبررات للشراكة الخصخصة لمؤسسات تمتلكها الدولة والتي انتهجتها بعض الدول مثل السعودية واليمن. ومنها يعود إلى ضعف مؤسسات الدولة في تقديم السلع والخدمات كما هو واضح في تجربة مصر. وفي بعض الدول العربية تعود أسباب الشراكة إلى الفصل بين الأجهزة التشريعية والتنظيمية والأجهزة التنفيذية مثل تجربة الأردن.

جدول (١٠) نماذج للشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص لبعض الدول العربية

م	التجربة	مبررات الشراكة	نوع الشراكة
١	التجربة التونسية مجالات متعددة.	تمكن الحكومة من تقديم السلع والخدمات للمواطنين من خلال توسيع الشراكة مع القطاع الخاص.	بلغ عدد الشراكات ٥٣ شراكة في مجالات تجارية، ٢٨ شراكة في مجالات الخدمة المالية، ٣٩ شراكة في مجال التكنولوجيا، نوعها تعاقدي. تلعب الحكومة دوراً جمهورياً في سن التشريعات، ويقوم القطاع الخاص بالملكية والإدارة.
٢	التجربة السعودية إدارة سلطة الموانئ السعودية.	- سياسة الخصخصة التي تبنتها المملكة العربية السعودية، سلطة الموانئ. - إعادة هيكلة إدارة موانئها تحت إدارة واحدة ترتبط برئيس الوزراء. - سياسات تطوير الموانئ السعودية كما يتفق مع المعايير الدولية.	شراكة تعاقد مع القطاع الخاص. - عقود في إدارة تشغيل وصيانة طرق السفن والمعدات. - عقود إدارة وتشغيل الخطوط الوظيفية المتنوعة في الموانئ السعودية السبعة لعدد عشرين منظمة أعمال خاصة.
٣	التجربة المصرية مشروع الشراكة مع القطاع الخاص لبناء المدارس.	- ضعف الإدارة الحكومية في حال التعليم. - عدم قدرة الحكومة على تلبية الاحتياجات المتزايدة للتعليم.	- عقد إدارة المدارس. - عقد ملكية.
٤	التجربة الأردنية: **الحالة الأولى:** إدارة سوق المالي الأردني.	- فصل بين الجهاز التنظيمي والتشريعي، وبين تداول الأسهم والسندات وتسوية الصفقات المالية. - تمكين السوق من استقطاب الاستثمارات الأجنبية.	عقود إدارة: توزيع إدارة السوق بين الحكومة والقطاع الخاص ولكنها لا تهدف إلى.. وتشمل: - لجنة السندات الأردنية، إدارة حكومية، بورصة عمان، إدارة خاصة، مركز ودائع السندات، إدارة قطاع خاص.
٥	**الحالة الثانية:** الشراكة	- خصخصة شركة الاتصالات الأردنية	تعاقد في:

م	التجربة	مبررات الشراكة	نوع الشراكة
	الاستراتيجية في قطاع الاتصالات.	ودخول شريك استراتيجي، شركة فراش. - تحسين أداء إدارة الشركة.	- الملكية. - الإدارة.
٦	التجربة المغربية: **الحالة الأولى:** الشراكة والتنمية المجتمعية المتكاملة في المغرب.	قيود على الميزانية: - ضعف كفاءة المؤسسات العامة - الحاجة الماسة للبنى التحتية. - تطوير مناطق ريفية. - تقديم خدمة التعليم. - شحة المدارس والبنى التحتية.	تعاقدي: - دور الدولة تشريعي. - توفير الموارد والإدارة من القطاع الخاص. - عقود تأجير المبنى للقطاع الخاص. - عقود الملكية للقطاع الحكومي.
٧	الحالة الثانية: إدارة توزيع مياه الشرب.	- عجز شبكات المياه التي تديرها الدولة عن تلبية الاحتياجات المتزايدة للمواطنين. - تآكل بعض شبكات المياه. - ندرة الاستثمار. - صعوبة مواجهة المعضلة.	شراكة تعاقدية لتوفير ولإدارة توزيع المياه في المدن.. ليقوم بها القطاع الخاص المحلي والأجنبي.

المصدر:من إعداد الباحثة.

الجزء السادس: بناء نموذج لشراكة حقيقية بين القطاع الخاص والحكومة

إن السياسات الاقتصادية للحكومة تلعب دوراً أساسياً في تهيئة البيئة الاستثمارية للقطاع الخاص، وتعزيز مفهوم الشراكة، خاصة عندما يكون هناك إدراك من القطاع الخاص بأن البيئة الاستثمارية مواتية للدخول في الشراكة مع الحكومة. ولا يفوتنا أن نشير إلى أن دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية مرّ بعدد من المراحل ومثلها الحكومة.

ففي فترة ما بعد الثورة، فإن دور القطاع الخاص هو إنشاء المشاريع الاستثمارية وخلق فرص للعملية الإنتاجية، سواءً من خلال الصناعة أو من خلال الخدمات أو الاستيراد. وكان الاعتماد على الدولة في توفير البنية التحتية، ومنها الطرقات والكهرباء والخدمات العامة، مقابل أن يقوم القطاع الخاص بدفع ما عليه بشكل رسوم أو ضرائب تفرضها الدولة مقابل تلك الخدمات السيادية. وفي هذا الإطار فإن الحكومة كانت تلعب دوراً أساسياً في العملية الاستثمارية، سواءً في البنية التحتية أو في التعليم والصحة، والموارد البشرية.

استمرت هذه الأدوات ثابتة حتى بدأت الحكومة تشعر بأن عبء تقديم هذه السلع والخدمات كبير، وقدرتها على إدارة الاقتصاد غير كفأة، فوجدت أن اشتراك القطاع الخاص بكل فئاته عملية ضرورية لتفعيل التنمية الاقتصادية، ومحاولة تحقيق معدلات أعلى في التنمية الاقتصادية. وفي إطار هذا الاتجاه بدأت الحكومة تسعى إلى خصخصة المنشآت الاقتصادية الإنتاجية المملوكة للدولة وذلك كأحد أركان الإصلاح الاقتصادي والمالي الذي بدأ في عام ١٩٩٥م. ومع أن الخصخصة – كسياسة – عملت على تمكين الحكومة من تقليص تكاليفها الناتجة من امتلاك وإدارة الشركات العامة، إلا أن أداء الحكومة مازال يحتاج إلى إعادة نظر إذ يتطلب الأمر إعادة هيكلة دور الحكومة، ودور القطاع الخاص، فكان لمفهوم الشراكة أن ظهر واضحاً من السياسات المهمة للحكومة لتبنيها وإدراجها في جميع الخطط، ابتداءً من الخطة الخمسية الثانية واستكملت ذلك في خطتها الخمسية الثالثة واستراتيجياتها حتى ٢٠٢٥م.

ولكي يتطور القطاع الخاص يجب أن تتطور السياسات الحكومية وآلياتها التنفيذية بحسب متطلبات التنمية الاقتصادية، وتهيئة مناخ الأعمال بالشكل الملائم وبما يحقق منافسة حقيقية وعادلة للقطاع الخاص القائم على القدرات والإبداع والجودة، وليس على الانتماءات السياسية أو القبلية أو المناطقية، والابتعاد عن استغلال السلطة السياسية أو العسكرية للاستحواذ على المشاريع الاستثمارية. بل قد يتطلب الأمر الفصل بين دور الدولة والقائمين عليها ودور القطاع

الخاص والقائمين عليه، بحيث تتم إدارة تضارب المصالح بين احتياجات الشراكة ودور الدولة. كما يجب أن تُبنى عملية الشراكة على مبدأ الحوكمة، وهي الفصل بين القرارات الاستراتيجية والقرارات التنفيذية لمفهوم الشراكة، وتحديد أدوار الحكومة وأدوار القطاع الخاص، في إطار مفهوم شراكة فاعلة لتحقيق تنمية اقتصادية حقيقية.

وفي هذا الجزء سيتم وضع إطار(رؤية) لنوع الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص يحقق شراكة فاعلة.

يوضح الشكل السابق لنظام الشراكة لأدوات السياسات الاقتصادية والآليات المرتبطة بها، وذلك لتحقيق شراكة بين الحكومة والقطاع الخاص تحقق تنمية اقتصادية واستقراراً اقتصادياً. ويمكن تحديد مكونات نظام الشراكة بالتالي:

١ - السياسات الاقتصادية الفاعلة لنمو القطاع الخاص ومنها:

أ - سياسات مالية.

ب - سياسات نقدية.

٢ - مؤسسات حكومية وتشريعات وقوانين فاعلة وتطبيقات لها فاعلية أيضاً.

٣ - شراكة بين الحكومة والقطاع الخاص تحدد أدوار وأسلوب الشراكة.

٤ - وضع أهداف تنموية واضحة.

٥ - تقييم مستمر لنتائج عملية الشراكة.

ويشير الاطار – نظام الشراكة السابق إلى أن استراتيجية الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص تعتبر مفهوماً طويل الأجل يعمل في إطار نظام متكامل يشمل عدداً من المكونات المشار إليها في الإطار. وكما سبق شرحه، فإن السياسات الاقتصادية المتوازنة التي تخلق بيئة اقتصادية داعمة لعمل القطاع الخاص – في إطار الشراكة المستهدفة – تمثل جزءاً أساسياً لهذه الشراكة.إن وجود مؤسسات قطاع عام فاعلة وقوانين وأنظمة ولوائح واضحة لأدوار ومسؤوليات هذه المؤسسات يساهم بشكل كبير في عمل نظام الشراكة. كما أن الموارد البشرية المؤهلة مهنياً وفنياً أيضاً سوف تساعد بشكل فعال في عمل هذا النظام وتفاعله.

ولهذا فإنه – وفي إطار – هذا النظام يمكن أن تهيئ التنمية الاقتصادية لخلق شراكة بين الحكومة والقطاع الخاص.

وتتعدد أشكال الشراكة بحسب معايير وتصنيفات متعددة تختلف باختلاف المداخل النظرية التي تم تبنيها في عملية تصنيف الشراكة، أو باختلاف المعايير التي اعتمدت في التصنيف،

مثل نمط التنظيم، أو اتخاذ القرار، أو نوع القطاع، أو طبيعة النشاط، أو المبادرة، أو طبيعة العقد، أو نوع الملكية، أو غيرها.. الإشارة إلى وجود تشابه في هذه التصنيفات إذ أنها جميعها تخضع للعقود التي توضح الشراكة. لذا فإننا نركز على تصنيف الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص على أساس التعاقدية. ويوجد العديد من أنواع الشراكة التي تستند على مبدأ التعاقدية الذي يحكم العلاقة بين الحكومة والقطاع الخاص. ويمكن أن تأخذ الشراكة التعاقدية أحد الأشكال التالية:

أ - الشراكة على أساس التعاقدية:

١ - عقد خدمات: حيث يحصل مزوِّد الخدمة من القطاع الخاص على عوائد من القطاع العام مقابل إدارته نشاطاً محدداً من الخدمة المقدمة. ويكون العقد لمدة تتراوح بين سنة وثلاث سنوات.

٢ - عقد إدارة: ويكون التعاقد من القطاع الخاص مسئولاً عن إدارة الخدمة التي يقوم بتزويدها إلى القطاع العام، ولكن لا يكون مسئولاً عن الجوانب التمويلية المتعلقة بالعمليات والصيانة أو الاستثمار في التسهيلات اللازمة لتوصيل الخدمة. ويوفر القطاع العام الضمانات للقطاع الخاص لكي يحصل على حقوقه من العوائد. وتتراوح مدة العقد ما بين ثلاث سنوات وخمس سنوات.

٣ - عقود إيجار: حيث يؤجر القطاع العام – مزوِّد الخدمة - من القطاع الخاص، التجهيزات اللازمة للخدمة مقابل رسوم تأجير، ويكون القطاع الخاص مسئولاً عن تكاليف تشغيل وإصلاح وصيانة هذه التجهيزات. كما يمكن أن يكون مسئولاً عن أثر استثمارات إضافية قد تلزم لتغيير هذه التجهيزات بأخرى جديدة في حالة استهلاكها أو عدم صلاحيتها. وتتراوح مدة العقد ما بين٨ -١٥ سنة.

٤ - عقد البناء والتشغيل والتحويل (BOT): وفيه يتعهد مزوِّد الخدمة من القطاع الخاص بتمويل وتصميم وبناء التجهيزات اللازمة لتزويد الخدمة وصيانتها وإصلاحها. وعند انتهاء مدة العقد يقوم بتحويل ملكيتها إلى القطاع العام. وبموجب العقد يتم الاتفاق على كيفية تحصيل القطاع الخاص للعوائد من المستفيدين من الخدمة، مقابل استثماراته طيلة مدة العقد التي تكون عادةً مدة طويلة.

ب - الشراكة على أساس معيار المبادرة:

ويظهر هذا النوع من الشراكة بمبادرة من أحد طرفي العقد، سواءً من القطاع الحكومي أو القطاع الخاص ويمكن تقسيمه إلى:

١ - الشراكة بين القطاعين بمبادرة من الحكومة: ويحدث هذا النوع من الشراكة عندما ترغب سلطة محلية بتنفيذ مشروع في تخطيط المدن، أو في خلق مرفق خدمي جديد، أو تزويد خدمة مجتمعية قائمة ولا تتوفر لديها الموارد الكافية، فتسعى إلى القطاع الخاص للحصول على المساعدة المالية أو الفنية أو الإدارية. وتعكس بعض بنود هذه الشراكة الرؤية الشريكة عن القطاع الخاص.

٢ - الشراكة بين القطاعين بمبادرة من القطاع الخاص: ويهدف هذا النوع من الشراكة إلى مزاولة أنشطة يرى القطاع الخاص مصلحة له فيها، مثل مشاريع التطوير الحضري، كتطوير أرض معينة بغرض خلق مرفق عام جديد، ومثل تطوير منتج قصير، وتزويد خدمة دفعه مفهوم جديد مثل حدائق الألعاب، أو تشغيل حدائق قائمة.

٣ - الشراكة بالتعيين: كخلق شراكات اقتصاد مزدوج ذات مهمات متنوعة، خاصة في تخطيط المدن، وخدمات التطوير الحضري، حيث يمتلك القطاع العام معظم رأس المال، وذلك بهدف تحقيق الأهداف العامة من المشروع، أو حصول القطاع الخاص على عائد الاستثمار فيه وفق شروط التعيين.

٤ - الشراكة بنظام الامتياز: ويتم هذا النوع من الشراكة لتحقيق التوافق بين تخطيط المرفق الحضري وبين إدارته. وبناءً على هذا النوع من الشراكة يمكن توقيف أربعة أنماط من الشراكة هي:

أ - الشراكة المرتبطة بمجال أو قطاع محدد، وتشمل الشراكة التدريب وسوق العمل أو البيئة السياحية أو الإسكان.

ب - الشراكة المحددة بمشاريع معينة، وتشمل الشراكة تطوير مراكز المدن، أو المناطق الصناعية، أو المنتجعات السياحية. ومثل هذا النمط من الشراكة يرتبط بأعمال ذات أحجام كبيرة، مثل بناء شبكات مواصلات داخلية، أو جسور أو أنفاق، أو نقل جوي، أو نظم توزيع المياه، أو نظم الصرف الصحي، أو نظم الكهرباء، أو الإسكان، أو المرافق الرياضية، أو مراكز الأبحاث والدراسات.

ج - الشراكة المرتبطة بمشاريع على مستوى المدينة، والتي تهدف إلى تطوير المدينة تطويراً شاملاً وبكل مرافقها.

د - الشراكة المرتبطة بتطوير إقليم، مثل الشراكة التي تهدف إلى بناء شبكات الطرق بين عدة مدن وقرى في إقليم. وغالباً ما يتم التعاون بين أطراف عدة في هذا النوع من الشراكة، مثل السلطات المحلية والجامعات... إضافة إلى القطاع الخاص.

الجزء السابع : النتائج والتوصيات

أ - النتائج :

١ - أشارت الرؤية البحثية إلى أن العلاقة بين الحكومة والقطاع الخاص في اليمن تتجه نحو علاقة خصخصة، أساسها إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في اليمن من الناحية الاقتصادية، وذلك في المجالات الاقتصادية المختلفة من خلال المشاركة في الاستثمار ليس في الصناعة فقط بل أيضاً في البنية التحتية.

٢ - تأتي زيادة دور القطاع الخاص إلى عدد من العوامل لعل من ضمنها عامل ضعف الحكومة في إدارة الاقتصاد، مع عدم تمكنها من الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة في المجتمع. فيما يأتي العامل الآخر وهو قدرة القطاع الخاص على إدارة هذه الموارد. هذا إلى جانب إعادة هيكلة دور الدولة ليصبح دورها رقابياً وتشريعياً، وأن تبتعد عن الإنتاج وتقديم السلع والخدمات وترك ذلك للقطاع الخاص. وبناءً على ذلك أشارت كثير من السياسات العامة للدولة إلى أهمية وجود دور أساسي للقطاع الخاص في تقديم السلع والخدمات والاستثمار في البنية التحتية.

٣ - ومن خلال تحليل واقع القطاع الخاص وعلاقة الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص، فإنه قد اتضح أن أثر السياسات الاقتصادية على أداء الاقتصاد مما انعكس سلبا على أرباح ومخاطر شركات القطاع الخاص إلى جانب عدم قدرة هذه الشركات على النمو الاستمرار بسبب خروجها من الأسواق والناتج عن السياسات الاقتصادية الطاردة للقطاع الخاص. كما أشار البحث إلى أنه بالرغم من وجود دور للقطاع الخاص في لتنمية الاقتصادية وخلق فرص عمل والاستثمار في القطاعات الاقتصادية المختلفة، لكن هذه المساهمة لازالت محدودة للقطاع الخاص.

٤ - مع ذلك فإن اجتماع جميع الوظائف الرسمية للحكومة والقطاع الخاص في القيام بهذه الوظيفة الاقتصادية وذلك من خلال:

٥ - أشارت السياسة المالية للدولة بأنها سياسة توسعيه في الإنفاق تؤدي إلى زيادة العجز والتضخم. وهذا بالطبع يجعل إطار الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص محدودا في جانب الاستثمار الحقيقي والرأسمالي والاستراتيجي .

٦ - أكدت الدولة أيضاً من خلال سياسة أذون الخزانة هي سياسة استحواذية للأموال وموارد المجتمع وتوجيهها لنفقات الحكومة، وهذا بالطبع ضيَّق دور القطاع الخاص في الحصول على التمويل المناسب لتمويل استثماراته.

٧ - تمكنت الدراسة من وضع تصور ونظام شراكة لعلاقة ترابطية بين الحكومة والقطاع الخاص بهدف تمكين شراكة فعالة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والتنمية. وهذه الشراكة مبنية على علاقة تعاقد بين الطرفين وتمكين القطاع الخاص من ممارسة دوره.

ب - التوصيات:

- يتطلب الدور الجديد للحكومة دوراً ريادياً للقطاع الخاص من خلال إعادة هيكلة دور الحكومة لتصبح موجِّهاً شرعياً ورقابياً على أداء السوق وأداء القطاع الخاص.
- تنمية علاقة الشراكة بين القطاع الخاص لتأخذ نهج ومفهوم الشراكة الحقيقية المبنية على الثقة والمسئولية من كلا الطرفين.
- علاقة الشراكة بين القطاع الخاص والحكومة تؤدي إلى تبادل الاتهامات، فيجب أن تكون هذه العلاقة منقادة للتنمية الاقتصادية.
- بناء مفهوم للشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص بناءً على تطوير نماذج لعقود الشراكة المنهجية نحو التنمية الاقتصادية والتنمية الرائدة لدى القطاع الخاص.
- تطوير سياسات اقتصادية تحافظ على نمو واستقرار القطاع الخاص وليس سياسات اقتصادية تستبعد القطاع الخاص من العملية التنموية من خلال إتاحة الفرصة للقطاع الخاص الحصول على الموارد الاقتصادية وتسخيرها للاستثمار والتنمية في المجتمع.
- تطبيق نموذج الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص، وهي علاقة اقتصادية وتنموية واقعية سياسات اقتصادية مختصرة لاستثمارات القطاع الخاص، مؤسسات حكومية بدعم القطاع الخاص للقيام بالدور المناط بها في قيادة التنمية الاقتصادية.

- زيادة الوعي لدى كل من الحكومة والقطاع الخاص حول الأدوار الجديدة لكليهما، وتحديد هذه الأدوار وتوضيحها بعد ذلك لتنفيذها.
- وضع القوانين المنظمة لهذه العلاقة وبما يشجع تنفيذ هذه الأدوار.

المراجع

١ - الرشيد، عادل محمود(٢٠٠٦) "الشراكة بين القطاعين العام والخاص: المفاهيم، النماذج والتطبيقات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحوث ودراسات، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة .

٢ - وزارة التخطيط والتعاون الدولي، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر ٢٠٠٦ -٢٠١٠م.

٣ - وزارة التخطيط والتعاون الدولي -التقرير الاقتصادي السنوي ٢٠٠٨م، صنعاء.

٤ - وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي ٢٠٠٨م ، صنعاء.

٥ - وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ٢٠٠٦ -٢٠١٠م، صنعاء.

٦ - وزارة التخطيط، الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ٢٠٠١ -٢٠٠٥م، صنعاء .

٧ - محمد أحمد الأفندي (٢٠٠٩) "هل السياسات الاقتصادية صديقة للقطاع الخاص اليمني في الفترة ٢٠٠٤ -٢٠٠٧م" ، مجلة شؤون العصر، المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، صنعاء ، السنة الثالثة عشر، العدد (٣٤).

8-Davide Furceri and Ricardo M.Sousa(2009) ، "The Impact of Government Spending on the Private sector: Crowding-out versus Crowding-in Effects", NIPE WP 6/2009 ,URL: http://www.eeg.uminho.pt/economia/nipe.

9-Alberto Alesina, Silvia Ardagena, Robert Perto ad Fabio Schiantarelli (2002), “Fiscal policy, and investment “, The American Economic Review, June 2002, 90;3;p 571-589.

10- Fer Neuo Alexamdre and Pedro Bacao (2002), “Equity Prices and Monetary Policy: An Overview with an explanatory Model, NIPE WPI/2002.

مراجع أخرى :

١ ١ - فوزي، سميحة و المغربل، نهال(٢٠٠٣) "الاستثمار العام والاستثمار الخاص في مصر: مزاحمة أم تكامل؟"،ورقة عمل رقم (96) ، ورقة مقدمة في مؤتمر"الإنفاق العام والاستقرار المالي في مصر" الذي نظمه المركز المصري للدراسات الاقتصادية .

١ ٢ - صلاح ، محمد (٢٠١٥) "دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في رفع عوائد الاستثمار في البنى التحتية للاقتصاد وفق نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية: حالة بعض اقتصاديات الدول العربية " جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،أطروحة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، الجزائر.

١ ٣ -دراجي، سعيد(٢٠١٤) "عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص : الية فعالة لتمويل التنمية المحلية"،مجلة العلوم الانسانية، عدد ٤١،مجلد ب،ص ٣٠٩ -٣٢٢، الجزائر.

14- Martin J. Staab (2003) "Public –Private Sector Relationships In Developing Countries "Journal Of Economic Development 1, Volume 28, Number 2, December 2003, Georgetown University.

15- Asogwa, Fredrick O., and Izuchukwu C. Okeke (2013) "The Crowding-Out Effect of Budget Deficits on Private Investment in Nigeria." European Journal of Business and Management, 5(20): 161-165.

16- Aschauer, David A. (1989) "Does Public Capital Crowd-Out Private Capital?" Journal of Monetary Economics, 24(2): 171-188.

د. عدنان ياسين المقطري

كلية التجارة والاقتصاد

المقدمة

في الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠م حقق اليمنيونوحدتهم السياسية لشطري اليمن، في ظل تحولات وتطورات طالت بنيان النظام الدولي والإقليمي. وارتبط تحقيق تلك الوحدة بالإقرار بالتعدد السياسيوالحزبيوما يعنيه ذلك من تبني الديمقراطية كنظام للحكم. وقد اتسمت عملية الانتقال من النظام الاستبدادي إلى النظام الديمقراطي التعددي بالكثير من القصور الناتج عن مخاوف القيادات السياسية من عواقب التحول الديمقراطي على مصالحها السياسية، مما جعل ذلك التحول محكوماً برغبتها بالبقاء في السلطة، وتجلى ذلك في النصوص الدستورية والقانونية التي لم تساعد على تحقيق التحول الديمقراطي المنشود. وأبرز دلالة على ذلك المنظومة الانتخابية التي كان للحزبين الحاكمين؛ المؤتمر الشعبي العاموالحزب الاشتراكي اليمني، الدور الرئيسي في المشاركة فيوضعها وفقاً لرؤيتيهما للديمقراطية التي تحقق مصالحهما، بحيث أصبح غاية العملية السياسية إضفاء الشرعية على بقاء الحاكم في السلطة.

لذلك فقد تولّدت الحاجة للإصلاح السياسي منذ اليوم الأول لتحقيق الوحدة، وتأكدت تلك الحاجة عقب الانتخابات البرلمانية الأولى في أبريل ١٩٩٣م، أثناء الأزمة السياسية بين طرفي الائتلاف الحاكم، حيث قدّم كل منهما تصوراته، إلا أنها لم تتحول إلى نصوص دستوريةوقانونية بسبب تفاقم الأزمة السياسية الداخليةواندلاع حرب صيف ١٩٩٤م.

وأسهمت المتغيرات الدولية، في ظل نظام القطب الواحد، في تبني الديمقراطية وفقاً لما تقتضيه مصالح القوة العظمى واستراتيجيتها، في الضغط على النظام في إجراء إصلاحات سياسية، وخلق مناخ موات استفادت منه المعارضة السياسية لإطلاق مبادراتها للإصلاح السياسيوبما يمكنها من المشاركة في السلطة، أو الاحتفاظ بالهامش الذي حصلت عليه أثناء عملية التحول الديمقراطي كحد أدنى.

وقد شهدت فترة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في العام ٢٠٠٣م وتوجه الإدارة الأمريكية إلى ضرورة إجراء إصلاحات سياسية في المنطقة وربطها بمكافحة الإرهاب، شهدت إطلاق عددٍ من مبادرات الإصلاح السياسي من قبل القوى السياسية وتنظيمات المجتمع المدني، لم

تستثن منها اليمن، وجاء ذلك متزامناً مع اتجاه الأحزاب السياسية في المعارضة باختلاف منطلقاتها الفكرية إلى توحيد خطابها السياسي وتشكيل تكتل للمعارضة السياسية في مواجهة الحزب الحاكم (المؤتمر الشعبي العام)الذي اتجه للتفرد بالسلطة والاستئثار بها، وصدرت عنها وعن شخصيات مجتمعية عدد عن مطالب الإصلاح السياسي استجابة لتغيرات البيئة الداخلية، ومحاولة من تلك المكونات السياسية لتقديم رؤاها وتصوراتها لحل الأزمات السياسية التي يواجهها اليمن.

تساؤلات الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس: ماهي المتغيرات الدافعة للإصلاح السياسي في اليمنوما هي أبرز مظاهره ؟ وتتفرع عنه الأسئلة الآتية: -

- ماهي المتغيرات الداخليةوالخارجية التي أدت إلى تبني مطالب الإصلاح السياسي في اليمن؟

- ما هي مضامين مبادرات الإصلاح السياسي؟

- ما مدى استجابة النظام السياسي لمطالب الإصلاح السياسي، وما تأثير ذلك في تحقيق تداول السلطة سلمياً، وعلى العلاقة بين السلطات؟

هدف الدراسة:

تعمل الدراسة على تتبع مسار الإصلاح السياسي في اليمن، بدءاً من التحول نحو التعددية السياسية في العام ١٩٩٠م، وتهدف إلى معرفة المتغيرات الدولية والمحلية المصاحبةوالمؤثرة في الإصلاح السياسي، واستعراض المبادرات التي قُدِّمت بشأنه، ومن ثم تناول مظاهره في التعديلات القانونية الدستورية، ومدى تأثير ذلك في بنية المؤسسات السياسية الرسميةوطبيعة العلاقة بينها.

حدود الدراسة:

تتناول الدراسة الإصلاح السياسي في اليمن ابتداءً من العام ١٩٩٠م عام تحقيق الوحدةوتبني التعددية السياسية، وتنتهي في العام ٢٠١٠م مع وصول مطالب القوى السياسية والمجتمعية في الإصلاح السياسي إلى طريق مسدود بسبب عدم استجابة الحزب الحاكم لها، واتجاهه نحو التفرد بالقرار السياسي في إدارة العملية السياسية.

الدراسات السابقة:

برز اهتمام متزايد بدراسة التجربة الديمقراطية في اليمن، إذ خلصت إحدى الدراسات إلى أن قرار الانتقال إلى التعددية السياسية والحزبية كان نتيجة لمجموعة من العوامل المحلية والدولية، تمثلت في ارتفاع درجة تأثير العوامل الداخلية في الشطرين مع التأثير النسبي لمتيغرات البيئة الدولية في نهاية عقد الثمانينات والربط بين إعطاء المعونات والقروض والأخذ بنظام الاقتصاد الحروالديمقراطية الليبرالية . وإن أهم خصائص التحول الديمقراطي في اليمن أنه تم بمبادرة من النخب الحاكمة التي تحكمت في تحديد مسار عملية التحول وإدارته، وهو ما مكّنها من استمرار احتفاظها بقوتها وبمراكز تأثيرها في النظام السياسي التعددي، وأنه تحول مفاجيء لم يمر بمراحل التحول الديمقراطي مما أدى إلى عدم الاستقراروإتساع دائرة العنف ومن ثم الحرب، وكان من نتائج ذلك إضعاف مسيرة التحول اليمقراطي. وترى الدراسة أنه رغم أن أغلب التعديلات الدستورية قد عرقلت عملية التحول، ورغم اتسام الديمقراطية في اليمن بأنها تعددية مقيدة، وهمينة السلطة التنفيذية، ووجود قيود وضوابط تحد من ممارسة الأحزاب لوظيفتها ومن تحقيق تداول السلطة سلمياً، إلا أنها تظل أفضل من مثيلاتها في المحيط العربي[١].

وانتهت دراسة أخرى حول دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي، إلى ضرورة تطوير البناء المؤسسي والتنظيمي لمنظمات المجتمع المدني كي يكون لها أثر أكبر في عملية التحول الديمقراطي التي بدأت في سياق مؤسسي تقليدي، وهو ما يقتضي أيضاً تطوير المؤسسات الرسمية للنظام السياسي بما يمكّن هذه المؤسسات من استيعاب عملية التحول الديمقراطي، وترك المجال لمؤسسات المجتمع المدني لدعموتعزيز عملية التحول الديمقراطي. وأشارت الدراسة إلى أنه في السنوات الأخيرة برز عدد من القضايا السياسية والاقتصادية دفعت النظام إلى مزيد من السلطوية والتعامل الأمني في حلها، مما كان له دور سلبي في عملية التحول الديمقراطي[٢].

واهتمت إحدى الدراسات بمقومات الإصلاح السياسي ومعوقاته، انتهت إلى وجود إصلاحات على المستوى النظري، وفي الممارسة العملية متمثلة في بناء المؤسسات وانتظام الانتخابات، وأكدت على وجود علاقة بين الإصلاح السياسي والضغوط الخارجية. وخلصت الدراسة إلى أن الإصلاح

[١] بلقيس أحمد منصور أبو أصبع،"الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي في اليمن: ١٩٩١م- ٢٠٠١م"، رسالة دكتوراه غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٣م)،ص ٣٦٠ -٣٧٥.

[٢] فيصل سعيد قاسم حمود المخلافي، "المجتمع المدني والتحول الديمقراطي: ١٩٩٠م- ٢٠٠٦م"، رسالة دكتوراه غير منشورة (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١٠م)، ص ٢٧٦ – ٢٨٢.

السياسي لا يزال في مراحله الأولى ويحتاج إلى مزيد من الوقت في تحقيق نتائجه، وذلك في إشارة إلى عدم تحقيقه لمبدأ تداول السلطة سلمياً [١].

وركزت دراسة أخرى على تأثير العامل الخارجي على قضايا الإصلاح السياسي: الانتخابات العامة، وحقوق الإنسان، والمجتمع المدني، وهي قضايا خلافية بين السلطة والمعارضة، وتؤثر على عملية التحول الديمقراطي. وخلصت الدراسة إلى أن نتائج الضغوط التي مارسها المجتمع الدولي بشأن هذه القضايا على النظام كانت محدودة الأثر؛ بسبب أن القوى الدولية لم ترغب بأن تمس الإصلاحات السياسية بمصالحها إلا بما يخدم محاربة الإرهاب الذي يستأثر بالقدر الأكبر من ضغوط تلك القوى تجاه قضايا الإصلاح السياسي. لذلك فإن التعاون الأمني بهذا الشأن له الأولوية بالنسبة للنظام السياسي اليمني والقوى والدولية، كما أن مصالح تلك القوى في اليمن والمنطقة هي أساس العلاقة بين الطرفين. وقد تفاوتت استجابة النظام السياسي لتلك التأثيرات والضغوطات، من رفضه للإصلاحات التي تتعلق بالانتخابات إلا فيما يتعلق بالترتيبات الإجرائية والفنية، وتعامله دبلوماسياً فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان من اعترافه بأغلبية المعاهدات والاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، وحذره الشديد تجاه بعضها من أجل استمرار المساعدات الدولية وتحسين صورته أمام القوى الدولية المهتمة بالإصلاحات السياسية [٢].

واهتمت إحدى الدراسات بتقييم عملية الإصلاح السياسي في اليمن، ورأت أن التغييرات التي حدثت منذ العام ١٩٩٠م لا تمثل عملية انتقال واضحة وصريحة نحو الديمقراطية، وإنما أتاحت فرصاً مفتوحة محدودة، وتعددية تبقى تحت السيطرة. وأكدت الدراسة أن فكرة تواصل الانتقال نحو الديمقراطية استخدمت كخطاب عام لتأمين الغطاء الشرعي للحكومة اليمنية على الصعيدين الدولي والمحلي. كما أنه في الممارسة لم يحدث انتقال للسلطة، وإنما حكومة فاسدة، ومعارضة غير قادرة على دفع النظام باتجاه إنجاز إصلاحات حقيقية، وأن رئيس الجمهورية المرجع الرئيسي لأية عملية إصلاح [٣].

---

[١] سعود محمد ناصر الشاوش، "تجربة الإصلاح السياسي في اليمن: ١٩٩٠م -٢٠٠٤م"، رسالة دكتوراه غير منشورة، (قسم العلوم السياسية والإدارة العامة، كلية التجارة، جامعة أسيوط، ٢٠٠٨م)، ص ٣٠٤ -٣٠٨.

[٢] عبد الله منصور فراص حبيش، "تأثير العامل الخارجي على قضايا الإصلاح السياسي اليمني للفترة ٢٠٠١م - ٢٠٠٨م، "رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة أسيوط، ٢٠١٠م) ، ص ٢٩٤ – ٢٩٩.

[٣] سارة فيليبس، **تقييم الإصلاح السياسي في اليمن**، (واشنطن: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، فبراير/شباط ٢٠٠٧م)،ص٤، ٢٨.

وخلصت دراسة أخرى إلى أن المسار الديمقراطي توقَّف بفعل الحرب الأهلية ١٩٩٤م التي أخلت بالتوازن السياسي وعطّلت الحريات السياسية وهو ما نتجت عنه أزمات سياسية كالقضية الجنوبية وقضية صعدة عجزت السلطة عن معالجتها. ومن أجل تجنب انهيار الدولة والانزلاق إلى حرب أهلية خلصت الدراسة إلى أن المدخل للإصلاح السياسي هو إحداث تغيير جوهري في شكل الدولة بالانتقال إلى الدولة الاتحادية وتغيير النظام السياسي بما يحقق توزيع السلطة والثروة ويوفر إمكانية التداول السلمي للسلطة[١].

أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من تناولها للإصلاح السياسي في اليمن لفترة تمتد لعقدين من الزمن، ومن تناولها لمدى استجابة النظام لمطالب الإصلاح السياسي في إحداث تغييرات حقيقية تحقق الغاية من الانتقال الديمقراطي، ومظاهر الإصلاح السياسي في المؤسسات السياسية الرسمية والعلاقة فيما بينها.

منهجية الدراسة:

سيتم توظيف مقولات منهج تحليل النظم باعتباره أنسب المناهج في دراسة الإصلاح السياسي في اليمن، وذلك لفهم تفاعلات النظام السياسي وتأثره ببيئتيه الخارجية والداخلية، من خلال التعّرف على كل من المتغيرات الرئيسية الدولية التي كان لها دور رئيسي في الضغط والدفع بعملية الإصلاح السياسي فضلاً عن متغيرات البيئة الداخلية خلال فترة الدراسة، و من ثم معرفة مطالب الإصلاح السياسي التي تبنتها القوى السياسية والمجتمعية. سواء أكانت تلك القوى أحزاب سياسية أم شخصيات اجتماعية ووطنية، ومن ثم التعرّف على مدى استجابة النظام السياسي لتلك المطالب، وقدرته على البقاءوالحفاظ على استقراره.

مفهوم الإصلاح السياسي

تُعرِّف موسوعة السياسة الإصلاح السياسي بأنه "تعديل أو تطوير غير جذري في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية دون مساس بأسسها. والإصلاح -خلافاً للثورة - ليس سوى

[١] محمد أحمد علي، **التغيير، الإصلاح الديمقراطي في اليمن: ضروراته معوقاته**، (صنعاء: الآفاق للطباعة والنشر، ٢٠١١م)، ص ١٤٣، ١٤٦.

تحسين في النظام السياسي والاجتماعي القائم دون المساس بأسس هذا النظام"[١]. ويضيف البعض سمات أخرى للإصلاح السياسي مثل كونه عملية سلمية تدرجية جزئية تقتصر على العملية السياسية، فيعرّفه بأنه "عملية التغيير والتطوير الجزئي نحو الأفضل للمجالات والقضايا السياسية في المجتمع بشكل تدريجي وبطريقة سلمية دون التغيير الجذري الكامل للبنى والأسس السياسية"[٢].

ويعطي البعض الإصلاح السياسي مفهوماً واسعاً يتضمن طبيعة العناصر التي تتطلب إجراء التعديلات، حيث يعرّفه بأنه "مجموع العمليات التي تتم على مستوى النظام السياسي بهدف التعديل التدريجي في القوانين والتشريعات، المؤسسات والأبنية، الأطر والآليات، الأداء والسلوكيات، والثقافة السياسية السائدة، بهدف مواكبة التغييرات الحاصلة في البيئة الداخلية والخارجية، والاستجابة للتحديات التي يواجهها النظام، في اتجاه يضمن تحقيق المزيد من المشاركة السياسية للمواطنين، والفعالية والكفاءة لمؤسسات الدولة، مع التأكيد على حماية الحريات والحقوق الأساسية"[٣]. "ويؤكد هذا التعريف أن الإصلاح السياسي "عملية محددة الأهداف والنهايات لكنها ليست عملية خاضعة لنفس الأنماط والأشكال ولا ينبغي أن يكون مطية لفرض نماذج وأنماط سياسية جاهزة، بل هو مسار يرمي لتمكين كل نظام سياسي من آليات ووسائل تتيح له استيعاب قدر أوسع من المشاركة، وتمنحه قدرة أكبر على الاستجابة للمطالب والالتزامات المتعددة"[٤].

كما يعرّف البعض الإصلاح السياسي، بأنه "عملية التحول الذاتي أو الموضوعي، التدريجي، أو الثوري صوب الديمقراطية ومكافحة بؤر الفساد، بما يكفل تكيُّف النظام السياسي مع المتغيرات الدولية وتحقيق الاستقرار السياسي"[٥]، وهذا التعريف يشير إلى طبيعة وأشكال الإصلاح السياسي والذي غايته تكيُّف النظام السياسي مع المتغيرات المحيطهوالمؤثرة فيه، بغرض المحافظة على استقراره وبقائه.

---

[١] عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، الجزء الأول (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ب. ت)، ص ٢٦٠.

[٢] إبراهيم محمد عزيز، **إشكالية الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط**، (السليمانية، مطبعة رون، ٢٠١٠م)، ص ٢٦.

[٣] مسلم بابا عربي، "محاولة تأصيل مفهوم الإصلاح السياسي العربي"، **دفاتر السياسة والقانون**، العدد ٩ ،(الجزائر: جامعة قاصدي مرباح، ٢٠١٣م)، ص ٢٤١.

[٤] المصدر نفسه، ص ٢٤١.

[٥] طارق أحمد المنصوب، "الإصلاح السياسي في المجتمع العربي بين الضرورة الداخلية والضغوط الخارجية،" **مجلة العلوم الاجتماعية**، المجلد ٣٦،العدد (١) ،(جامعة الكويت: مجلس النشر العلمي، ٢٠٠٨م)، ص ١١١.

وعرّفته وثيقة الإسكندرية، التي صدرت في غمرة المطالب الدولية بالإصلاح السياسي بعد احتلال الأمريكي للعراق، بأنه "كافة الخطوات المباشرة، وغير المباشرة التي يقع عبء القيام بها على عاتق كل من الحكومات والمجتمع المدنيومؤسسات القطاع الخاص وذلك للسير بالمجتمعات والدول العربية قُدُماً، وفي غير إبطاء أو تردد، وبشكل ملموس، في طريق بناء نظم ديمقراطية"[١]. وهذا التعريف يحدد المسؤولية المشتركة للجهات التي يقع عليها عبء الإصلاح السياسي. وبيّنت الوثيقة أن التغييرات التي أُطلق عليها في بداية تسعينات القرن العشرين لم تؤد إلى تحقيق الديمقراطية إلا في مظاهرها الشكلية والإجرائية.

وتتضمن عملية التحول الديمقراطي عدداً من المراحل تبدأ بزوال النظم السلطوية، يتبعها ظهور ديمقراطيات حديثة تسعى إلى ترسيخ نظمها. وتتطلب تلك العملية تحقيق إصلاحات سياسية تعكس قدراً أكثر اتساعاً من محاسبة النخبة وصياغة آليات عملية صنع القرار في إطار مؤسسي ديمقراطي[٢]. وهو ما يشير إلى أن الإصلاح السياسي عملية مستمرة تواكب مراحل التحول الديمقراطي.

وفي هذه الدراسة فإن الإصلاح السياسي يمكن تعريفه بأنه: عملية مستمرة تحدث تحت تأثير عوامل داخلية وخارجية، وتهدف إلى إحداث تعديلات قانونية ودستورية لتطوير المؤسسات وآليات الممارسة السياسية وتوسيع المشاركة السياسية وبما يؤدي إلى تحقيق مبدأ التداول السلمي للسلطة.

تقسيم الدراسة:

[١] وثيقة **الاسكندرية**، مؤتمر قضايا الإصلاح العربية: الرؤية والتنفيذ ١٢ -١٤ مارس ٢٠٠٤م، ص ٣، أنظر: <http://www. bibalex. org/ARF/ar/Files/ArDocument. pdf>

[٢] أحمد ثابت، "الإصلاح السياسي في العالم الثالث،" في: علي الدين هلال دسوقي و محمود إسماعيل محمد (محرران)، **اتجاهات حديثة في علم السياسة** (القاهرة: المجلس الأعلى للجامعات: اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة، ١٩٩٩م)، ص١٣٦. للمزيد حول التحول الديمقراطي، أنظر: صامويل هنتجتون، **الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**، ترجمة عبد الوهاب علوب (القاهرة: دار سعاد الصباح، ١٩٩٣م).

وللإجابة عن أسئلة الدراسة وتحقيق أهدافها، تتوزع الدراسة إلى ثلاث أقسام: يتناول الأول أسباب ودوافع الإصلاح السياسي في اليمن، في حين يستعرض الثاني مطالب الإصلاح السياسي وفقاً لترتيبها الزمني، ويعالج الثالث استجابة النظام السياسي لتلك المطالب ومظاهر الإصلاح السياسي ونتائجه.

أولاً: أسباب ودوافع الإصلاح السياسي في اليمن

تظافرت عدد من المتغيرات الداخلية والدولية في دفع اليمن إلى تبني الديمقراطية. ومثّلت تلك المتغيرات عوامل ضاغطة على النظام السياسي اليمني لإقرار دستور ومنظومة قانونية أسست لمرحلة التحول الديمقراطي ثم الإصلاح السياسي في مراحل لاحقة.

١- المتغيرات الدولية:

تعد كلاً من انتهاء الحرب البادرة، وتوجّه السياسة الخارجية في ظل إدارة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون، وأحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م التي تزامن حدوثها مع صعود اليمين الجمهوري للسلطة في الولايات المتحدة، عد كلها متغيرات رئيسية مؤثرة وضاغطة نحو التحول الديمقراطي وإجراء إصلاحات سياسية في اليمن.

أ – انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي ١٩٨٩ -١٩٩١م:

كانت بداية التحول الديمقراطي في الوطن العربي نتيجة التحولات في الاتحاد السوفيتيوبقية بلدان أوروبا الشرقية نحو الديمقراطية الليبراليةوالاقتصاد الحر، وانهيار الحزب الوحيد في هذه الدول، وشيوع الديمقراطية كتوجّه عالمي في العديد من بلدان العالم النامي[١].

ويرى البعض أنه بالرغم من أن السياسة الخارجية الأمريكية لم تكن نشطة في الترويج للديمقراطية في الشرق الأوسط، إلا أن تأثير السياق الدولي ليس في نمط توزيع القوة، وإنما في مكوناته الجديدة التي أسهمت في تمكين المكونات والأفراد والتنظيمات غيرالحكومية من تعزيز مواقفها وتعظيم أدوارها في علاقتها مع السلطات الرسمية تجاه الكثير من القضايا التي لم يعد البت فيها حكراً على هذه السلطات، ومنها مسألة الديمقراطية[٢]. وقد ألقت تلك المتغيرات بتأثيراتها على

[١] أنظر حول أسباب الانتقال نحو التعددية السياسية في: حسنين توفيق إبراهيم، **النظام الدولي الجديد: قضايا وتساؤلات**، (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢م)، ص ١١١، ١١٢.

[٢] تتمثل المكونات الجديدة للسياق الدولي في: المجتمع المدني الدولي، تقنيات التواصل الإنساني الجديدة، متطلبات الاندماج في المؤسسات الدولية، وزيادة النماذج الجديدة الناجحة، أنظر: صالح بن محمد الخثلان، "السياق الدولي للإصلاح السياسي في الوطن العربي،" **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد ١٩ (بيروت: الجمعية العربية للعلوم السياسية، صيف ٢٠٠٨م)، ص١٣١، ١٣٤.

الأوضاع في اليمن من حيث إفساح المجال لتحقيق الوحدة اليمنية من ناحية، ومن ناحية أخرى ولّدت القناعة لدى قيادتي الشطرين بضرورة ارتباط الوحدة بتحقيق بالديمقراطية[١].

ب – السياسة الخارجية الأمريكية في ظل إدارة كلينتون ١٩٩٣ -٢٠٠١م:

ظهر تأثير انتهاء الحرب الباردة في السياسة الخارجية الأمريكية من خلال مناصرة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون للديمقراطية، الذي حاول أن يجعل من نشرها السمة الأساسية لسياسة إدارته الخارجية، لكنها كثوب للمصالح الاقتصادية والأمنية الأمريكية[٢]. وقد مثل خطاب السياسة الخارجية الأمريكية عامل ضغط على القيادات السياسية في دول العالم النامي، التي عملت على مسايرة هذا الخطاب، وهو ما تم في اليمن التي دأبت قيادتها السياسية على تكرار التزامها بالديمقراطية في خطاباتها، خاصة في أعقاب حرب صيف ١٩٩٤م.

ج - التطورات الدولية بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م:

ينظر البعض إلى أن عملية الإصلاح السياسي لم تعد تجري وفقاً للتطور الطبيعي، بل بتأثير ظرف طارئ ضاغط ومضلل بلغ ذروته بعد أحداث أيلول/سبتمبر ٢٠٠١م، التي أحدثت تغييراً جوهرياً في استراتيجية وأولويات السياسة الخارجية الأمريكية في التحول نحو الاهتمام بالديمقراطية التي نظرت إلى أن الأمن القومي وتعزيز الديمقراطية في الشرق الأوسط متلازمتان، وأن الانتصار على الإرهاب يتطلب إصلاحاً ديمقراطياً، وأن ذلك ضمان للمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط مع استخدام القوة العسكرية. وتم ذلك من خلال عدد من المنظمات الأمريكية التي تعمل على تعزيز الديمقراطية والتنمية. كما أطلقت الإدارة الأمريكية "مبادرة الشراكة الشرق أوسطية من أجل التنمية والديمقراطية ٢٠٠٢م"[٣]. وصاحبت ذلك ممارسة قدر أكبر من الضغوط السياسية

---

[١] حول العوامل الداخلية والخارجية التي دفعت النخبة الحاكمة في اليمن بشطريه إلى اشتراط وجود تلازم بين إعادة تحقيق الوحدة وبين التوجه نحو التعددية السياسية والحزبية في: محمد محسن ناجي الظاهري، "القبيلةوالتعددية السياسية في اليمن: ١٩٩٠ - ١٩٩٧م"، رسالة دكتوراه غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٣م)، ص ٣٢٦ -٣٢٨.

[٢] بكيل أحمد الزنداني، **عقيدة بوش والشرق الأوسط الكبير: الحرب على الإرهاب وتشجيع الديمقراطية**، (القاهرة: مؤسسة أروقة للدراسات والترجمة والنشر، ٢٠١٢م)، ٨٠ – ٨٤.

[٣] المصدر نفسه، ص ٩١ – ١٠٦.

والاقتصادية والإقليمية والداخلية حتى تستجيب بعض النظم للإصلاحات السياسية المطلوبة، إذ أطلقت عدداً من المبادرات والمشاريع العالمية (الأمريكية والأوروبية) الخاصة بالإصلاح السياسي[١].

وهنا، يرى البعض أن العوامل الخارجية بقدر ما كانت محفِّزة على تبني العديد من مشاريع الإصلاح السياسي خلال هذه الفترة، بقدر ما كانت مهمة في إعاقة الإصلاحات السياسية في العديد من النظم السياسية العربية، كما أنها أدت دوراً كبيراً في عدم تحول العديد منها باتجاه تبني الديمقراطية[٢].

وبالرغم من أن المطالب الدولية في إجراء إصلاحات سياسية في الشرق الأوسط قد أتت في سياق الحرب على الإرهاب ووفقاً لتكريس الهيمنة الأمريكية وبما يتفق مع مصالح الدول الغربية، إلا أن تلك المطالب قد شكّلت عامل ضغط على النظم السياسية العربية، ومنها النظام اليمني الذي ارتبط مع الإدارة الأمريكية بعلاقة تعاون في مجال مكافحة الإرهاب.

ورغم تعدد العوامل الدولية الضاغطة نحو إجراء إصلاحات سياسية، إلا أن العوامل الدولية التي أسهمت في الدفع بالتحول الديمقراطي للأمام، تختلف في درجة شدتها، مقارنة بالتطورات الدولية بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١م، في سياق مكافحة الإرهاب، في الضغط نحو تبني الإصلاح السياسي في الدول العربية[٣].

٢- المتغيرات الداخلية:

أ - إدراك القيادة السياسية للتغيرات الدولية:

---

[١] للمزيد أنظر: ثناء فؤاد عبد الله، "الإصلاح السياسي: خبرات عربية: مصر دراسة حالة"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد ١٢ (بيروت: الجمعية العربية للعلوم السياسية، خريف، ٢٠٠٦م)، ص ١٨، ١٩. صدرت عدة مبادرات ومشاريع خاصة أمريكية وأوروبية، وقد جاءت المشاريع العربية في إثرها، أنظر: إبراهيم محمد عزيز، **إشكالية الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط**، مصدر سابق، ص ٥٥ – ١٠٨.

[٢] طارق أحمد المنصوب، "الإصلاح السياسي في المجتمع العربي . "، مصدر سابق، ص ١٣٢.

[٣] يرى البعض اختلاف تدابير التحرير السياسي التي ظهرت في التسعينيات من القرن المنقضي وتلك التي تبنتها النظم السياسية التسلطية في الوطن العربي إثر أحداث أيلول/سبتمبر ٢٠٠١م، فالأولى جاءت كرد فعل على التحولات التي طرأت في بيئة النظام الدولي إثر تفكك الاتحاد السوفيتي وانهيار المعسكر الاشتراكي، بينما الثانية جاءت استجابة لأجندات داخلية، حيث تتصور النظم التسلطية أنها أخضعت كل أطياف المعارضة لسلطانها، ومن ثم فلا خوف من إجراء انفتاح سياسي أو اقتصادي، نقلاً عن: فتحي بولعراس، "الإصلاحات السياسية في الجزائر بين استراتيجيات البقاءومنطق التغيير، " **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد ٣٥ (بيروت: الجمعية العربية للعلوم السياسية، صيف ٢٠١٢م)، ص ١١.

أدت التطورات الدولية الناجمة عن أزمة نظام الحزب الواحد، وعجزه عن مواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الدول العربية، وفقدان مبرر شرعيته، ومن ثم انهياره في كثير من الدول، أدى ذلك كله إلى البدء في عملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي[١]. وهو أمر لم تُستثن منه اليمن حيث تحول النظام السياسي من نظام الحزب الحاكم إلى نظام التعددية السياسية والحزبية، وذلك بمبادرة من قيادتي الشطرين إدراكاً منها لتغيرات الواقع السياسي الدولي، وتقبُّل تلك القيادات لقيمة الديمقراطية مع تصاعد الضغوط الشعبية والسياسية المطالبة بإقرار الديمقراطية كمخرج للقضاء على سلبيات مرحلة التشطير[٢]. ورغم الحيرة التي تملّكت تلك القيادات أثناء الاتجاه نحو تحقيق الوحدة، وظهر ذلك في البدائل الأربع التي طرحتها لجنة التنظيم السياسي التي انتهت بقرار بقاء الحزبين الحاكمين وإتاحة التعددية السياسية[٣]، فإن جميع تلك البدائل كانت تعني ضمنياً الاعتراف بالتعددية السياسية والحزبية. وللتذكير فقد تم إجراء إصلاحات سياسية في الشطر الجنوبي وإعلان الأحزاب السياسية عن نفسها في عدن قبل تحقيق الوحدة[٤].

ب -انتهاء الحرب ١٩٩٤م ومخاطبة المجتمع الدولي:

عقب حرب صيف ١٩٩٤م التي كان من نتائجها خروج الحزب الاشتراكي اليمني من السلطة واختلال التوازن السياسي الداخلي، توافق الائتلاف الحكومي الثنائي "المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح"، على إجراء تعديل دستوري قضى باستبدال الشكل الجماعي لرئاسة الدولة برئيس للجمهورية منتخب يكون له نائب معين من قبل الرئيس. وسعت حينها القيادة السياسية إلى تبديد المخاوف الدولية وطمأنة القوى السياسية في الداخل بالتأكيد على ألا تراجع عن الديمقراطية، وهو ما تم تعزيزه في النص صراحة على التعددية السياسية في دستور ١٩٩٤م[٥]، بغية تبديد خاوف قوى المعارضة السياسية في الداخل، وطمأنة المجتمع الدولي في التأكيد على

---

[١] حسنين توفيق إبراهيم، مصدر سابق، ص ١١١، ١١٢.

[٢] حسن أبو طالب، **الوحدة اليمنية: دراسات في عمليات التحول من التشطير إلى الوحدة**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، يناير ١٩٩٤م)، ص ١٩٦.

[٣] أنظر: سعيد الجناحي، **الحركة الوطنية اليمنية من الثورة إلى** التعددية، (عدن: مركز الأمل للدراسات والنشر، ١٩٩٢م)، ص ٢٨٦، ٢٨٧. وبلقيس أحمد منصور أبو أصبع، مصدر سابق، ٨٧ – ٨٨.

[٤] حسن أبو طالب، مصدر سابق، ص ٢١٠.

[٥] نصت المادة الخامسة من دستور الجمهورية اليمنية المعدل في العام ١٩٩٤م على أن "يقوم النظام السياسي على التعددية السياسية والحزبية وذلك بهدف تداول السلطة سلمياً"، **دستور الجمهورية اليمنية المعدل**، بتاريخ ١٩٩٤/٩/٢٩م.

الديمقراطية كنظام للحكم، الأمر الذي أتاح هامشاً للقوى السياسية في الاستمرار بالمطالبة بالإصلاح السياسي.

ج- تكتل المعارضة السياسية ٢٠٠٣م:

أدت الانتخابات البرلمانية في العام ١٩٩٧م إلى خروج التجمع اليمني للإصلاح من السلطة وانضمامه إلى صفوف المعارضة السياسية متأخراً في تقارب أحزابها التي تجاوزت اختلاف منطلقاتها الفكرية وخصوماتها السابقة، وبلغ منتهى ذلك في تشكيل تكتل اللقاء المشترك في العام ٢٠٠٣م بغرض توحيد أحزاب المعارضة لمواقفها تجاه المؤتمر الشعبي العام الذي حصل على ثلاثة أرباع مقاعد مجلس النواب في ثالث انتخابات برلمانية، وما يماثلها من مقاعد المجالس المحلية على مستوى المديريات والمحافظات في العام ٢٠٠٦م، وهو ما مكّنه من الاستئثار بالسلطة.[1] ولم تعد مطالب أحزاب المعارضة تقتصر على تحسين شروطها في العملية الانتخابية وتشكيل اللجنة العليا للانتخابات أو تغيير النظام الانتخابي، بل تجاوزتها إلى المطالبة بتغيير شكل النظام السياسي في العام ٢٠٠٥م، جاءت تلك المطالب متزامنة مع تصاعد الضغوط الدولية المطالبة بالإصلاح السياسي، خاصة الضغوط الأمريكية التي تزايدت بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١م والاحتلال العراق في العام ٢٠٠٣م والتي ربطت الإصلاح السياسي بالحرب على الإرهاب.

د - أزمات النظام ومساعيه للاستئثار بالسلطة:

أدت الأزمات السياسية الداخلية وعجز النظام عن معالجتها، والمتمثلة بحروب صعدة الست وارتفاع سقف مطالب الحراك في المحافظات الجنوبية، وتنامي العمليات الإرهابية، وفشل الحكومات المتعاقبة في برامج الإصلاح الاقتصادي، ومساعي النظام في الاستئثار بالسلطة أدت كلها إلى اتساع دائرة المعارضة السياسية من خلال قيام تكتل اللقاء المشترك بعقد تحالفات مع القوى السياسية والاجتماعية المتضررة من ممارسة النظام وسياساته[2]، وهو ما أسفر عن تأسيس ملتقى التشاور الوطني الذي انتهى إلى إجمال مطالب القوى السياسية المعارضة حول الإصلاح

---

[1] تكتل للمعارضة السياسية يضم كافة ألوان الطيف السياسي الاشتراكي والقومي والإسلامي. للمزيد أنظر: عبد الله الفقيه، "التكتل على قاعدة الديمقراطية في الجمهورية اليمنية (١٩٩٠ – ٢٠٠٠) المحاولات، المعوقات، والشروط المطلوبة،" **المستقبل العربي**، العدد ٣٧٣ (آذار/مارس ٢٠١٠م)، ص ١٦٣ -١٦٨.

[2] أنظر: محمد أحمد علي المخلافي، "التحالفات السياسية – المدنية وفرص التغيير: حالة اليمن، في: سالي سامي (تقديم)، **آفاق الإصلاح السياسي في العالم العربي**، (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠١٠م).

السياسي في مشروع رؤية الإنقاذ الوطني في سبتمبر ٢٠٠٩م[١]. وفي الوقت الذي لم تقطع فيه أحزاب اللقاء المشترك تواصلها مع الحزب الحاكم من أجل تحقيق إصلاحات سياسية، إلا أن الأخير كان قد عزم على التوجّه نحو إجراء انتخابات برلمانية منفردة، رافضاً مشروع الاتفاق بين ممثليه وممثلي المعارضة السياسية في اللجنة الرباعية في نهاية أكتوبر ٢٠١٠م[٢].

[١] تمحورت الرؤية حول تعديل النظام الانتخابي من النظام الفردي إلى نظام القائمة النسبية مع انتهاج نظام يتراوح ما بين اللامركزية المالية والإدارية والفيدرالية. وحاولت الرؤية استيعاب كافة مطالب المعارضة السياسية، وسعت للتخفيف من مطالب قوى الحراك الجنوبي التي تصاعدت منذ العام ٢٠٠٧م من مطالب حقوقية إلى مطالب سياسية تمثلت في فك الارتباط وانفصال الجنوب وتقرير المصير. **مشروع رؤية للإنقاذ الوطني**، (صنعاء: اللجنة التحضيرية للحوار الوطني، ٢٠٠٩م). أنظر أيضاً، **صحيفة الثورة** (صنعاء)، العدد (٢٠٦٨)، ٢٠٠٩/٩/١٠م.

[٢] اتفاق صدر عن لجنة الأربعة المشكلة من عضوين من الحزب الحاكم وعضوين من المعارضة السياسية نص على إجراء تعديلات دستورية وإصلاحات سياسية قبل إجراء الانتخابات النيابية، ومضى الحزب الحاكم في تمرير قانون الانتخابات وتمرير مشروع التعديلات الدستورية في مجلس النواب، **التقرير الاستراتيجي اليمني ٢٠١٠م**، (صنعاء: المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، ب. ت)، ص ٣١، ٣٥.

ثانياً: مطالب الإصلاح السياسي

إثر الاستفتاء على دستور دولة الوحدة في مايو ١٩٩١م، لم تعلن القوى السياسية في السلطة والمعارضة مطالبها بالإصلاح السياسي، سوى المطالبة بإنهاء الفترة الانتقالية التي جرى التمديد لها ستة أشهر، وانتهت بإجراء أول انتخابات برلمانية في ٢٧ أبريل ١٩٩٣م، ولم ترض نتائجها "الحزب الاشتراكي اليمني"، وهو ما كان سبباً في تصاعد الأزمة السياسية بينه وبين شريكه المؤتمر الشعبي العام في السلطة. ولم يؤد تشكيل حكومة ائتلافية ثلاثية، بعد انضمام حزب "التجمع اليمني للإصلاح" وتشكيل مجلس رئاسة من الأحزاب الثلاثة، إلى التخفيف من حدة الأزمة السياسية. وقدّم كل طرف مطالبه وشروطه لإنهاء الأزمة السياسية، حتى عقد حوار وطني بين ممثلي كافة القوى السياسية في السلطة والمعارضة انتهى بتوقيع "وثيقة العهد والاتفاق[١]" التي قضت بتقسيم اليمن إلى مخاليف إدارية تمنح صلاحيات مالية وإدارية واسعة، وهي الوثيقة التي تم التنكر لها بعد بلوغ الصراع نهايته في اندلاع حرب ١٩٩٤م، بإجراء تعديلات دستورية تبناها الائتلاف الثنائي الحاكم (المؤتمر والإصلاح)، وقد عكست تلك التعديلات رؤيتهما للإصلاح السياسي.

وقد أفصحت الانتخابات البرلمانية الثانية في ٢٧ أبريل ١٩٩٧م عن وجود مؤشرات لاتجاه حزب المؤتمر الشعبي العام نحو الانفراد بالسلطة في بيئة سياسية ومجتمعية تملكها الرغبة في إنهاء حالة تقاسم السلطة والائتلافات في تشكيل الحكومات منذ تحقيق الوحدة اليمنية، وهو ما ساعد على حصول حزب المؤتمر الشعبي العام على الأغلبية البرلمانية، وخروج حزب التجمع اليمني للإصلاح من السلطة الذي تردد كثيراً في الانضمام إلى المعارضة السياسية. وفي مقابل ذلك كانت الأحزاب السياسية في المعارضة قد اختارت "صالح عباد مقبل" أمين عام الحزب الاشتراكي كمرشح للانتخابات الرئاسية الأولى في العام ١٩٩٩م، والذي لم يحصل على التزكية المطلوبة لخوض الانتخابات الرئاسية[٢]، وتضمن برنامجه الانتخابي العمل على إصلاح دستوري وسياسي يحد من هيمنة السلطة التنفيذية على السلطتين التشريعية والقضائية، وتعديل النظام الانتخابي من نظام

---

[١] **وثيقة العهد والاتفاق**، الصادرة عن أطراف حوار القوى السياسية لبناء الدولة اليمنية الحديثة ١٨ يناير ١٩٩٤م، (عدن: منشورات الثوري، مطابع اليمن، ١٩٩٤م).

[٢] حصل مرشح المعارضة لرئاسة الجمهورية على ٧ أصوات أي ما نسبته ٢,٣٪ من مجموع أعضاء مجلس النواب، وهي أقل من نسبة ١٠٪ المطلوبة للتزكية في المجلس. للمزيد أنظر: محمد حسين الفرح، **انتخابات اليمن البرلمانية والرئاسية متعددة الأحزاب** (صنعاء: مركز عبادي للدراسات والنشر، ٢٠٠٥)، ص ٢٤٤ -٢٤٨، أحمد الشرعبي، سعيد أحمد الجناحي (محرران)، **اليمن: الدورة الانتخابية** الكاملة، (صنعاء: المركز العام للدراسات والبحوث والإصدار)، ص ١٦٩ -١٧٩.

الدائرة الفردية إلى نظام التمثيل النسبي، وإقامة حكم محلي واسع الصلاحيات يُنتخب أعضاؤه وقياداته مباشرة بما فيهم المحافظ ومدير المديرية[١].

١- الضغوط الدولية ومبادرات الإصلاح السياسي ٢٠٠١-٢٠٠٦م:

وفّرت البيئة الدولية التي أعقبت أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠١١م، واحتلال العراق في العام ٢٠٠٣م، وما صاحبها من ضغوط دولية مورست على الأنظمة السياسية في المنطقة العربية لمكافحة الإرهاب وربط ذلك بتبني الديمقراطية، وفّرت فرصة مواتية للأحزاب السياسية والشخصيات الاجتماعية في إطلاق مبادراتها حول الإصلاح السياسي.

أ -المبادرات الحزبية:

أطلق تكتل اللقاء المشترك مشروع الإصلاح السياسي[٢]، وفحواه أن الإصلاح الشامل لا يمكن ضمان نجاحه ما لم يتم البدء في الإصلاح السياسي. وتضمن عدداً من المطالب منها أن يكون شكل النظام السياسي نظاماً برلمانياً، ومنها إصلاح النظام الانتخابي من خلال: الأخذ بنظام القائمة النسبية، وضمان حيادية اللجنة العليا للانتخابات، والأخذ بنظام الغرفتين التشريعتين عبر انتخابات حرة ومباشرة، وضرورة إصلاح السلطة المحلية بالأخذ باللامركزية الإدارية في أوسع صورها. وفي أعقاب صدور مبادرة تكتل أحزاب المعارضة بأيام عُقدت الدورة الأولى للمؤتمر العام السابع للمؤتمر الشعبي العام في العام ٢٠٠٥م، والذي جرى فيه ترشيح الرئيس علي عبدا لله صالح رئيساً الجمهورية. وتضمنت توصيات المؤتمر إعادة النظر في تشكيل مجلس الشورى واختصاصاته، وضرورة إجراء تعديلات في قانون السلطة المحلية لانتخاب المحافظين ومدراء المديريات ومنح المجالس المحلية صلاحيات أوسع في إدارة الشئون المحلية. وأكد بيان الدورة ضرورة "تعديل قانون السلطة القضائية لترسيخ مبدأ استقلالها قضائياً ومالياً وإدارياً تأكيداً لكون المحكمة العليا هي أعلى هيئة في سلم السلطة القضائية"[٣].

---

[١] مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة، **البرنامج الانتخابي لمرشح مجلس التنسيق للانتخابات الرئاسية**، (صنعاء، سبتمبر ١٩٩٩م، ب. ن، ب. ت)،

[٢] **مشروع اللقاء المشترك للإصلاح السياسي الوطني**، نوفمبر ٢٠٠٥م، أنظر:
<http://www. aleshteraki. net/articles. php?lng=arabic&print=51>

[٣] البيان الختامي للمؤتمر العام السابع للمؤتمر الشعبي العام (الدورة الأولى)، ١٧ ديسمبر ٢٠٠٥م، أنظر: http://www. <almotamar. net/news/26611. htm>

ب - المبادرات الفردية:

صدرت عدة مبادرات فردية جاء بعضها في إطار دعوات الإصلاح السياسي في المنطقة العربية، وجاءت بعضها الآخر في ظل تصاعد الخلاف بين أحزاب اللقاء المشترك والمؤتمر الشعبي العام في خضم الاستعداد للانتخابات الرئاسية. جاءت أولى تلك المبادرات حول الإصلاح السياسي والإداري[١]، وتضمن شقها السياسي الدعوة لإجراء تعديلات دستورية تقضي بأن يكون نظام الدولة نظاماً جمهورياً تعددياً، برلمانياً، أن يتم انتخاب أعضاء مجلس الشورى من محافظات الجمهورية بالتساوي، يكون من مهامه ترشيح أعضاء المجلس الوطني للإعلام والمجلس الوطني للدفاع والمجلس الأعلى للخدمة المدنية والمجلس الأعلى للقضاء واللجنة العليا للانتخابات، ويتم إقرار ترشيحهم في لقاء مشترك لمجلس النواب ومجلس الشورى. ودعت المبادرة إلى إقامة حكم محلي واسع الصلاحيات يُعطى فيه للمواطنين حق انتخاب رؤساء المجالس في المديريات والمحافظات، وبناء سلطة قضائية مستقلة وموحدة بما في ذلك المحكمة الدستورية العليا، وإصلاح النظام الانتخابي من خلال اعتماد نظام القائمة النسبية. وفي سياق الخلاف بين الحزب الحاكم والمعارضة حول تشكيل اللجنة العليا للانتخابات قبل الانتخابات الرئاسية، قُدِّمت أولى المبادرات في هذا الشأن[٢] دعت إلى إجراء تعديلات قانونية بما يكفل إعادة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات بتوافق كافة أطراف المنظومة السياسية تعمل على إعادة كتابة السجل الانتخابي والتحضير لانتخابات رئاسية، مع إدخال تعديلات واسعة على قانون السلطة القضائية تُعطي القضاء الاستقلالية المناسبة التي تعزّز من دوره كَحَكَم في مختلف النزاعات التي تنشأ في المجتمع بما في ذلك النزاعات المتصلة بالانتخابات.

وقدمت مبادرة أخرى كبرنامج انتخابي لانتخابات رئاسة الجمهورية[٣]، تضمنت الدعوة إلى قيام نظام اتحادي من أربعة أقاليم يتم فيه تداول السلطة المركزية من رئيس الجمهورية إلى رئيس الحكومة إلى رئيس البرلمان دوريًا بين الأقاليم انتقالياً من أجل كسر الحاجز التاريخي النفسي.

---

[١] محمد عبد الملك المتوكل، "مشروع لمبادرة يمنية للإصلاح السياسي والإداري"، **صحيفة الشورى**، (صنعاء: اتحاد القوى الشعبية)، العدد ٤٧٦، ٣١ مارس ٢٠٠٤م.

[٢] عبد الله الفقيه، "الوفاق أو الحرب"، **صحيفة الوسط**، صحيفة أهلية، (صنعاء) الأربعاء ١٧ مايو ٢٠٠٦م.

[٣] عبد الله سلام الحكيمي، أنظر: <http://alhakimi. com/ppage. php>

وليعتاد الناس على إمكانية التداول السلمي الديمقراطي، وبعدها يتم تكوين السلطات المركزية بالآلية الانتخابية المتفق عليها.

وفي سياق التطورات المحليةوالدولية التي استدعت ضرورة إجراء إصلاحات سياسية ودستورية صدرت عدد من المبادرات تضمنت عدداً من قضايا الإصلاح كالأخذ بمبدأ فصل السلطات، وإعادة النظر في كل من شكل النظام السياسيوشكل الدولة[١].

ج -البرامج الانتخابية في الانتخابات الرئاسية ٢٠٠٦م:

تضمن البرنامج الانتخابي لمرشح الحزب الحاكم علي عبد الله صالح لمنصب الرئيس في الانتخابات الرئاسية في العام ٢٠٠٦م[٢] مقترحات عكست مقررات المؤتمر العام السابع للمؤتمر الشعبي العام، وهي ضرورة إجراء تعديلات دستورية لتعزيز العمل بمبدأ الفصل بين السلطات، وتحديد مدة رئيس الجمهورية بخمس سنوات بدلاً من سبع سنوات، وتشكيل السلطة التشريعية من غرفتين: مجلس النواب، ومجلس الشورى الذي يتم انتخاب أعضائه بطريقة مباشرة، تُمَثّل فيه كافة محافظات الجمهورية بعدد متساو من الأعضاء وتوسيع صلاحياته التشريعية، وتطوير النظام الانتخابي عبر ضمان دورية ونزاهة الانتخابات العامة وكفالة شفافية كافة مراحلها.

في مقابل ذلك جاء برنامج مرشح المعارضة للانتخابات الرئاسية (فيصل بن شملان) متسقاً مع ما جاء في مشروع الإصلاح السياسي لأحزاب اللقاء المشترك من ضرورة إجراء إصلاحات دستورية وقانونية تحقق الفصل بين السلطات، والتوازن بين سلطات الدولة على قاعدةومبدأ لاسلطة إلا بمسؤولية، وضمان آليات فعالة لمساءلة السلطة ومحاسبتها، والأخذ بنظام المجلسين في تكوين السلطة التشريعية من خلال انتخابات حرة ومباشرة لكل منهما، وإصلاح النظام الانتخابي في

---

[١] منها مبادرات كل من عبد الفتاح الحكيمي التي تضمنت إصلاح دستوري يأخذ بشكل مجلس الرئاسة في الحكم ومبدأ فصل السلطات، **صحيفة الشورى**، (صنعاء: اتحاد القوى الشعبية)، العدد (٤٨٣)، ١٩ مايو ٢٠٠٤م، ومبادرة حميد الأحمر المتضمنة إعادة النظر في شكل نظام الحكم من خلال حواروطني وبما يحد من سلطة الفرد ويحقق استقلال القضاء، أنظر: <http://www. arabamericannews. com>، ومبادرة سلطان السامعي حول تقسيم اليمن إلى أقاليم. إضافة إلى مبادرة كل من وزير المواصلات الأسبق صالح عبدالله مشى الذي أكد على ضرورة الإصلاح السياسي وتحديد شكل النظام السياسي، أنظر: <al-tagheer. com/news361. html>، ومبادرة علي سيف حسن، أنظر: <al-tagheer. com/news1908. html>

[٢] البرنامج الانتخابي لمرشح المؤتمر الشعبي العام للرئاسة، ٢٠٠٦م، أنظر:
<http://www. presidentsaleh. gov. ye/shownews. php?lng=ar&act= newsctgryview &_newsctgry=7>

الأخذ بنظام القائمة النسبية، وتعزيز الدور الرقابي للسلطة التشريعية من خلال تخويلها صلاحيات الإقرار والتعديل للموازنة العامة للدولة، وتبعية الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة لمجلس النواب، وضرورة موافقة مجلس الشورى المنتخب على قرارات التعيينات التي تتخذها الحكومة لمحافظ البنك المركزي، وللسفراء، ولكبار المسئولين المدنيين والعسكريين. وإصدار تشريع خاص بالتداول السلمي للسلطة ينظِّم إجراءات نقل السلطة بطريقة سلسة وآمنة وفقاً لنتائج الانتخابات. ولم يفت ذلك البرنامج ضرورة الأخذ باللامركزية المالية والإدارية في أوسع صورها في اعتماد مبدأ الانتخاب لمحافظي المحافظات ومديري المديريات.

٣- الأزمات السياسية ومبادرات الإصلاح السياسي ٢٠٠٧م – ٢٠١٠م:

مثّلت الفترة التي أعقبت انتخابات رئاسة الجمهورية فترة خصبة في إطلاق المبادرات الحزبية الرسمية والفردية، ركزت معظمها على إيجاد حلول للأزمات السياسية التي حدثت خلال الفترة من ٢٠٠٧م -٢٠١٠م، وأبرزها حروب صعدة والاحتجاجات في المحافظات الجنوبية والشرقية.

أ - مبادرة رئيس الجمهورية:

جاءت مبادرة رئيس الجمهورية بمقترحات تعديلات دستورية في سبتمبر ٢٠٠٧م[١]، لتعكس مضامين برنامجه الانتخابي كتقليص مدة رئاسة الجمهورية لخمس سنوات، وتكوين السلطة التشريعية من غرفتين تشريعيتين مدة كل منهما أربع سنوات. وتعد أول مبادرة رسمية تنص على أن يكون شكل النظام السياسي "رئاسيا كاملا". وحول السلطة المحلية نصت المبادرة على استبدال مسماها بالحكم المحلي، على أن يكون رئيس الحكم المحلي في المحافظات والمديريات منتخباً من هيئة الناخبين. وتفردت المبادرة بالنص على إنشاء شرطة محلية في المحافظات، ويكون هناك أمن عام مركزي يمثل كافة المحافظات ويمثل الوطن كله، وتشكيل اللجنة العليا للانتخابات بناءً على ترشيح مجلس القضاء الأعلى لعدد ١٤ شخصاً من القضاة من ذوي الكفاءة والنزاهة، ويتم اختيار سبعة منهم من رئيس الجمهورية ويصدر بهم قرار من قِبَله.

[١] **نص مبادرة الرئيس بمقترحات التعديلات الدستورية**، ٢٠٠٧/٩/٢٤م، موقع الرئيس علي عبد الله صالح، أنظر:
<http://www. presidentsaleh. gov. ye/shownews. php?lng=ar&_nsid=5763&_newsctgry=5>

وقدّم رئيس الجمهورية مشروع التعديلات الدستورية إلى مجلس الشورى لدراستها وإبداء الرأي فيها[١]: تضمن المشروع تكوين السلطة التشريعية (مجلس الأمة) من مجلسين (النواب والشورى) مدة كل منهما أربع سنوات، يتكون الأخير من أعضاء يمثلون المحافظات بالتساوي؛ بحيث يتم انتخاب خمسة أعضاء من كل محافظة عن طريق هيئة ناخبة تتكون من مجموع رئيسوأعضاء المجلس المحلي للمحافظة ورؤساءوأعضاء المجالس المحلية في مديريات المحافظة، ويتولى رئيس الجمهورية تعيين نسبة ٢٥٪ من عدد أعضاء المجلس المنتخبين. وتضمن المشروع الإبقاء على تكوين السلطة التنفيذية من فرعين: رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء، خلافاً لما أوردته المبادرة الرئاسية الصادرة في سبتمبر ٢٠٠٧م من أن يكون النظام السياسي رئاسياً، دون تبرير لهذا التحول. وتضمنت المبادرة نقل المزيد من الصلاحيات إلى هيئات الحكم المحلي في المديريات والمحافظات، وأن تكون للوحدات الإدارية شرطة محلية تتبع المجالس المحلية. وأغفل المشروع انتخاب المحافظين بخلاف ما جاء في البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية.

ب - مبادرات الشخصيات السياسية والاجتماعية:

مع تصاعد الأحداث والاحتجاجات في المحافظات الجنوبية واشتداد الأزمات التي يواجهها النظام السياسي وعجزه عن معالجتها، صدر عدد من المبادرات الفردية عن شخصيات سياسية واجتماعية، تمحورت معظمها حول تغيير شكل الدولة. دعت إحدى تلك المبادرات، التي صدرت في يناير ٢٠٠٨م[٢]، بعد أشهر قليلة من اندلاع الاحتجاجات في المحافظات الجنوبية، إلى تقسيم اليمن إلى أقاليم، كحل للخروج من الأزمة وتجنُّب الحرب والتشظي، وضرورة اعتراف السلطة بالأزمة. واقترحت المبادرة الدعوة لعقد مؤتمروطني في مدينة عدن تحت رعاية رئيس الجمهورية ونائبه تُناقش فيه المسألة الوطنية برمتها للخروج من الأزمات، وإيجاد الحلول لكل الجرائم والسلبيات التي ارتكبت في حق الوطن والمواطنين خلال أعوام الوحدة. وفي هذا السياق، أرتأت إحدى المبادرات في نهاية أبريل ٢٠٠٩م[٣] أن حل الأزمة اليمنية يرتكز على تقسيم إداري جديد يتم بمقتضاه توزيع

[١] ملحق خاص بمشروع التعديلات الدستورية ٢٥ يونيو ٢٠٠٨م، **صحيفة الميثاق**، العدد ١٤٠٧، ٧ يوليو ٢٠٠٨م، **مشروع التعديلات الدستورية** (صنعاء: مؤسسة الثورة للصحافة والطباعة والنشر، تموز/يوليو ٢٠٠٨م).

[٢] سلطان السامعي، ١٤ يناير ٢٠٠٨م، أنظر: **موقع التغييرنت**، <www. al-tagheer. com>

[٣] علي عبد ربه العواضي، **صحيفة النداء**، صحيفة أهلية (صنعاء)، العدد (١٩٤)، ٢٩ أبريل ٢٠٠٩م.

الوظائف القيادية والسيادية وفق معايير تضمن عدم تفرد أية وحدة إدارية بها، وقدمت ثلاثة بدائل للتقسيم الإداري، على أن يتم إنشاء عاصمة سياسية لليمن الموحد في منطقة الجند بمحافظة تعز.

وفي مايو ٢٠٠٩م صدرت مبادرة أخرى لحل الأزمة القائمة، اقترحت في شقها الأول تقسيم البلاد إلى ثلاث مناطق أو أقاليم إدارية كبيرة[١]. ومضت المبادرة بعيداً مع مع تصاعد الأزمات السياسية، إذ دعت في شقها الآخر إلى توسيع رقعة التحرك الشعبي للمطالبة برحيل النظام، على أن تؤول السلطة بشكل انتقالي إلى نائب الرئيس ولمدة لا تزيد عن عامين فقط، يقوم بتشكيل حكومة انتقالية من ممثلين عن القوى الرئيسية الفاعلة في الساحة، وهم الحراك الجنوبي والحزب الاشتراكيوجماعة الحوثيين وأحزاب اللقاء المشترك والمؤتمر الشعبي العام. وفي حالة تعذر انتقال السلطة بشكل سلس إلى الرئيس الانتقالي لسبب أو لآخر يُكتفى بقيام الأطراف الفاعلة التي تولّت تنظيم الحراك الشعبي الشامل والكامل بتشكيل حكومة انتقالية. وفي الحالتين يُحظر على الرئيس الانتقالي وأعضاء الحكومة الانتقالية الترشح لأية انتخابات تجري في ظل تولّيهم السلطة.

وأمام حالة الاستئثار بالسلطة وتركزها بيد رئيس الجمهورية دعا البعض إلى أنه يتوجب على المسكين بالسلطة التضحية ببعض المصالح غير المشروعة وبالتخلي عن الصلاحيات المطلقة للفرد من أجل الحفاظ على الوحدة، وضرورة التخلي عن المركزية والصيغة الاندماجية باعتبارها قد أثبتت فشلها والأخذ بالحكم المحلي الكامل وليس واسع الصلاحيات[٢].

ودعت إحدى المبادرات إلى تغيير شكل الدولة إلى دولة اتحادية باعتبارها الصيغة الملائمة والمناسبة لخصوصية المجتمع اليمني القائم على التنوع والتعدد الاجتماعي والثقافي، وكونه النظام الأقدر على تحقيق مشاركة فعلية وناجحة لكل فئات وشرائح المجتمع اليمني في حكم نفسها بعيداً عن السلطات المفرطة في مركزيتها؛ بحيث يتم إعادة تقسيم البلاد إدارياً إلى أربعة أقاليم أو مناطق كبرى وفق معايير التجانس الثقافي والعادات والتقاليد والتوازن الجغرافي والسكاني والموارد

---

[١] الإقليم الجنوبي: ويتكون من المحافظات الست التي تكوّن منها سابقاً (الشطر الجنوبي)، الإقليم الأوسط: ويتكون من المحافظات " تعز، إب، البيضاء، مأرب، ذمار،الجوف وريمه الإقليم الشمالي: ويتكون من بقية محافظات الشطر الشمالي سابقاً، عبد الله سلام الحكيمي، مبادرة لحل الازمة اليمنية، أنظر: < http://alhakimi. com/MFiles/49. php>، كذلك أنظر: **موقع الوحدوي نت**، <www. alwahdawi. net>، ٢٥ مايو ٢٠٠٩م.

[٢] كلمة محمد سالم باسندوة بملتقى التشاور الوطني، مايو ٢٠٠٩م، أنظر:
<http://www. tashawor. net/news_details. php?lng=arabic&sid=60>

والمنافذ البحرية[١]. ونلاحظ هنا ضبابية في فهم الدولة الفيدرالية، فما هو ضرورة الأخذ بتلك المعايير المذكورة طالما أن تقسيم البلاد لا يعدو أن يكون تقسيماً إدارياً.

ج - أحزاب المعارضة السياسية:

اتجهت أحزاب اللقاء المشترك إلى عقد ملتقى التشاور الوطني في الفترة ٢٠ -٢١م مايو ٢٠٠٩م. ودعا الملتقى إلى ضرورة إجراء حوار وطني لتناول مختلف القضايا والمشكلات الوطنية ليشكّل رافعة تغيير سلمي وإنقاذ وطني يُخرج البلاد من أزماتها. وتم تشكيل اللجنة التحضيرية للحوار الوطني من تسعين عضواً وتشكيل لجان الفئات المجتمعية. ونبّهت وثيقة الحوار الوطني التي أقرّها ملتقى التشاور إلى أن الوطن أمام خيار الفرصة الأخيرة لإنقاذه من الأزمات[٢].

ونتيجة لفشل الحوار بين الحزب الحاكم المؤتمر الشعبي العام وأحزاب اللقاء المشترك حول تنفيذ الإصلاحات السياسية التي تضمنها اتفاق فبراير ٢٠٠٩م[٣]. وبعد شهر من اندلاع الحرب السادسة في صعدة، أعلنت اللجنة التحضيرية للحوار الوطني رؤيتها للإنقاذ الوطني في سبتمبر ٢٠٠٩م[٤]، التي انتهت إلى تشخيص الوضع من أن جذر الأزمة يتلخص في الحكم الفردي المشخصن العائلي والمركزية العصبوية[٥]. وحول الإصلاح السياسي، تضمنت الرؤية الأخذ بالنظام البرلماني، وبناء الدولة الوطنية على اللامركزية من أجل تحقيق الشراكة الوطنية في الحكم والثروة، واعتبرتها الصيغة الممكنة لوضع اليمن موحداً ومستقراً. وطرحت بهذا الخصوص ثلاثة خيارات (الحكم المحلي كما ورد في وثيقة العهد والاتفاق، والفيدرالية، والحكم المحلي كامل الصلاحيات) وأنه سيجري التوافق على الخيار المناسب من خلال الحوار الوطني الموسع. وتبنت الرؤية نظام التمثيل النسبي (القائمة النسبية) كنظام انتخابي بديل، ونصت على وجود مجلسين

---

[١] محمد القاهري وعبد الهادي العزعزي، "تصور لمشروع إنقاذ اليمن من أزماتها"، أنظر: موقع الحوار المتمدن، <http://www. ahewar. org/debat/show. art. asp?aid=200482>

[٢] موقع ملتقى التشاور الوطني، <www. tashawor. net>

[٣] تضمن الاتفاق: إتاحة الفرصة للأحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني لمناقشة التعديلات الدستورية اللازمة لتطوير النظام السياسي والنظام الانتخابي بما في ذلك القائمة النسبية، وتمكين الأحزاب السياسية الممثلة في مجلس النواب من استكمال مناقشة المواضيع التي لم يتفق عليها أثناء إعداد التعديلات على قانون الانتخابات، وإعادة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات وفقاً لما ينص عليه القانون. وقد أسفر الاتفاق عن تعديل الدستور بالتمديد لمجلس النواب عامين إضافيين، مما أدى إلى تأجيل الانتخابات النيابية إلى ٢٧ أبريل ٢٠١١م.

[٤] **مشروع رؤية للإنقاذ الوطني**، مصدر سابق.

[٥] المصدر نفسه.

تشريعين تحت مسمى المجلس الوطني (النواب والشورى) يتم انتخاب المجلس الثاني بالتمثيل المتساوي بين الأقاليم، وعلى أن يكون من ضمن مهام الاجتماع المشترك للمجلسين انتخاب رئيس الجمهورية، ولهما صلاحية إعفائه من منصبه، في إشارة ضمنية إلى النظام البرلماني.

ويبدو أن مبادرة حزب رابطة أبناء اليمن[١] قد استفادت من المبادرات السابقة، إذ عبّرت عن رفضها لمحاولة الانفصال وسيادة قانون القوة. ورأت المبادرة أن مركزية الحكم هي العامل الأساس لكل المشاكل التي تمر بها اليمن. وأن أول أسس الإصلاح السياسي هو نظام الدولة المركّبة القائم على نظام الحكم المحلي الكامل الصلاحيات المنتخبة مجالسه. وتبنت المبادرة نظام المجلسين التشريعيين المنتخبين بنظام الانتخابات بالقائمة النسبية، حيث يتحول الوطن إلى دائرة واحدة بالنسبة لمجلس النواب، وتتحول كل وحدة محلية إلى دائرة واحدة بالنسبة لانتخابات مجلس الشورى وانتخابات المجالس المحلية. كما تبنت المبادرة نظام الحكم الرئاسي بحيث يتم انتخاب الرئيس ونائبه معاً مباشرة من قبل الشعب. وتضمنت المبادرة آلية لتنفيذ مقترحاتها تمثّلت بأن يدعو رئيس الجمهورية لمؤتمر للحوار الوطني يتولّى رئاسته، بحضور ممثلين عن الجامعة العربية ومجلس التعاون لدول الخليج العربي. على أن تكون مهام المؤتمر صياغة مشروع التعديلات الدستورية والقانونية المطلوبة لاستيعاب قضايا الإصلاح السياسي. وعلى أن يتم إجراءات إقرار تلك التعديلات في ظل حكومة وحدة وطنية يرأسها رئيس الجمهورية.

جدول (١) مبادرات الإصلاح السياسي في الفترة ٢٠٠٤م -٢٠١٠م

المبادرة / الفترة	وثيقة حوار وطني	اتفاق سياسي	حزبية	برامج انتخابية رئاسية	مؤتمر عام حزبي	رئاسية	فردية	الإجمالي
١٩٩٤م-٢٠٠٠م	١	-	-	١	-	-	-	٢
٢٠٠١م-٢٠٠٦م	-	-	٢	-	١	-	٨	١١
٢٠٠٧م-٢٠١٠م	-	١	١	٢	-	٢	٥	١١
الإجمالي	١	١	٣	٣	١	٢	١٣	٢٤

من إعداد الباحث.

[١] مبادرة وطنية لحزب رابطة أبناء اليمن، ٨ يونيو ٢٠٠٩م، موقع التغيير نت. ويلاحظ أن معظم النقاط التي وردت في المبادرة تأكيد وتطوير للمشروع الوطني للإصلاح الشامل الذي قدمه حزب الرابطة في ديسمبر ٢٠٠٤م، <www. ray-party. org> , <http://www. al-tagheer. com/news. php?id=9164

ويبين الجدول (١) أن إجمالي مبادرات الإصلاح السياسي التي أُعلنت خلال فترة الدراسة بلغت أربعاً وعشرين مبادرة صادرة عن القوى السياسية في السلطة والمعارضة. وما يثير الانتباه في ذلك عدد المبادرات الفردية الصادرة عن شخصيات سياسيةواجتماعية، وهي تكاد تكون خصوصية يمنية، حيث تجاوز عددها نصف إجمالي المبادرات، إذ بلغت ثلاث عشرة مبادرة.

ويلاحظ أن الفترة من العام ١٩٩٤م -٢٠٠٠م لم يتم الحديث خلالها عن الإصلاحات السياسية سوى في وثيقة حوار وطني في العام ١٩٩٤م تم التنكُّر لها وتجاوزها بإجراء تعديلات دستورية في العام نفسه. إلا أنه لعدم جدية السلطة في إجراء إصلاحات حقيقية تضمن برنامج مرشح المعارضة للانتخابات الرئاسية العديد من المطالب السياسية. كما يلاحظ تزايد عدد مبادرات الإصلاح السياسية وبشكل متساو في الفترة التي تصاعدت فيها الضغوط الدولية ٢٠٠١م - ٢٠٠٥م مع الفترة التي شهدت فيها اليمن العديد من الأزمات السياسية الداخلية ٢٠٠٦م -٢٠١٠م. هذا مع الفارق بأن الفترة الأولى لم تكن من ضمن مطالب تلك المبادرات تغيير شكل الدولة سوى في حالة المبادرات التي صدرت عن شخصيات اجتماعيةوسياسية. في حين أنه في الفترة الثانية كانت المبادرات استجابة للواقع السياسي المتأزم، لذلك جاءت المبادرات الحزبية لتضع خيارات متعددة حول شكل الدولة. وتضمنت المبادرات الفردية التأكيد على ضرورة تغيير شكل الدولة إلى الدولة الاتحادية (الفيدرالية).

ويبين الجدول التالي رقم (٢) القضايا الرئيسية التي وردت في مبادرات الإصلاح السياسي في الفترة ٢٠٠٤ -٢٠١٠م، حيث طالبت معظم المبادرات بأن يكون النظام السياسي برلمانياً. وفي ما يتعلق بالنظام الانتخابي فإن أغلبيتها أكدت على نظام التمثيل النسبي (القائمة النسبية). كما طالبت الكثير من تلك لمبادرات بنظام المجلسين، بحيث يصبح مجلس الشورى المعيَّن غرفة تشريعية ثانية على أن ينتخب أعضاؤه من الشعب مباشرةومنحه صلاحياتواسعة كمجلس أعلى. وفي ما يخص شكل الدولة أكدت معظمها على الدولة البسيطة معوجود حكم محلي واسع الصلاحيات وانتخاب قياداته على مستوى المحافظات والمديريات مباشرة. في حين تبنت مبادرة أحزاب المعارضة السياسية التي صدرت في العام ٢٠٠٩م الفيدرالية كإحدى الخيارات لشكل الدولة، وذهبت بعضها إلى أن الفيدرالية والحكم المحلي الكامل الصلاحيات هو الحل لمشاكل اليمن الناتجة من الحكم المركزي، وتلتقي في ذلك مع المطالب التي قدمتها الشخصيات السياسية والاجتماعية بهذا الشأن.

جدول (2) القضايا الأساسية في مبادرات ومطالب الإصلاح السياسي في الفترة 1999-2010م

المبادرة / الموضوع	المنظار السياسي	وثيقة العهد والاتفاق فبراير 1994م	البرنامج الانتخابي لمرشح المعارضة للرئاسة 1999م	مبادرة الإصلاح السياسي والإداري مارس2004م**	مبادرة اللقاء المشترك نوفمبر 2005م	المؤتمر العام السابع للمؤتمر الشعبي ديسمبر2005م	برنامج مرشح تكتل أحزاب اللقاء المشترك للرئاسة 2006م***	برنامج مرشح الحزب الحاكم للرئاسة 2006م	مبادرة رئيس الجمهورية في التعديلات الدستورية سبتمبر 2007م	شورى التعديلات الدستورية يوليو 2008م	حزب الرابطة يوليو 2009م	وثيقة الاتفاق الوطني (الصيغة التحضيرية) سبتمبر 2009م
شكل الدولة	برلماني	تقسيم إداري جديد للجمهورية من 4-7 وحدات إدارية (مقاطعات/محافظات) تحكم محلي لقدوم على قاعدة الانتخاب المباشر والحد التنسيقي، ويتمتع بصلاحيات إدارية ومالية كاملة	ضمنياً برلماني	حكم محلي واسع الصلاحيات، بانتخاب أعضاءه وقيادات مباشرة بما فيهم المحافظ ومدير المديرية	برلماني	-	ضمنياً برلماني	تطوير أشكال السلطة المحلية بما يكفل التغلب على مشكلات المحافظات والمديريات وتوسيع الصلاحيات	رئاسياً	استبدال مسمى السلطة المحلية بالحكم المحلي والغاء شرطة الحكم المحلي إنشاء شرطة محلية في المحافظات	ضمنياً مختلط	-
السلطة التشريعية	مجلسين	مجلسين يتم التغلب المجلس الشعبي (الشورى) بالتمثيل النسبي وعلى الأقاليم	القائمة النسبية دائرة واحدة لمجلس النواب، كل وحدة محلية دائرة واحدة بالنسبة لمجلس الشورى	مجلسين مدة كل منهما أربع سنوات يتغلب بطريقة غير مباشرة والباقي تعين	مجلسين مدة كل منهما أربع سنوات	مجلسين والتغلب مجلس الشورى بطريقة مباشرة وتوسيع الصلاحيات	مجلسين تنتخب مجلس الشورى انتخاب مباشر من الشعب	تشكيل اللجنة العليا للانتخابات من القضاة	مجلسين تشكيل اللجنة العليا للانتخابات من القضاة	-	القائمة النسبية دائرة واحدة لمجلس النواب، كل وحدة محلية دائرة واحدة بالنسبة لمجلس الشورى	مجلسين يتم التغلب المجلس الشعبي (الشورى) بالتمثيل النسبي وعلى الأقاليم
المنظار الانتخابي	القائمة النسبية	القائمة النسبية	القائمة النسبية	القائمة النسبية	القائمة النسبية	-	القائمة النسبية	القائمة النسبية	القائمة النسبية	القائمة النسبية	القائمة النسبية	القائمة النسبية

* البرنامج الانتخابي لمرشح مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة صالح عبد مقبل الأحمر للعام للحزب الاشتراكي.
** مبادرة د. محمد عبد الملك المتوكل، الكتلي، أولى المبادرات الفردية، تلتها مبادرات أخرى ركزت معظمها على تشكيل الدولة ما بين إعادة التقسيم الإداري والتحول إلى الدولة الفيدرالية.
*** البرنامج الانتخابي لمرشح تكتل أحزاب اللقاء المشترك فيصل بن شملان (مستقل).

ثالثاً: مظاهر الاستجابة لمطالب الإصلاح السياسي

أدت المتغيرات الدولية والداخلية إلى التحول الديمقراطي في اليمن، وإحداث تعديلات دستورية في العامين ١٩٩٤م و٢٠٠١م، بالإضافة إلى عدة تعديلات في قانون الانتخابات اقتضته الضرورة في الأعوام ١٩٩٦م، ١٩٩٩م، ٢٠١٠م. هذا فضلاً عن إصدار قانون المجالس المحلية في العام ٢٠٠٠م الذي جرى تعديله في العام ٢٠٠٨م. وهو ما كانت له تأثيرات انعكست في صلاحيات السلطات الثلاث وطبيعة العلاقة بينها.

١- السلطة التشريعية:

لم تحل السمة الاستبدادية لأنظمة الحكم في شطري اليمن من قيام تلك الأنظمة بإحداث إصلاحات سياسية تدريجية فرضتها المحاكاة والضغوط المحلية والتطور السياسي، فلم يأت يوم تحقيق الوحدة اليمنية عام ١٩٩٠م إلا بوجود مجلسين تشريعيين منتخبين من قبل الشعب، رغم حصر وظائفهما على التشريع دون إمكانية ممارسة وظائفهما الرقابية على السلطة التنفيذية.

وعلى الرغم من الصلاحيات التشريعيةوالرقابية التي منحها دستور الجمهورية اليمنية لمجلس النواب، فإن التعديلات الدستورية في العام ٢٠٠١م قد أضعفت صلاحيته الرقابية بالنص على إعطائه توصيات للحكومة بدلاً من توجيهات قد يترتب عليها سحب الثقة منها. وقضت تلك التعديلات بتوسيع صلاحيات مجلس الشورى، المعيَّن جميع أعضائه من قبل رئيس الجمهورية، ومنها مشاركته لمجلس النواب المنتخب أعضائه مباشرة من الشعب في مناقشة خطط التنمية، وتزكية مرشحي منصب رئاسة الجمهورية وترشيح أعضاء هيئة مكافحة الفساد.

ورغم نص الدستور على الدور الرقابي لمجلس النواب على أداء الحكومة، وهو ما تم تعزيزه في جميع التعديلات التي صدرت على لائحة المجلس في العام ٢٠٠٦م، كاستجابة جزئية لمطالب الإصلاح السياسي فيما يخص السلطة التشريعية، خاصة ما يتعلق بالجوانب الفنية والإجرائية والمادية التي تمكن أعضاءها من ممارسة وظيفتهم الرقابية، إلا أن تلك التعديلات ظلت محدودة الأثر في الممارسة[1] نتيجة الهيمنة المتزايدة للحزب الحاكم على عضوية المجلس خلال الدورات الانتخابية الثلاث، وهو ما يوضحه الجدول رقم (٣).

[1] أنظر: عدنان ياسين المقطري، "العوامل المؤثرة على الدور الرقابي لمجلس النواب اليمني خلال الفترة من ٢٠٠٣ -٢٠١٣م"، **مجلة كلية التجارة والاقتصاد**، العدد(٤٦) سبتمبر ٢٠١٦م (جامعة صنعاء: كلية التجارة والاقتصاد)، ص ١٧٤، ١٧٥.

جدول (٣) عدد مقاعد المؤتمر الشعبي العام

في مجلس النواب في الدورات الانتخابية البرلمانية ١٩٩٣م، ١٩٩٧م، ٢٠٠٣م

الدورة الانتخابية	١٩٩٣م	١٩٩٧م	٢٠٠٣م
عدد المقاعد	١٢٢	١٨٧	٢٢٩
نسبة المقاعد	٪٤١	٪٦٢	٪٧٦
نسبة الأصوات	٪٢٩	٪٤٣	٪٥٧,٨

المصدر: محمد حسين الفرح، **انتخابات اليمن البرلمانية والرئاسية متعددة الأحزاب** (صنعاء: مركز عبادي للدراسات والنشر، ٢٠٠٥)، ص، ١٩١، ١٩٣، ١٩٤، ٢٨٩، ٢٩٢ (بتصرف).

يتضح من الجدول (٣) تزايد عدد المقاعد التي حصل عليها المؤتمر الشعبي العام (الحزب الحاكم) في الانتخابات البرلمانية الثلاث، بلغ أقصاها في انتخابات العام ٢٠٠٣م. وساعدته في ذلك سيطرته على مفاصل السلطة ووسائل الإعلام والمال العام، وطبيعة النظام الانتخابي الفردي (الأغلبية البسيطة). وتلك السيطرة يعكسها الفارق الكبير بين نسبة المقاعد التي بلغت ٧٦٪ ونسبة الأصوات التي حصل عليها التي بلغت ٥٧,٨٪ من أصوات الناخبين[١]. وكان من نتائج ذلك هيمنة الحزب الحاكم على مجلس النواب، ومن ثم التحكم بمجريات العملية التشريعية وإضعاف الدور الرقابي للمجلس على الحكومة. وانعكس ذلك في ضعف دور المعارضة السياسية في استخدام الأدوات الرقابية، حيث لم يصل عدد أعضائها إلى ربع عدد مقاعد المجلس، وأقصى ما يستطيعون ممارسته هو استخدام أداتي السؤال أو الاستجواب اللتان لم تجدا الطريق إلى تحقيق غايتهما الرقابية[٢].

وإزاء هيمنة الحزب الحاكم على السلطة التشريعية، سعت قوى المعارضة السياسية إلى المطالبة بتبني نظام التمثيل النسبي بدلاً من نظام الأغلبية البسيطة الذي كرّس سيطرة الحزب الحاكم على السلطة. ورغم استجابة الأخير من خلال توقيعه مع أحزاب اللقاء المشترك لاتفاق فبراير

[١] إثر الانتخابات الرئاسية في العام ٢٠٠٦م قدمت البعثة الأوربية لمراقبة الانتخابات توصياتها في تقريرها النهائي شملت جميع جوانب العملية الانتخابية "اليمن: التقرير النهائي الانتخابات الرئاسية والمحلية"، (الاتحاد الأوروبي، ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٦م)، ص ٢٧ -٣٢. وقد ذهب الحزب الحاكم لإجراء تعديلات في القانون بشكل منفرد وتضمنت تلك التعديلات تشكيل اللجنة العليا للانتخابات من القضاة، أنظر:
<http://www. ihec. iq/ihecftp/Research-and-Studies/Electronic-Library/59. pdf>

[٢] لم يتمكن مجلس النواب من تقديم طلب سحب الثقة من الحكومة منذ قيام الوحدة حتى آخر فصل تشريعي له في العام ٢٠١٠م بسبب عدم امتلاك المعارضة السياسية النصاب القانوني، وعدم رغبة الحزب الحاكم في محاسبة الحكومة التي منحها الثقة، رغم امتلاكه ما يزيد على ثلاثة أرباع مقاعد المجلس، وهو ما يتيح له سحب الثقة منها أو من أحد وزرائها، أنظر: عدنان ياسين المقطري، مصدر سابق، ص ١٩٨.

في العام ٢٠٠٩م القاضي بتطوير النظام السياسي والنظام الانتخابي بما في ذلك القائمة النسبية، إلا أنه عمل على تجاهلها واتجه بمساعيه للإعداد للانتخابات البرلمانية منفرداً، ووظّف الأغلبية البرلمانية التي يتمتع بها في تمرير تعديلات على قانون الانتخابات، والدفع بإجراء تعديلات دستورية في العام ٢٠١٠م[١]، ولم يكن هناك ما يحول دون أن تأخذ تلك التعديلات طريقها للاستفتاء الشعبي سوى الثورة الشبابية الشعبية السلمية في ١١ فبراير ٢٠١١م[٢].

٢- السلطة التنفيذية:

أ -رئاسة الدولة

اقتضت المرحلة الانتقالية لما بعد الوحدة عام ١٩٩٠م أن تكون رئاسة الجمهورية رئاسة جماعية من خمسة أعضاء. وبموجب المادة الثانية من اتفاق إعلان قيام الجمهورية اليمنية تم تشكيل مجلس الرئاسة من خمسة أعضاء ينتخبون من بينهم، في أول اجتماع، رئيساً لمجلس الرئاسة ونائباً للرئيس[٣]. إلا أنه نتيجة احتدام الصراع السياسي بين شريكي تحقيق الوحدة المؤتمر الشعبي العاموالحزب الاشتراكي اليمني، خاصة بين رئيس مجلس الرئاسة ونائبه أثناء المرحلة الانتقالية، جرت محاولة من قبل الطرفين لمعالجة ما يخص الرئاسة الجماعية وتحديداً وضع الرئيس ونائبه، بسبب تفاقم الأزمة السياسية بينهما وإندلاع حرب ١٩٩٤م التي في إثرها أجريت تعديلات دستورية

---

[١] تضمنت اعتماد نظام الغرفتين التشريعيتين، وانتخاب المحافظين مباشرة من الشعب، وتحديد حصة المرأة في مجلس النواب بـ ٤٤ مقعداً. وفي مقابل خفض مدة ولاية الرئيس من ٧ الى ٥ سنوات ألغت مدة الرئاسة بولايتين اثنتين، وهو ما يعد ضمناً بقاء الرئيس علي عبد صالح في السلطة مدى الحياة. وجاء تبرير ذلك متناقضاً، "بأن تحديد دورات لتداول رئاسة الجمهورية في بلد نام يعتبر قفزاً على الواقع وفي ذات الوقت فإن التداول السلمي لمنصب رئاسة الجمهورية مازال قائماً طالما وملء هذا المنصب يتم عن طريق الانتخاب وصناديق الاقتراع، وهذه الآلية هي التي تعزز هذا التداول وليس تحديد دورات للرئاسة"، أنظر:"نص التعديلات الدستورية المنظورة أمام البرلمان"،
<www. almotamar. net/dostor/87386. htm>

[٢] استمدت الثورة الشبابية الشعبية السلمية أسبابها من عوامل داخلية متمثلة في عجز النظام عن إيجاد حلول للأزمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية، وتأثر اليمنيين بمحيطهم العربي، وتحديداً بانتصار الثورتين التونسية والمصرية. للمزيد حول البدايات الأولى لاندلاع الثورة في اليمن، أنظر: عادل مجاهد الشرجبي، "الكتلة التاريخية لثورة الحرية والتغيير في اليمن من التشكل إلى التفكك"، في: مجموعة مؤلفين، **الربيع العربي: ثورات الخلاص من الاستبداد** (بيروت: الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، تموز/يوليو ٢٠١٣)، ص ١٤٧ - ١٧٨.

[٣] شُكّل أول مجلس رئاسة عن طريق الانتخاب من قبل اجتماع مشترك لهيئة رئاسة المجلسين التشريعيين في الشطري، المادة (٢)، نص اتفاق إعلان الجمهورية اليمنية وتنظيم المرحلة الانتقالية، مرصد البرلمان اليمني، http://www. ypwatch. org/page. php?id=45>

قضت بتحويل الرئاسة الجماعية إلى رئيسونائب. ولم تمس تلك التعديلات الاختصاصات الواسعة لرئيس الجمهورية، ومنحته صلاحية تعيين نائبه.

ورغم ما نصت عليه التعديلات الدستورية من انتخاب رئيس الجمهورية من الشعب بانتخابات تنافسية، وحددت إجراءات الترشح لمنصب الرئاسة، باشتراط أن يحصل المرشح على تزكية ١٠ بالمئة من أعضاء مجلس النواب البالغ عددهم ٣٠١ عضواً، وتحديد مدة الرئاسة بدورتين رئاسيتين، وهو ما يعد تطوراً دستورياً على المستوى العربي مماثل لما حدث في الدستور التونسي حينها، إلا أنه جرى الالتفاف على ذلك بمادة انتقالية بأن يتم انتخاب رئيس الجمهورية وفقاً لدستور ١٩٩١م، مما كان يعني ضمنياً تمديد مدة بقاء رئيس الجمهورية وأن تبدأ الدورتين الرئاسيتين من العام ١٩٩٩م.

ولم يقف الأمر عند ذلك، فقد أُجريت تعديلات دستورية في فبراير من العام ٢٠٠١م، باستفتاء شعبي، تضمنت تمديد ولاية رئيس الجمهورية إلى سبع سنوات بدلاً من خمس سنوات، وهو ما يعني انتهائها في العام ٢٠٠٦م بدلاً من العام ٢٠٠٤م. وتم ذلك بمقايضة مجلس النواب بتمديد مدته إلى ست سنوات بدلاً من أربع سنوات. ومن جانب آخر، خفّضت التعديلات الدستورية النسبة المطلوبة لتزكية مرشح رئاسة الجمهورية من عشرة بالمئة إلى خمسة بالمئة من الأعضاء الحاضرين للاجتماع المشترك لمجلس النواب والشورى المعيّن من قبل رئيس الجمهورية بدلاً من أغلبية أعضاء مجلس النواب، وأن يكون الاجتماع المشترك ملزماً بتزكية ثلاثة أشخاص على الأقل بدلاً من شخصين في دستور ١٩٩٤م. وهي تعديلات كان لها أثر ملموس في تمكين المعارضة السياسية من إنزال مرشح لها في الانتخابات الرئاسية في العام ٢٠٠٦م، بعد أن عجزت عن ذلك في الانتخابات الرئاسية في العام ١٩٩٩م. وفي نهاية المطاف فإن سيطرة الحزب الحاكم على ثلاثة أرباع الدوائر الانتخابية أسهمت في فوز مرشحه بمنصب رئاسة الجمهورية في العام ٢٠٠٦م. ولم يكتف الحزب الحاكم بذلك بل عمل على الالتفاف على مطالب القوى السياسية حول تخفيض مدة رئاسة الجمهورية[١].

[١] تم الدفع بمشروع تعديلات دستورية تضمنت في ظاهرها تقليل فترة رئاسة الجمهورية إلى خمس سنوات بدلاً من سبع سنوات وباطنها التجديد للرئيس السابق من خلال النص في الأحكام الانتقالية "على أن تبدأ من الدورة الحالية"، أنظر: **مشروع التعديلات الدستورية** (صنعاء: مؤسسة الثورة للصحافة والطباعة والنشر، تموز/يوليو ٢٠٠٨م)، بل صرّح رئيس الكتلة البرلمانية للحزب الحاكم في مقابلة تلفزيونية بإلغاء الدورتين الرئاسيتين، بحيث يبقى انتخابه لدورات قادمة أمراً متاحاً دون سقف زمني.

ب - السلطة المحلية:

أفرد دستور دولة الوحدة عام ١٩٩٠م مواداً خاصة بالمجالس المحلية، ونص على أن تكون منتخبة، وأحال تفاصيل ذلك إلى القانون الذي صدر متأخراً في العام ٢٠٠٠م الذي حصر الانتخاب في أعضاء المجالس المحلية بما فيهم أمين المجلس المحلي في المديرية أو المحافظة، وأعطى الحكومة ووزارة الإدارة المحلية صلاحية تعيين رؤساء المجالس المحلية (المحافظين ومدراء المديريات). وجرى تكييف ذلك في التعديلات الدستورية في العام ٢٠٠١م بما يتسق مع نص القانون المخالِف للمادة الدستورية، بحيث أصبحت" يبين القانون طريقة ترشيح وانتخاب واختيار رؤسائها"، وهو ما يتيح المجال للسلطة التنفيذية في التحكم في السلطة المحلية ويفقد الأخيرة الغاية منوجودها في تحقيق اللامركزية المالية والإدارية. وقد تزامنت تلك الانتخابات مع الانتخابات الرئاسية في سبتمبر ٢٠٠٦م، وقد حصل المؤتمر الشعبي العام على ما نسبته ٠٦. ٧٩ بالمئة من إجمالي عدد المقاعد على مستوى المحافظات البالغ عددها ٤٢٥ مقعداً، وما نسبته ٤٤. ٧٤ بالمئة من إجمالي عدد مقاعد المجالس المحلية على مستوى المديريات البالغ عددها ٦٩٠٤ مقاعد[١]، وهي نسبة مقاربة لما حصل عليه من مقاعد مجلس النواب في العام ٢٠٠٣م.

وفي العام ٢٠٠٨م أجرى الحزب الحاكم تعديلات على قانون السلطة المحلية، هدفت إلى التخفيف من الضغوط الدولية، ومثّلت بحد ذاتها استجابة جزئية لمطالب المعارضة السياسية بإصلاح سياسي بانتخاب قيادات المجالس المحلية بالمحافظات مباشرة. إذ عكست تلك التعديلات رغبة الحزب الحاكم في تعزيز سيطرته على المجالس المحلية أن تكون الانتخابات غير مباشرة؛ حيث نص القانون على أن يتم انتخاب محافظ المحافظة بالاقتراع السري من قبل هيئة انتخابية تتكون من المجلس المحلي للمحافظة ومجالس مديريات المحافظة بعد الحصول على تزكية ١٠٪ من الهيئة الانتخابية يمثلون أغلب المديريات المكونة للمحافظة[٢]، وهو ما أكدته الانتخابات التي جرت في ١٧

---

[١] في مقابل ذلك حصلت أحزاب اللقاء المشترك الستة على ما نسبته ١٥. ٠٣ بالمئة، توزعت على كل من حزبي الإصلاح والاشتراكي ١١. ٩٤ بالمئة و ٢. ٥٦ بالمئة على التوالي، وكانت النسبة المتبقية ٠. ٥٣ بالمئة من نصيب الأحزاب الأربعة الأخرى في تكتل اللقاء المشترك، في حين حصلت أحزاب اللقاء المشترك على ما نسبته ١١. ٠٦ بالمئة توزعت على كل من حزبي الإصلاح والاشتراكي (٨. ٤٧ بالمئة و ٢. ٥٩ على التوالي)، ولم تحصل بقية أحزاب تكتل المعارضة على أي مقعد، للمزيد أنظر: اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء، **الانتخابات الرئاسية والمحلية ٢٠٠٦م**، (صنعاء: مطابع التوجيه المعنوي للقوات المسلحة، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧)، ص٢٠٨، ٢٣٣، ٢٧٨.

[٢] "تعديلات قانون السلطة المحلية بصيغته النهائية، ١٦ أبريل ٢٠٠٨م"، أنظر:
<http://www. almotamar. net/pda/56484. htm>

مايو ٢٠٠٨م، كأول انتخابات لمحافظي المحافظات من قبل أعضاء المجالس المحلية المنتخبين على مستوى المحافظات والمديريات والتي يبلغ عدد أعضائها ٧٤٨٤ عضواً قاموا بانتخاب ٢١ محافظاً.

وظهر تأثير سيطرة الحزب الحاكم على معظم مقاعد المجالس المحلية في المديريات والمحافظات في فوز مرشحيه في ١٧ محافظة، وفوز مرشحين مستقلين من أنصاره في ثلاث محافظات[١]، وهو ما أدى إلى تكريس هيمنة الحزب الحاكم على السلطة التنفيذية وعلى المجالس المحلية في المحافظات. ولم يعد هنام معنى لما تضمنه تعديل القانون من حق أعضاء المجالس المحلية، سواء على مستوى المحافظة أو المديرية، في سحب الثقة من رئيس المجلس المحلي[٢]. وهنا يمكن القول إن هدف الحزب الحاكم إجراء انتخابات المحافظين في الأساس هو تهدئة الأوضاع المضطربة وكبح جماح حركة الاحتجاجات في المحافظات الجنوبية والشرقية التي بدأت تطرح مطالب بالانفصال وتقرير المصير والعودة إلى ما قبل الوحدة، خاصة وقد نتج عنها تلك الانتخابات انتخاب محافظين من نفس المحافظات. ولم تلق تعديلات قانون السلطة المحلية قبولاً لدى أحزاب اللقاء المشترك، التي رأتها غير ملبية لمطالب القوى السياسية، وأعلنت مقاطعتها لتلك الانتخابات، وهنا لا يمكن استبعاد أن يكون موقف أحزاب المعارضة السياسية ناشئاً عن عدم مقدرتها على منافسة الحزب الحاكم بسبب تمثيلها الضعيف في مقاعد المجالس المحلية.

وإجمالاً، فإن تلك التعديلات لم تلب مطالب القوى السياسية وما تضمنه برنامج مرشح الحزب الحاكم لانتخابات الرئاسة في العام ٢٠٠٦م، ومبادرة رئيس الجمهورية الخاصة بتعديل الدستور في سبتمبر ٢٠٠٧م التي نصت على أن يكون رئيس الحكم المحلي منتخباً مباشرة من المواطنين[٣].

---

[١] برنامج إدارة الحكم في الدول العربية، أنظر:
<http://www. pogar. org/arabic/countries/theme. aspx?t=3&cid=22>

[٢] حيث نصت تعديلات القانون على حق أغلبية أعضاء المجلس المحلي للمحافظة أن يتقدموا إلى الوزير كتابةً بطلب دعوة أعضاء المجلس المحلي للمحافظة ومجالس المديريات للانعقاد في اجتماع استثنائي للنظر في أمر سحب الثقة من المحافظ، كما نصت على حق لثلث أعضاء المجلس المحلي بالمديرية المستمرة عضويتهم أن يتقدموا إلى المحافظ كتابةً بطلب دعوة المجلس المحلي بالمديرية للانعقاد في اجتماع استثنائي للنظر في أمر سحب الثقة من مدير عام المديرية، "تعديلات قانون الذسلطة المحلية بصيغته النهائية، ١٦ أبريل ٢٠٠٨م"، مصدر سابق.
<http://www. almotamar. net/pda/56484. htm>

[٣] نص مبادرة رئيس الجمهورية بمقترحات التعديلات الدستورية، أنظر:
<http://www. presidentsaleh. gov. ye>

٣- السلطة القضائية:

رغم نص الدستور على أن السلطة القضائية مستقلة مالياً وإدارياً وقضائياً، إلا أن مواد قانون السلطة القضائية والممارسة العملية قد أضعفت استقلالية السلطة القضائية ومكّنت من هيمنة السلطة التنفيذية عليها. وفي هذا الشأن طالبت معظم المبادرات، إن لم نقل جميعها، بضرورة إصلاح السلطة القضائية. وأدت الضغوط الدولية إلى دفع رئيس الجمهورية إلى الاستجابة الجزئية لإجراء إصلاح قضائي تمثّل في تعديل القانون في العام ٢٠٠٦م، حيث تضمنت تخليه عن رئاسته لمجلس القضاء الأعلى. إلا أنه احتفظ بصلاحياته بتعيين أغلب أعضاء المجلس: وزير العدل، رئيس مجلس القضاء الأعلى، رئيس هيئة التفتيش القضائي، أمين عام مجلس القضاء الأعلى، ثلاثة قضاة بدرجة قاضي محكمة استئناف، وأعطى نفسه رئاسة بعض جلساته بصورة استثنائية، وبالتالي لا معنى لتعديل القانون. من ناحية أخرى، فإن تلك التعديلات لم تمس تبعية هيئة التفتيش القضائي لوزير العدل الذي هو أيضاً عضو في مجلس القضاء الأعلى، وهو ما يمثّل انتقاصاً من استقلالية السلطة القضائية ويتعارض مع النصوص الدستورية بهذا الشأن، ويكرّس هيمنة السلطة التنفيذية على السلطة القضائية، ويتيح إمكانية التدخل في شئون العدالة، ويضعف من استقلال القضاة الذين أكد الدستور على استقلالهم في قضائهم.

لقد كان من نتائج المساس باستقلال السلطة القضائية التشكيك في نزاهتها، وانتهاك الحقوق والحريات، وعدم سيادة القانون، والتشكيك في العملية الانتخابية التي كرّست سيطرة الحزب الحاكم على السلطة، حتى اندلعت الثورة الشبابية الشعبية السلمية في ١١ فبراير ٢٠١١م التي خلقت ظروفاً مواتية لرفع دعوى، تضمنت الطعن بعدم دستورية بعض مواد قانون السلطة القضائية[١]. وهو ما قضت به الدائرة الدستورية بالمحكمة العليا، كونها تعد تدخلا من السلطة التنفيذية في عمل السلطة القضائية وإخلال بمبدأ الفصل بين السلطات[٢].

---

[١] دعوى رفعها القاضي عيسى قائد سعيد الثريب عضو نيابة الأمن والبحث بمحافظة عدن وآخرين ضد كل من رئيس مجلس القضاء الأعلى ورئيس مجلس الوزراء ووزير العدل، وبلغ عدد المواد المطعون فيها ٣٤ مادة من قانون السلطة القضائية رقم (١) لسنة ١٩٩١م باعتبارها تمنح رئيس الوزراء ووزير العدل صلاحيات يفترض أن تكون من اختصاصات مجلس القضاء الأعلى. عبد الله الفقيه، **الثورة، الوحدة، الحكومة اليمنية: ١٩٦٢م -٢٠١٦م**، ط٢، (صنعاء: الأمين للنشروالتوزيع، ٢٠١٦م)، ص ١٥٧.

[٢] "الدائرة الدستورية بالمحكمة العليا تقضي بعدم دستورية ٣٤ مادة من قانون السلطة القضائية"، أنظر:
<http://www. ysc. org. ye/body. asp?field=news&id=547>

٤- العلاقة بين السلطات والتداول السلمي للسلطة:

لم تؤد التعديلات الدستورية والقانونية إلى تجسيد مبدأ الفصل بين السلطات، بل العكس من ذلك زادت من هيمنة السلطة التنفيذية على السلطتين التشريعية والقضائية وإضعافهما، وتعزيز صلاحيات رئيس الجمهورية الواسعة، وتحصينه من المساءلة السياسية. وقد ساهمت الأحزاب التي شاركت في السلطة منذ تحقيق الوحدة في إقرار تلك التعديلات وفق مساومات لتحقيق مصالح آنية.

وأدت مساعي القيادة السياسية للاستئثار بالسلطة وتوريثها إلى تهميش أحزاب المعارضة السياسية الممثلة باللقاء المشترك والتي عملت على توسيع تحالفاتها بضم قوى سياسية واجتماعية. وبشكل متواز أجرى الحزب الحاكم حوارات مطولة مع أحزاب المعارضة حول قانون الانتخابات قبل كل عملية انتخابية لكسب الوقت. كما تتصل الحزب الحاكم عن كل الاتفاقات معها، وأبرز مثال على ذلك إجهاضه لمشروع اتفاق بإجراء إصلاحات سياسية في شكل النظام السياسي والنظام الانتخابي الموقع في فبراير ٢٠٠٩م. ومضى قُدُماً نحو إحداث تعديلات في قانون الانتخابات وتعديلات دستورية غايتها التمديد لرئيس الجمهورية وإلغاء المدد الرئاسية والاتجاه نحو إجراء انتخابات برلمانية منفرداً، وهو ما كان في جملته إعاقة لإمكانية تغيير السلطة وتداولها سلمياً، وإجهاض للتجربة الديمقراطية.

الخاتمة

اسهمت المتغيرات الدولية والمحلية في التحول الديمقراطي في اليمن. ومثّلت التطورات الدولية في أواخر الثمانينات وبداية التسعينات من القرن الماضي العامل الرئيس في الانتقال من نظام الحزب الواحد إلى نظام التعددية السياسية والحزبية. وقد جرى ذلك الانتقال بمبادرة من قيادتي الشطرين إدراكاً منها للمتغيرات الدولية واستحالة تحقيق الوحدة اليمنية دون تلازمها بالديمقراطية. وقد عملت تلك القيادات على ضبط مسار التحول الديمقراطي، المحكوم بتقاسم السلطة، بما يحقق مصالحها، وهو ما كان له أثر في حدوث أزمة سياسية بين شريكي تحقيق الوحدة، وبلغت الأزمة ذروتها باندلاع حرب العام ١٩٩٤م والتي حالت دون إحداث إصلاح سياسي حقيقي، إذ كرّست التعديلات دستورية التي اعقبتها مصالح الائتلاف الثاني الحاكم من المؤتمر المؤتمر الشعبي العاموحزب التجمع اليمني للإصلاح الذي تشكّل بعد الحرب. ورغم تأكيد تلك التعديلات على التعددية السياسية والحزبية كركن من أركان النظام السياسي، إلا أنها عززت الصلاحيات الواسعة لرئيس الدولة، وفي نهاية المطاف مكّنت الحزب الحاكم (المؤتمر الشعبي العام) من تعزيز مواقعه في السلطة من خلال مساعيه الحثيثة في تحقيق الأغلبية البرلمانية في جميع الدورات الانتخابية، ومن ثم سيطرته على معظم مقاعد المجالس المحلية واحتفاظه برئاسة الدولة.

وفي مواجهة الحزب الحاكموعدم جديته في إجراء الإصلاحات السياسية التي كان قد وعد بها في مواجهة الضغوط الدولية والداخلية، عملت أحزاب المعارضة على تشكيل تكتل اللقاء المشترك في العام ٢٠٠٣م لتوحيد مواقفها وتعزيز مواقعها في علاقتها بالسلطة. واستثمرت تلك الأحزاب الضغوط الدولية التي تصاعدت منذ أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م في الدفع بمطالبها بالإصلاح السياسي التي لم تعد تقتصر على إجراء إصلاحات في العملية الانتخابية، التي استنفذت كل حواراتها مع الحزب الحاكم، وإنما تعدّت ذلك إلى المطالبة بتغيير النظام الانتخابي إلى نظام التمثيل النسبي، وتغيير النظام السياسي إلى برلماني، وتوسيع صلاحيات المجالس المحلية وانتخاب قياداتها مباشرة. وذهبت بعيداً إلى المطالبة بتغيير شكل الدولة كإحدى الخيارات في التخفيف من المركزية السياسية وكمدخل لإيجاد الحلول للأزمات السياسية والأمنية التيواجهها اليمن في الأعوام الأخيرة من العقد الثاني لتحقيق الوحدة اليمنية. وبموازاة ذلك، اجتهد عدد من الشخصيات السياسيةوالاجتماعية في إطلاق المبادرات، تمحورت معظمها حول تغيير شكل الدولة من الدولة البسيطة إلى الشكل الاتحادي.

وبالرغم من تبنّي الحزب الحاكم لكثير من مضامين تلك المبادرات؛ حيث أطلق عدداً من المبادرات في مناسبات عدة، إلا أنه عمل على الالتفاف عليها بإجراء إصلاحات سياسية تصب في مصلحته وتحقق غايته في البقاء بالسلطة والاستئثار بها، هَدَفَ منورائها إلى تخفيف الضغوط الدولية، ونيل رضا المجتمع الدولي في إجراء الانتخابات الرئاسية الثانية في العام ٢٠٠٦م، كأقصى ما يستطيع أن يذهب إليه النظام السياسي في الحفاظ على الشكل الديمقراطي، وهي الانتخابات التي تصاعدت الأزمات السياسية في إثرها واتسعت دائرة المعارضة السياسية المطالبة بالإصلاح السياسي.

وإجمالاً، فإذا كان التحول الديمقراطي والاستجابة الجزئية من الحزب الحاكم في إجراء إصلاحات سياسية قد أحدثت تراكماً في الممارسة الديمقراطية وفي وجود مؤسسات منتخبة، إلا أنها لم تحقق الغاية من التحول الديمقراطي في تحقيق تداول سلمي للسلطة، وإنما عززت من سيطرة الحزب الحاكم على السلطة والتحكم بمفاصلها، وكرّست هيمنة السلطة التنفيذية على السلطتين القضائية والتشريعية، وضعف الأخيرة في ممارسة دورها الرقابي على الحكومة، وأسفرت عن تعددية سياسية مقيَّدة ومعارضة ضعيفة لا تقوى على ممارسة الضغوط على الحاكم للاستجابة لتحقيق مطالبها في الإصلاح السياسي.

ومع إمعان الحزب الحاكم لإجراء تعديلات على قانون الانتخابات، والبدء في إجراء تعديلات دستورية، تكرِّس هيمنته على السلطة وبقاؤه فيها، وتجعل التغيير السلمي للسلطة في حكم المستحيل، وسعيه نحو عقد انتخابات برلمانية منفرداً، كان اليمنيون مع موعد مع ثورة شبابية شعبية سلمية في العام ٢٠١١م، وحينها فإن إطلاق النظام لمبادرته حول الإصلاح السياسي لم تعد تلقى قبول، بعد أن عجز النظام السياسي عن التكيف مع بيئته الداخلية والخارجية والمحافظة على استقراره وبقائه، وتجاوزته الثورة بمطلب إسقاط النظام. وكان من نتائج تلك الثورة استيعاب كافة قضايا الإصلاح السياسي في مخرجات ووثيقة مؤتمر الحوار الوطني الشامل الذي بدأت أولى جلساته في ١٨ مارس ٢٠١٣واختتم أعماله في ٢٥ يناير ٢٠١٤.

المراجع

١ . أحمد الشرعبي، سعيد أحمد الجناحي (محرران)، **اليمن: الدورة الانتخابية** الكاملة، (صنعاء: المركز العام للدراسات والبحوث والإصدار).

٢ . أحمد ثابت، "الإصلاح السياسي في العالم الثالث، "في: علي الدين هلال دسوقي ومحمود إسماعيل محمد (محرران)، **اتجاهات حديثة في علم السياسة**، (القاهرة: المجلس الأعلى للجامعات: اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة، ١٩٩٩).

٣ . **التقرير الاستراتيجي اليمني ٢٠١٠م**، (صنعاء: المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، ب. ت).

٤ . الجمهورية اليمنية، مؤتمر الحوار الوطني الشامل، و**ثيقة الحوار الوطني الشامل**، (صنعاء، ٢٠١٣ - ٢٠١٤م).

٥ . اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء، **الانتخابات الرئاسية والمحلية ٢٠٠٦م**، (صنعاء: مطابع التوجيه المعنوي للقوات المسلحة، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧)م.

٦ . بكيل أحمد الزنداني، **عقيد بوش والشرق الأوسط الكبير: الحرب على الإرهاب وتشجيع الديمقراطية**، (القاهرة: مؤسسة أروقة للدراسات والترجمة والنشر، ٢٠١٢م).

٧ . بلقيس أحمد منصور أبو أصبع، "الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي في اليمن: ١٩٩١ – ٢٠٠١م"، رسالة دكتوراه غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصادوالعلوم السياسية، ٢٠٠٣م).

٨ . ثناء فؤاد عبد الله، "الإصلاح السياسي: خبرات عربية: مصر دراسة حالة، " **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد ١٢ (بيروت: الجمعية العربية للعلوم السياسية، خريف، ٢٠٠٦م)، ص٩ -٣٦.

٩ . حسن أبو طالب، **الوحدة اليمنية: دراسات في عمليات التحول من التشطير إلى الوحدة**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، يناير ١٩٩٤م).

١٠ .حسنين توفيق إبراهيم، **النظام الدولي الجديد: قضايا وتساؤلات**، (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢م).

١١ ._____، **الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية العربية**، حوليات الأداب والعلوم الاجتماعية، رقم ٢٣، (جامعة الكويت: مجلس النشر العلمي، ٢٠٠٢ -٢٠٠٣م).

١٢ .خميس دهام حميد، "التحديث والإصلاح في الوطن العربي، " **مجلة مداد الآداب،** العدد (٤)، (الجامعة العراقية: كلية الآداب، ٢٠١١م).

١٣ .سارة فيليبس، **تقييم الإصلاح السياسي في اليمن**، (واشنطن: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، فبراير/شباط ٢٠٠٧م).

١٤ .سالي سامي (تقديم)، **آفاق الإصلاح السياسي في العالم العربي**، (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠١٠م).

١٥ .سعيد الجناحي، **الحركة الوطنية اليمنية من الثورة إلى التعددية**، (عدن: مركز الأمل للدراسات والنشر، ١٩٩٢م).

١٦ . سعود محمد ناصر الشاوش، "تجربة الإصلاح السياسي في اليمن: ١٩٩٠ -٢٠٠٤م، رسالة دكتوراه غير منشورة، (قسم العلوم السياسية والإدارة العامة، كلية التجارة، جامعة أسيوط، ٢٠٠٨م).

١٧ .صامويل هنتجتون، **الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**، ترجمة عبد الوهاب علوب، (القاهرة: دار سعاد الصباح، ١٩٩٣م).

١٨ . صالح بن محمد الخثلان، "السياق الدولي للإصلاح السياسي في الوطن العربي، " **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد ١٩ (بيروت: الجمعية العربية للعلوم السياسية، صيف ٢٠٠٨م)، ص١٢٧ -١٤٢.

١٩ .طارق أحمد المنصوب، "الإصلاح السياسي في المجتمع العربي بين الضرورة الداخلية والضغوط الخارجية، "**مجلة العلوم الاجتماعية**، المجلد ٣٦، العدد (١)، (جامعة الكويت: مجلس النشر العلمي، ٢٠٠٨م)، ص ١٠٣ -١٣٦.

٢٠ .عبد الله الفقيه، "التكتل على قاعدة الديمقراطية في الجمهورية اليمنية (١٩٩٠ – ٢٠٠٩م) المحاولات، المعوقات، والشروط المطلوبة"، **المستقبل العربي**، العدد ٣٧٣ (آذار/مارس ٢٠١٠م).

٢١. _____، **الثورة، الوحدة، الحكومة اليمنية: ١٩٦٢ -٢٠١٦م**، ط٢، (صنعاء: الأمين للنشر والتوزيع، ٢٠١٦م).

٢٢. عبد الله منصور فراص حبيش، "تأثير العامل الخارجي على قضايا الإصلاح السياسي اليمني للفترة ٢٠٠١ - ٢٠٠٨م"، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة أسيوط، ٢٠١٠م).

٢٣. عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، الجزء الأول، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ب. ت).

٢٤. عدنان ياسين المقطري، "العوامل المؤثرة على الدور الرقابي لمجلس النواب اليمني خلال الفترة ٢٠٠٣ –٢٠١٣م"، **مجلة كلية التجارة والاقتصاد**، العدد (٤٦) سبتمبر ٢٠١٦م، (جامعة صنعاء: كلية التجارة والاقتصاد)، ص ١٥٥ -٢١٠.

٢٥. فتحي بولعراس، "الإصلاحات السياسية في الجزائر بين استراتيجيات البقاء ومنطق التغيير، " **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد ٣٥ (بيروت: الجمعية العربية للعلوم السياسية، صيف ٢٠١٢م)، ص ٩ -٢٢.

٢٦. فيصل سعيد قاسم حمود المخلافي، "المجتمع المدني والتحول الديمقراطي: ١٩٩٠ –٢٠٠٦م"، رسالة دكتوراه غير منشورة (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١٠م).

٢٧. مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة، **البرنامج الانتخابي لمرشح مجلس التنسيق للانتخابات الرئاسية**، (صنعاء: سبتمبر ١٩٩٩م، ب.ن، ب. ت).

٢٨. مجموعة مؤلفين، **الربيع العربي: ثورات الخلاص من الاستبداد** (بيروت: الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، تموز/يوليو ٢٠١٣م).

٢٩. محمد أحمد علي، **التغيير، الإصلاح الديمقراطي في اليمن: ضروراته معوقاته**، (صنعاء: الآفاق للطباعة والنشر، ٢٠١١م).

٣٠. محمد حسين الفرح، **انتخابات اليمن البرلمانية والرئاسية متعددة الأحزاب**، (صنعاء: مركز عبادي للدراسات والنشر، ٢٠٠٥م).

١ ٣ .محمد محسن ناجي الظاهري، "القبيلة والتعددية السياسية في اليمن: ١٩٩٠ - ١٩٩٧م"، رسالة دكتوراه غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصادوالعلوم السياسية، ٢٠٠٣م).

٢ ٣ .مسلم بابا عربي، "محاولة تأصيل مفهوم الإصلاح السياسي العربي"، **دفاتر السياسة والقانون**، العدد ٩، (الجزائر: جامعة قاصدي مرباح، جوان ٢٠١٣م)، ص ٢٣٣ -٢٤٨.

٣ ٣ . **مشروع التعديلات الدستورية**، (صنعاء: مؤسسة الثورة للصحافة والطباعة والنشر، تموز/يوليو ٢٠٠٨م).

٤ ٣ .**مشروع اللقاء المشترك للإصلاح السياسي الوطني**، (صنعاء: ب ن، ب ت).

٥ ٣ .**وثيقة العهد والاتفاق**، الصادرة عن أطراف حوار القوى السياسية لبناء الدولة اليمنية الحديثة ١٨ يناير ١٩٩٤م، (عدن: منشورات الثوري، مطابع اليمن، ١٩٩٤م)

د/ صلاح ياسين المقطري

كلية التجارة والاقتصاد

المقدمة

أثار العائد الذي يحصل عليه مالك الأرض (الريع) جدلاً واسعاً في تاريخ الاقتصاد السياسي. وعادت فكرة الريع إلى جذب الاهتمام كأداة للتحليل الاقتصادي والاجتماعي خاصة مع ظهور النفط وبروز الدول النفطية.

إن فكرة الريع تتمثل بحصول بعض الأفراد أو الدول على دخول تفوق كثيراً المجهود الذي بُذِل لإنتاجها نتيجة مزايا طبيعية أو تفضيلية (هبة من الطبيعية[٧٧] أو بسبب قيود فعلية أو قانونية). وبذلك ارتبط الريع بعنصر الإنتاج الأساسي لسلعة لها طابع استراتيجي ثابت (أي عديم المرونة).

حديثاً لم يعد يُقصد بالريع عائد عنصر الأرض،وإنما الوظيفة أو السلوك الاجتماعي لفرد أو لفئة تحصل على دخول دون جهد أو تضحية، وبذلك تُكْسَب تلك الدخول نتيجة مزايا طبيعية أو تفضيلية أو فعلية أو قانونية أو من دخول وجهود وتضحيات الآخرين أو من الفساد. بل إن البعض اعتبر تلك الدخول تؤدي إلى السكون (الخمول) الإنتاجي.

ولم يسبق التعرض للاقتصاد الريعي في اليمن من قبل الباحثين، باستثناء بعض الإشارات أهمها: دراسة[٧٨] تطرقت لحالة الجمهورية العربية اليمنية كنموذج للدولة نصف الريعية التي تعتمد بصفة أساسية على تحويلات العاملين في الخارج وعلى تدفقات المساعدات من جاراتها العربية النفطية. ومقالات صحفية[٧٩] أشارت إلى أن النظام (في الشمال) اعتمد كلية على مصادر التمويل الخارجي في تمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فتحول الاقتصاد من اقتصاد إنتاجي إلى اقتصاد ريعي يقوم على المضاربة والسمسرة والعمولات والصفقات. ونشوء رأسمالية ريعية هلامية، ازدهرت

---

[٧٧] Alfred .Marshall, "Principles of Economics" (8th ed.) 1920 .Indiana: The Online Library of Liberty-Aprojct of Library Fund, Inc .،2011, P.51,363-378.

[٧٨] محمود عبدالفضيل، "السلوك والاداء الاقتصادي للدول النفطية الريعية في المنطقة العربية"، المستقبل العربي، العدد ١٠٣، (سبتمبر١٩٨٧)، ص ٩٤ -١٠٥.

[٧٩] عبدالرحمن بني غازي، "الاقتصاد السياسي للفساد"، الايام، صحيفة أهلية، ١٩٩١/٩/٤م، الاقتصاد السياسي للتضخم، الثوري ، صحيفة أهلية، ١٩٩٩/١٠/٧م.

بعد الوحدة (١٩٩٠م)، تعيش على هامش العملية الإنتاجية مستغلة مراكز السلطة والنفوذ ووشائج القربى وعلاقات الجوار وثقافة الفساد. في حين تناولت أخرى[٨٠] الريع في العالم العربي بشكل عام ومنها اليمن، وأكدت ارتباط كل من الريع واستبداد الحاكم وعشيرته -النظام الريعي الرعوي - وتناقضها مع الديمقراطية والدولة المدنية. وورقة عمل[٨١] خلصت إلى أن الاقتصاد الريعي لعب دوراً ما في ظهور حُكم القلة وفي إعاقة نمو الدولة لمساعدته في ظهور الجماعات الفاعلة غير الرسمية.

مشكلة الدراسة:

نظراً لعدم وجود دراسة علمية حول الاقتصاد الريعي في اليمن، فقد تطلب الأمر دراسته، ومعرفة الأسباب التي كرست الاتجاه نحو "النشاط الريعي" بدلاً عن الإنتاجي، وأسباب الاستمرار في الاعتماد على نفس الموارد "المصادر الخارجية" الريعية، والداخلية وارتباطها بالفساد والنظام السياسي وثقافة المجتمع.

فهل يتزايد النشاط الريعي في اليمن ويرتبط بالفساد باضطراد مع مرور الزمن؟ هل الريع يولّد الفساد؟ أم العكس ! وما هي طبيعة العلاقة بينهما؟ وهل للنظام السياسي وثقافة المجتمع علاقة بهما؟ وما هي أهم تداعيات العلاقة بين الريع والفساد ؟

فرضيات الدراسة:

- يتجه الاقتصاد اليمني نحو النشاط الريعي بدلاً عن الإنتاجي وتتنوع مصادر الريع أكثر فأكثر.
- هناك علاقة وثيقة بين الريع والفساد والنظام السياسي وثقافة المجتمع أحدثت تداعيات سلبية على الاقتصاد الوطني.

منهجية الدراسة:

المنهج الوصفي التحليلي والأسلوب الاستقرائي والاستنباطي واستخدام الاستنتاج المنطقي من خلال تحليل مشكلة الدراسة وأبعادها.

نطاق وحدود الدراسة: تبدأ في عام ١٩٩٠م وحتى العام ٢٠١٣م.

---

[٨٠] أبو بكر السقاف، "اخر خطوط الدفاع عن النظام الريعي الرعوي"، الثوري، صحيفة أهلية، ٢٠٠٣/١٢/٢٥م، "الديمقراطية والدولة الريعية"، النداء، صحيفة أهلية، ٢٠٠٧/٩/٩م، "اسطورة الاستثمار في الدولة الريعية"، "القضية الكبرى الغائبة: الدولة المدنية"، ٢٠٠٧/٩/٢٨م. <https://www.facebook.com/abubakerassakaf/posts/1185402324841215> ،صفحة أ.د.ابو بكر السقاف، المنشورات.

[٨١] عبدالله الفقيه، "الاقتصاد السياسي ودوره في تشكيل الجماعات الفاعلة"، في شفيق شقير (المحرر)، الفاعلون غير الرسميين في اليمن: أسباب التشكل وسبل المعالجة، مركز الجزيرة للدراسات، سلسلة التقارير المعمقة ٣ الدوحة ، أبريل ٢٠١٠م، ، ص ٢٠ -٣٦.

تقسيم الدراسة:

تتناول الدراسة أولاً تطور مفهوم الريع عند المفكرين بمختلف مدارسهم، وكرست في ثانياً أهم السمات والمظاهر والمصادر للاقتصاد الريعي في اليمن، وثالثا لتبيان جدلية العلاقة بين الريع والفساد وعلاقتهما بالنظام السياسي وثقافة المجتمع، وأبرز التداعيات.

أولاً : مفهوم الريع وتطوره

١ . تطور مفهوم الريع في المدارس الفكرية:

شغل الريع اهتمام الاقتصاديين منذ وقت بعيد ، حيث وجدت الدولة مصدرها الرئيسي في الضرائب التي تفرضها على النشاط الزراعي، وبذلك ظهر مفهوم الريع وعلاقته بالضريبة ، وأوضح وليام بتي (William Petty) أن الريع يمثل الفائض المتحقق في الإنتاج الزراعي، وميّز بين نوعين للريع، "ريع الأرض الطبيعي الأصيل وحدده بتجاوز فائض إنتاج نفقات المحصول (ريع الذرة)، وريع النقود والذي يقاس بصافي مقدار الفضة لرجل عامل في ملكيته لنفس الفترة كمزارع"[٨٢].

كما صوّر الطبيعيون، (Francois Quesnay و Richard Cantillion)، الريع في علاقته بالطبيعة أو بالعمل الزراعي الوحيد الذي تجعله الطبيعة منتجاً. ويتمثل الريع في كل الناتج الصافي الذي تنتجه الطبقة المنتجة وتستولي عليه الطبقة المالكة بفضل ملكيتها للأرض. و"في القطاع الزراعي يدفع المزارع ريعاً لاستخدامه للأرض، وريعاً آخر يدفعه للعمل ورأس المال والمواد الخام، بينما الريع الثالث يتمثل بالمتبقي ويكسبه المزارع ، أو الريع الذي يمثل الدخل الصافي."[٨٣].

ويعتبر آدم سميث (Adam Smith) الريع السعر الذي يُدفع لاستعمال الأرض، وهو بالطبيعة سعر احتكار. وفرّق بينه وبين الدخول الأخرى، الأجور والأرباح، فيرى "أن الريع يدخل في تشكيل الأسعار بصورة تختلف عن الأجور والأرباح في حين ارتفاع أو انخفاض الأجور والأرباح تعتبر سبباً لارتفاع أو لانخفاض الأسعار، فإن ارتفاع أو انخفاض الريع يعتبر نتيجة لارتفاع أو انخفاض الأسعار"[٨٤]. وبذلك تطرّق إلى علاقة الريع بالقيمة أو السعر نتيجة لما أثارته عملية تراكم

---

[٨٢] Victoria Correa Merlassino, "The Economic Writing of Sir William Petty (1623-1687)", Economic e-Translation into frop European Languages, P. 3.

[٨٣] Renolds Larry, "The Physiocrats: An outline "The Economists" (Mid Eighteenth Century)", History of Economics Thought ،2000, p. 5.

[٨٤] Adam Smith, "An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nation", Books I, II, III, IV, V, MetaLibri Digital Library, Lausanne, 29th May2007, Ch.V, pp. 31-33, Ch. VI, pp. 43-46, Ch. VII, pp. 47-54, Ch. XI, pp. 117-142.

رأس المال، وخاصة رأس المال الصناعي، وحروب نابليون التي أدت إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية[٨٥] وزيادة النصيب النسبي للريع العقاري على حساب الدخول الأخرى وخاصة الربح.

ويصوّر ريكاردو (Ricardo) الريع وعلاقته بخصوبة الأرض. ويعرضه في إطار العلاقة بين ملاك الأراضي والطبقتين الرأسمالية والعاملة أثناء عملية تراكم رأس المال للتعرض على أثر وجود الملكية العقارية، وبما تحصل عليه من ريع، على النصيب النسبي للربح، من خلال الأجور في تأثرها بأسعار المواد الغذائية التي تنتجها الزراعة.

وبذلك فالريع عند ريكاردو ذلك الجزء من ناتج الأرض الذي يُدفع لصاحب الأرض لكي يكون له الحق في استغلال القدرات المنتجة الاصلية للتربة، وهي قدرات غير قابلة للفناء كما يؤكد أن المناجم شأنها شأن الأرض تدفع ريعا لاصحابها.

ويفرق ريكاردو بين الريع المطلق والريع الفرقي. فالدخل المرتبط باستغلال الأرض، يُدفع للمالك لأن الأرض محدودة المساحة، أي أن عرض الأرض ثابت، وهذا الريع المطلق، أما الريع الفرقي فيُقصد به الفرق بين الدخل (دخل مالك الأرض) المرتبط باستغلال أرضه والدخل المرتبط باستغلال أرض أخرى أقل إنتاجية من الأولى (إما لأن تربة الثانية أقل خصوبة أو لأنها أبعد عن السوق).[٨٦]

وقد اعتبر مالتوس (Maltus) الريع من أهم مصادر الثروة القومية، وارجع الريع إلى ندرة أو جودة الأرض والاحتكار[٨٧]، وبلور نظرية للريع العقاري والزراعي تلازماً مع نظريته حول السكان والموارد الزراعية.[٨٨]

---

[٨٥] خاصة الذرة (القمح) كون هذه السلعة استراتيجية، صدرت قوانين الحماية، وبسبب حصار نابليون لبريطانيا تم وقف استيرادها مما زاد من أرباح أصحاب الأراضي الزراعية. وحال انتهاء الحصار تخوف أصحاب الأراضي من انخفاض أسعاره، وسعوا إلى سن قوانين تحمي أصحاب الأراضي الزراعية وساهمت هذه القوانين في تكوين ثروات للملاك عبر الأرباح والتي تمثل ريعاً خالصاً. زياد حافظ [وآخرون]، البنية الاقتصادية في الأقطار العربية وأخلاقيات المجتمع، (بيروت: المنظمة العربية لمكافحة الفساد، أبريل ٢٠٠٩م)، ص ٤٧و ٤٨.

[٨٦] David Ricardo, "On The Principales of Political Economy and Taxation", .Kitchener, Ontario, Canada Batoche Books, 3th Ed., 2001, P. 39- 53.

[٨٧] Tomas Maltus, "An Inquiry Into The Nature and Progress of Rent, and The Principles by which it is regulated", .London: printed for Johon Murray: Albemarle street, 1815, P.10-12.

[٨٨] زياد حافظ [وآخرون]، البنية الاقتصادية ..... ، مرجع سابق، ص ٤٦و٤٧.

وبيّن جون ستيوارت ميل (J. S. Mill) أن الريع يأتي نتيجة احتكار طبيعي، وبذلك فالريع للأرض الأكثرجودة تتجاوز تلك الأسوأ ، وربط الريع بالقيمة ، وأكد "بأنها مع ذلك لاتشكل جزءاً من تكلفة الإنتاج الذي يحدد فيه الإنتاج الزراعي" ، وباختصار " تساوي المنافع لمختلف رأس مال العمل الزراعي، بتمكين صاحب الأرض ليحصل على مكاسب فائقة عرضية تفوق المزايا الطبيعية".[٨٩]

أما كارل ماركس (Karl Marx) فيرى الريع في علاقته المباشرة بالملكية الخاصة للأرض نتيجة احتكار طبقة اجتماعية معينة لها. فمالك الأرض يحصل على الريع بوصفه المالك القانوني للأرض نتيجة استخدامها. فهو يمثل فائض القيمة الذي ينتج في الزراعة ، ويمثّل شيئاً فوق متوسط معدل فائض القيمة الذي يتوقع المزارع الرأسمالي، شأنه في ذلك شأن أي رأسمالي، الحصول عليه من استخدامه لرأس ماله.[٩٠]

ويسحب جون كينز (Keynes) فكرة الطبيعة الريعية على الجزء من رأس المال الذي لايستخدمه صاحبه في زيادة الطاقة الإنتاجية في المجتمع وإنما في المضاربة في امتلاك ما يوجد فعلاً من وسائل إنتاج للحصول على فائدة تمثل دخلاً للرأسمالي.

"إن الفائدة اليوم لا تقابل أية تضحية حقيقية وهي في ذلك شبيهة بريع الأرض. فمالك رأس المال يستطيع أن يحصل على الفائدة لأن رأس المال نادر، تماماً كصاحب الأرض الذي يحصل على الريع لأن الأرض نادرة"[٩١].

وتجدر الإشارة أن المفكرين الكلاسيك أدانوا الريع ليس من وجهة نظر أخلاقية فحسب بل لأنه يرفع الأسعار فيعمل على تشوه السوق وتكاليف الأسعار. كما ان العمل يمثل أساس القيمة ، حيث يرى ماكس فيبر (Max Weber) بأهمية دور العوامل الثقافية (عند البروتستانتية) المتعلقة

□□J. S. Mill, Johon Stuart Mill, "Principles of Political Economy", New York : The Project Gutenberg EBook ، 1885, 2009, p. 327.

□□ Karl Marx, "Capital" Vol. III .Moscow. On-Line Version: Marxise.org1999, Vol. III part VI, Ch 37-47, p. 460-582.

□□ Johon Maynard Keynes, "The General Theory of Employment, Intrest and Money", Adelaide: By Steven Thomas for University of Adelaide Library Elctronic Texts Collection ،2003 , P. 63, 124, 140, 164, 167, 183, 237.

بالعمل والذي يمثل وسيلة الخلاص في الدنيا والآخرة[٩٢] في الإنجاز والتحول الذي حدث للاقتصادات الرأسمالية. بينما يراها البعض على أنها تبرير لفرض الضرائب على طبقة ملاك الاراضي[٩٣] حيث يحصلون على الدخول دون عمل بحسب مايكل هدسون، في مقالته: حاول آدم سميث وريكاردو وجون ستيوارت ميل وهنري جورج تبرير نظرية الريع لفرض الضرائب على أصحاب الأملاك العقارية الذين يجنون دخلاً دون مجهود.[٩٤] ونلحظ أيضاً أن هناك شبه إجماع في تلك الحقبة لمعارضة الريع وأصحاب الريع، باستثناء مالتس، حيث استند لما أورده سميث أنها تمثل أهم جزء للثروة القومية. وبذلك اجتمعت التيارات الاقتصادية الليبرالية والراديكالية على انتقاد ظاهرة الريع والدور الاجتماعي لأصحاب الريع باعتبارهم عناصر غير منتجة، بل وربما غير اجتماعية لمشاركتها في ثمار الناتج دون أن يكون لهم دور مقبول في تحقيق هذا الناتج.[٩٥]

ومع تبلور الاتجاه الفكري الذي يدين الريع والطبقات الريعية يتغير موقف الفكر البرجوازي من الريع ومن طبقة ملاك الأراضي نتيجة تبلور الفكر النيوكلاسيك، حيث يغيب دور الأرض في الفكر الاقتصادي الحديث، فالأرباح الراسمالية أصبحت الوجه الحديث للريع . وبيّن جوفنز (Jovons) أن الأجور، أي عائد العمل، هي أثر لقيمة الناتج وليس سبباً لها.[٩٦] وتقوم نظرة الحديين على العلاقة بين الفرد والأشياء النادرة، أي السلع، وترتكز على فكرتي عنصر الإنتاج والتوازن ويتم عندها تحديد أسعار السلع وخدمات عناصر الإنتاج ومنها الأرض ومن ثم الريع عند وضع التوازن. ويشير جوفنز إلى أن أول من اكتشف نظرية الريع كان جيمس اندرسون (James Anderson) حيث نُشر له في عام ١٩٧٧ "بحث في طبيعة قوانين الذرة، مع نظرة إلى مسودة القانون الجديد المقدمة لاسكتلندا"[٩٧]. فالأرض مال اقتصادي شأنها في ذلك شأن الأموال الأخرى، لأنها نافعة ونادرة. وسعر أي مال هو نتيجة استعماله، ومن ثم يكون للأرض سعر (أي

□□ Max. Weber, "Protostantism and the Sprit of capitalis", published in the Taylor & Francis e-Library, 2005 Routledge London, New York. P. 7-21.

[٩٣] محمد دويدار، الاتجاه الريعي للاقتصاد المصري ١٩٥٠ -١٩٨٠، الاسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٨٣،ص ٧ -١٧، زياد حافظ [وآخرون]، "البنية الاقتصادية ...."، مرجع سابق، ص٥٠.

□□ Michael Hudson, "Henry George's Political Critics",American Journal of Economics and Sociology, Vol. 67, No. 1 (January, 2008), p. 2.

[٩٥] حازم الببلاوي، "الدولة الريعية في الوطن العربي"، المستقبل العربي، العدد ١٠٣، (سبتمبر، ١٩٨٧)، ص ٦٦.

□□ W. S. Jovons, "Théorie d'economie politique" , Translated, Girard V & .Biere E. Barrault H. E & . Alfassa H .Paris.١٩٠٩ ، P. 210-221.

□□Ibid, P.210.□

لخدمة الأرض كعنصر إنتاج) يسمى الريع. وهو يتحدد بتوافق الطلب على الأرض مع عرضها في سوق الأرض.[٩٨]

وبذلك تختفي إدانة الملكية العقارية لدى المفكرين النيوكلاسيك. ويحظى ريع الأرض لديهم بنفس المكانة التي تتمتع بها غيره من الدخول حيث تعمم فكرة الريع لتغطي كل عائد يحصل عليها عنصر الإنتاج الذي تنعدم مرونة عرضه. وتستخدم الطبيعة الريعية لتوصيف أي دخل من الدخول أو أية طبقة من الطبقات الاجتماعية.

ويمكن أن نخلص إلى أن الموقف من الريع في الاقتصاد يرجع للفكر السياسي السائد، إما انسجاماً أو انتقاداً له. فتمت إدانة الريع وطبقة الملاك عند الطبيعيين والكلاسيك والكينزيين وماركس، لأن طبقة الملاك غير منتجة وتحصل على مالم تبذله، ولصراعها مع الطبقات الأخرى المنتجة. بينما اعتبره النيوكلاسيك (كجوفنز وكارل منجر ومارشال) سعراً لعنصر الإنتاج مثله مثل بقية أسعار العناصر الأخرى بسبب طغيان الفكر البرجوازي على فكر النيوكلاسيك.

٢ . الريع حديثاً:

يُدفع ريع الأرض لأن عرضها عديم المرونة، بسبب الندرة الكبيرة للأرض. كما يُدفع حتى في الحالة التي تكون فيها قطع الأرض غير متجانسة (من حيث الخصوبة، أو من حيث موقعها من السوق). فالفرق بين قطع الأرض لايفسر الريع وإنما يسبب فروقاً في الريع. وعليه انسحب الريع الاقتصادي للأرباح الناتجة عن كل عناصر الإنتاج إذا ما كان عرضها منعدم المرونة (ثابتة) تأييداً لما أورده ريكاردو على ثبات الأرض (عديم المرونة).

ومن منطلق اقتصادي بحت، فإن الأرباح تُظْهِر الإشارات الصحيحة فيما يتعلق بتخصيص الموارد. فإذا كانت المنشأة تحقق أرباحاً اقتصادية موجبة فإن ذلك يعني أن الناس يقوّمون إنتاج المنشأة بأكثر من قيمة مدخلاتها الإنتاجية. وبذلك تقوم المزيد من المنشآت بإنتاج هذا النوع من المخرجات "الإنتاج" إذا وجدت حرية الدخول وبالتالي ستؤول الأرباح إلى الصفر في الأجل الطويل. لكن إذا كان عدد المنشأت محدوداً في صناعة معينة، أي ثابت، سيتحقق الريع لأن بعض العناصر الإنتاجية متاحة، فقط، بكمية ثابتة. حتى في الأجل الطويل يمكن أن يتحقق ذلك، ويبرز في

□□ Carl Menger, "Principles of Economics", Translated by James Dingwall and Bert F. Hoselitz Petter G. Klein. Introduction by F. A. Hayek .Aubran ، ALABAMA: Ludwig Von Mises Institute 2007, P. 166-174.

صناعات استخراج الموارد كالنفط والفحم الحجري والغاز والمعادن النفيسة، والزراعة وكذلك المواهب. فقلة من الناس تمتلك من الموهبة (De la rente des talens et des qualités morales)[٩٩] اللازمة ما يؤهلهم لكي يصبحوا رياضيين محترفين أو ممثلين، رغم أن حرية الدخول مكفولة لمن يمتلك مقومات الدخول. كما يمكن أن يكون العنصر الإنتاجي ثابتاً بموجب القانون، وعدد من الصناعات تكون محدودة بسبب القانون، أو استيراد بعض المواد، أو بعض الخدمات مثل تراخيص سيارات الأجرة. فالريع الاقتصادي للعنصر الإنتاجي هو "مايتلقاه العنصر من مدفوعات زيادة عن الحد الأدنى الضروري لتأمين خدمات ذلك العنصر مادام الناس مستعدين على دفع أكثر من تكلفة إنتاج الشي المراد الحصول عليه، وبالتالي فإن الزيادة في سعر الشيء على تكلفة إنتاجه تعد ريعاً اقتصادياً"وهذا ما أوضحه فاريان (Varian)، بيانيا[١٠٠]

[٩٩] W. S. Jovons, Ibid, P. xlvii.

[١٠٠] الأراضي الزراعية كمثال، فمن وجهة نظر الاقتصاد ككل، سعر السلعة من قيمة الأرض الزراعية، ولكن من وجهة نظر المزارع، قيمة أرضه تمثل تكلفة الإنتاج التي تدخل في تسعير إنتاجه. أن منحى التكلفة المتوسطة المتغيرة (AVC) يمثل كل العناصر الإنتاجية باستثناء تكاليف الأرض (العنصر الوحيد الثابت)، فإذا كان سعر المحصول من هذه الأرض P فان الأرباح التي تعزى إلى الأرض تقاس بالمساحة المظللة والتي تمثل الريع الاقتصادي. و يمثل مقدار السعر الذي تستأجر به الأرض في سوق تنافسية - وهو المقدار اللازم ليكون الربح يساوي الصفر. =

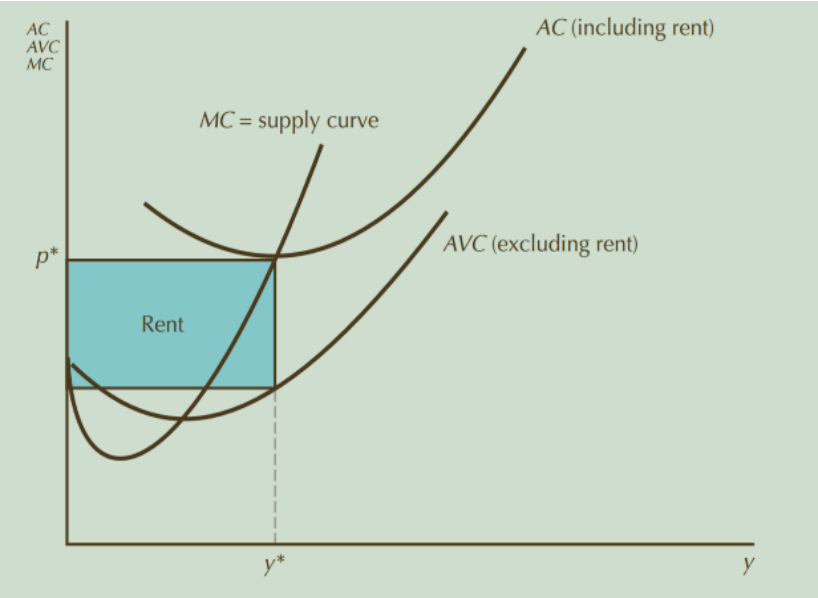

والذي يمثل فائض المنتج ومن زاوية أخرى اقتناصه لفائض المستهلك[١٠١]. وعليه فالسعر التوازني هو الذي يحدد الريع وليس العكس. فالمنشأة تعرض منتجها على امتداد تكلفتها الحدية – وهي مستقلة عن الإنفاق على العناصر الثابتة. فالريع يتغير مما يدفع الأرباح إلى الصفر.

في المقابل هناك من لا يعتبر العائد النفطي أو الغازي أو عائد المعادن ريعاً، باعتبار أن الأصل لها يفنى بعكس الأرض والعقار غير قابل للفناء بحسب ريكاردو. ويتم اعتبار المضاربة بالأوراق المالية (كأصل رأسمالي) ريعاً، لأنه لم يتم بذل مجهود لإنتاج الثروة منها. فالأرباح التي تتحقق في الاسواق المالية نتيجة المضاربة بالأسهم والسندات عنصر أساسي لتكوين الريع المالي.[١٠٢] كما أن نموذج صاحب الريع الذي يحصل على دخله دون مشاركة في الإنتاج أو تحمل المخاطرة، بل نتيجة مزايا فعلية أو قانونية يعد نوعاً من التجريد. في الواقع نجد أن عنصر الريع يختلط بعناصر أخرى من الجهود بشكل أو بآخر[١٠٣]. فكل اقتصاد لا يخلو من العناصر الريعية، ولكن تختلف الاقتصادات فيما بينها من حيث توفر العناصر الريعية من حيث الدرجة والنسبة.

فالتطور في التكوين الرأسمالي والاجتماعي لايلغي الاحتفاظ بفكرة الطبيعة الريعية لبعض الطبقات الاجتماعية وما تحصل عليه من دخول لازالت حاضرة حيث الطبقات الاجتماعية المسيطرة ذو الطبيعة الريعية والتي لاتتشغل بتطوير القوى الإنتاجية للمجتمع وتعيش على دخول تُستمد من نشاطات تقوم على احتكار مورد من الموارد الطبيعية أو الحصول على مزايا.[١٠٤] وتمارس هذه الطبقات نمطاً من السلوك الاجتماعي بحيث تفقد النظرة الإنتاجية وتكاد تنعزل

=ومنحنى التكاليف المتوسطة الكلية (AC) يشمل قيمة ال'أرض. فإذا حسبنا قيمة الأرض، فالربح الاقتصادي عن تشغيل المزرعة يكون صفراً بالضبط، لأن الريع التوازني، الريع المشترك لهذه الأرض، يكون المبلغ اللازم لكي يكون الربح يساوي صفراً، ورياضياً يكون لدينا:

$$PQ - C(Q) - R = 0 \quad \text{، حيث } R \text{ هو الريع وبالتالي : } R = PQ - C(Q)$$

□□□Hal Varian, "Intermediate Microeconomics: A Modern Approach", W. W. Norton Company, New York, London, 2010, p. 421-437.

[١٠٢] زياد حافظ [وآخرون]، البنية الاقتصادية ....، مرجع سابق، ص٥٠.

[١٠٣] حازم الببلاوي، "الدولة الريعية ..."، مرجع سابق، ص٦٧. وانظر أيضاً:

Hussin Mahdavy, "The Patterns and Problems of Economic Development in Rentier States: the Case of Iran" in: M. A. Cook. Ed., Studies in Economic History of The Middle East: From the Rise of Islam to the Present Day (London: Oxford University Press, 1970) . P. 428.

[١٠٤] محمد دويدار، الاتجاه الريعي ....، مرجع سابق، ص٢٠.

عن دورة الإنتاج وما يتطلبه من جهد وتحمل المخاطرة.[١٠٥] وبذلك تحصل تلك الفئات على دخول يفوق كثيراً مجهودها الإنتاجي، نتيجة الحفاظ على موقعها الاحتكاري، أو باستخدامها لوبي للحصول على حقوق في عناصر إنتاجية تتميز بثبات العرض وفق قيود قانونية، أو المحافظة على وضعهم المتميز عبر التماس الريع (rent Seeking)، بدفعهم مصروفات متعددة مثل مصروفات المحامين أو للعلاقات العامة، بينما في الدول العربية واليمن يتم التماسه وفقاً لعلاقة القرابة من الحاكم أو عائلته أو قبيلته أو القرب منها وكذا عبر الرشوة (الفساد). ومن ثم تتحقق ريوع خالصة أو أرباح قدرية (Windfall profit) كالتي حققها منتجوا النفط المحلي الأمريكي وعُدّت ريوعاً خالصة نتيجة فرض ضرائب على النفط الاجنبي مما استدعى الحكومة لتبني ضريبة على هذه الأرباح في سوق النفط المحلي ليباع النفط بسعر واحد للتخلص من هذه الريوع[١٠٦].

واجمالاً، شهد مفهوم الريع تطوراً من التصاقه بالأرض إلى المناجم والعقار وكسعر احتكار ليشمل كل سعر من عناصر الإنتاج أو تضافرهما واستعد الناس لدفع سعر أكبر من تكلفة الحصول عليه، نتيجة عرضه غير المرن بسبب مزايا طبيعية (الحجم الثابت للعنصر، خصوبة الأرض، الموقع للعقار، والموقع الجغرافي والمناخ للسياحة والمساعدات، مثلاً، كفاءة ومهارة العامل أو المنظم، أو كفاءة عنصر رأس المال)، أو بسبب مزايا غير طبيعية (اصطناعية) (كالقيود القانونية التي تسبب ثبات العنصر الإنتاجي: تراخيص سيارات الأجرة، تراخيص الاستيراد، تحديد عدد المنشآت الصناعية في مجال معين). كما لم يعد الريع ظاهرة تحدث في الأجل القصير، كما رآه النيوكلاسيك ويختفي في الاجل الطويل، بل إن الصناعات الاستخراجية يظل عرض عناصر إنتاجها ثابتاً في الأجل الطويل. (هناك عوامل استراتيجية هامة مثل محدودية الإنتاج والموقع الاستراتيجي والمناخ ..). وليتسع مفهوم الريع ليشمل كل ما يمكن الحصول عليه أو التكسب دون مجهود أو تضحية بسبب كل ماسبق ذكره أعلاه، وبسبب ارتباطه بعنصر السيادة، وثقافة المجتمع، وارتباطه بالفساد والنظام السياسي والذي ينتج عن اقتناص الدولة[١٠٧] (الفساد الأكبر) والذي يجعل السلطة المسيطرة محتكرة لموقع القرار الاقتصادي وتستولي بذلك

---

[١٠٥] حازم الببلاوي، "الدولة الريعية..."، مرجع سابق، ص ٦٦.

[□□□] Hal Varian, Ibid, p.428- 433.

[١٠٧] مصطفى كامل السعيد، "العوامل والآثار السياسية"، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، بيروت، (مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦)، ص٢٧٥.

على ريع يمكن أن يطلق عليه "ريع الاستيلاء على السلطة".[١٠٨] وذهب البعض[١٠٩] بعيداً ليوسّع مفهوم الريع "لكل ما من شأنه أن يؤدي إلى السكون (الخمول) الإنتاجي".

ثانياً: بنية الاقتصاد اليمني الريعي واتجاهاته

(المظاهر والسمات ومصادر الريع)

تتسم اقتصادات الدول العربية بخصائص الاقتصاد الريعي، يستوي في ذلك الدول النفطية أو غير النفطية، وسواء كان هذا الوضع ناشئاً عن مصادر خارجية أو داخلية، أو كليهما معاً. فأولاً: حيث أن امتلاك الدول غير النفطية ثروات معدنية، مثل الفوسفات– المغرب والأردن وتونس وغيرها، وكذلك امتلاك الغاز الطبيعي في قطر والجزائر ومصر واليمن.وغيرها، ودول لأهميتها الاستراتيجية، ولموقعها الاحتكاري، وتحقق لها دخولاً تفوق مجهودها، وبمعنى أكثر وضوحاً، لم تساهم في إنتاجها، يجعلها جميعاً دولاً ريعية، أو شبه ريعية[١١٠].

وثانياً: إن ما تحصل عليه الدول غير النفطية العربية من دخول وتحويلات المغتربين، يجعل اقتصادها يتسم بالريعية، أو تتعت بأنها دول ريعية[١١١] أو شبه ريعية، رغم أن الدخول الفردية لهؤلاء مقابل عمل يؤدى لهؤلاء المغتربين، إلا أن دخولهم بشكل عام وتحويلها من دولة إلى أخرى يجعلها تتصف بالريعية لاعتمادها عليه، ولأن هذه الموارد تتسم بالاستقرار النسبي، واعتبارها "كالمعونات".

وثالثاً: الدول العربية، النفطية وغير النفطية، لها مصادر خارجية للريع، مثل موقعها الجغرافي المتميز مثل: المغرب "مضيق جبل طارق"، مصر" قناة السويس"، اليمن وجيبوتي"مضيق باب

---

[١٠٨] احمد السيد النجار، في: زياد حافظ [وآخرون]، البنية الاقتصادية ....، مرجع سابق، ص ١٥٨.

[١٠٩] جورج قرم، في: زياد حافظ [وآخرون]، البنية الاقتصادية...، مرجع سابق، ص١٤٩.

[١١٠] شبه الريع يتمثل في العائد الذي يحصل عليه بائع السلعة أو الخدمة بما يفوق تكلفة الفرصة البديلة، ويكون العرض لها في حالة ثبات بصفة مؤقتة. انظر: محمود عبدالفضيل، "السلوك والاداء الاقتصادي ....."، مرجع سابق، ص ٩٧، وهو ما أشار إليه الفريد مارشال "الحجم الحالي للدخل المستمد من الآلات والمعدات للإنتاج المصنع من قبل الرجل" أي لتحديد سعر رأس المال في الأجل القصير، ويفوق تكلفة الفرصة البديلة، ويختفي في الأجل الطويل"..

Alfred Marshall "Principles of Economics", 2011, P.51,363-378.

[١١١] الحالة التي يؤول فيها الريع الخارجي أو نسبة عالية منه إلى فئة صغيرة أو محدودة تعيد توزيع أو استخدام هذه الثروة الريعية على الغالبية من السكان، حازم الببلاوي، "الدولة الريعية ..."، مرجع سابق، ص ٦٨. و جياكومو لوشياني، "دول رصد التخصيصات مقابل دول الإنتاج، إطار نظري"، المستقبل العربي، العدد ١٠٣(سبتمبر ١٩٨٧)، ص ٨٢ و٨٣.

Hussin Mahdavy, "The Patterns and Problems of Economic Development…", Ibid.

المندب"[١١٢] والتي تقع جميعها على ممر التجارة العالمي، والبعض الآخر لديها مصادر خارجية أخرى مثل الإيرادات السياحية والمساعدات والمعونات الخارجية.

رابعاً: تكاد توصف جميع الدول العربية، بالدولة الريعية، بسبب مصادر الريع الداخلية، حيث تمثل الدولة (الحكومة) المنظّم الأساسي للاقتصاد، مثل الخدمات التابعة لنشاط الدولة وتجارة النفوذ أو السيادة والمضاربات المالية والعقارية والتي لها علاقة بالنظام السياسي والفساد .

وبذلك غلب على اقتصادات الدول العربية، منها اليمن، اعتمادها على نوع أو أكثر من هذه الدخول الريعية واتسمت بمظاهر اقتصادية واجتماعية ريعية[١١٣]، من حيث تركيب الناتج المحلي الإجمالي وحجم وأوجه الإنفاق العام وتركيب وحجم الصادرات والواردات والانكشاف الخارجي، وطغت عليها أخلاقيات الريع والفصل بين العائد والعمل، فلم يعد العائد مجازاة على العمل الجاد، بقدر ما هو نتيجة الصدفة وحُسن الحظ، أو ارتباط بعض الفئات بالسلطة الحاكمة. وبعبارة أخرى، ساد منطق الريع وغاب منطق الإنتاج[١١٤].

وتحصل الفئة الحاكمة في الدولة الريعية بشكل مباشر على الثروة (الريع الخارجي)، في حين يقتصر دور الغالبية من المجتمع على استخدام هذه الثروة، وتنشأ عن ذلك نشاطات اقتصادية تعتمد على المصدر الأساسي للثروة. وخلقت هذه الفئة الحاكمة - والتي استحوذت على السلطة - هيكلاً من شرائح ريعية متعددة ترتبط مع الدولة في حلقات متتابعة. وبذلك تساعد الدولة الريعية على خلق ظروف تسمح لشرائح أخرى باكتساب أنواع متعددة من الريع.

وما يجب لفت النظر إليه، أن الدولة الريعية يكون بالضرورة اقتصادها ريعي، إلا إذا وزعت السلطة ريعها على الاقتصاد الإنتاجي وعملت على تنويعه. بينما الاقتصاد الريعي ليس بالضرورة أن تكون سلطاته ريعية، حيث إن الدولة التي تعتمد على السياحة مثلاً (كالجزر السياحية)، يساهم في توليد الريع الخارجي عدد كبير من السكان، يكون اقتصادها ريعياً إلا أن سلطاتها غير ريعية. كما يمكن أن تكون الدولة ريعية إذا استفادت من هذه الدخول بسبب تسلطها أو

[١١٢] سيتم التعرض إليها تفصيلاً لاحقاً في (المصادر الخارجية للريع الفقرة ب الموقع الجغرافي ومضيق باب المندب)

[١١٣] ويمكن ملاحظة ذلك بشكلي جلي في أرقام الجداول الاحصائية (صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٥، ابو ظبي، ٢٠١٥، ص ٣٨٧، ٣٨٩، ٤٥١، ٤٥٤، ٤٦١، ٤٧٧، ٤٩٣ -٤٩٧، ٥٠٤.

[١١٤] حازم الببلاوي، " الدولة الريعية ..."، المرجع سابق ، ص ٧٧.

استحواذها على السلطة (ريع داخلي) فتعمل على خلق فئات ريعية. فالدولة الريعية تأخذ الريع من فئة وتتقاسمه مع فئة أخرى مرتبطة معها عائلياً أو بالمذهب أو المنطقة أو القبيلة وبعضها بالمصالح.

١ . تطور الاقتصاد الريعي في اليمن:

لا تشذ بنية الاقتصاد اليمني عن اقتصاديات الدول العربية، سواء قبل الوحدة أو بعدها. فاليمن الشمالي اعتمد على المعونات الخارجية الدولية والإقليمية، وبالأخص على معونات دول الخليج العربي وتحديداً المملكة العربية السعودية، لأسباب سياسية ولمقتضيات الجوار الجغرافي، و"تبنت خططاً اقتصادية اجتماعية تعتمد كلية على مصادر التمويل الخارجي مما أحدث اختلالاً في البنيان الاقتصادي والاجتماعي فتحول الاقتصاد الإنتاجي إلى اقتصاد ريعي"[١١٥]. هذا بالرغم من أنها كانت تعتمد على الإنتاج الزراعي الذي كان يمثل حوالي ٣٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي كمتوسط للأعوام (٧٥ -٨٠م) ويعمل فيه حوالي ٥٠٪ من القوى العاملة، إلا أن نصيب مساهمة الزراعة والغابات والصيد استمر في التناقص من عام ١٩٧٥م؛ حيث كان يمثل ٤٣,٦٪ ليصل إلى٢٩٪ في العام ١٩٨٠م.[١١٦] ويأتي ذلك بسبب ارتفاع مساهمة كل من الجمارك وخدمات المؤسسات المالية والتشييد والبناء.كما أن تحويلات المغتربين شكّلت نسبة كبيرة جداً تصل إلى حوالي ٤٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي ١٩٨١م،هذا التدفق الكبير لتحويلات المغتربين دعى البعض بوصف اليمن الشمالي بالدولة الريعية من الدرجة الثانية (شبه ريعية)[١١٧].أو يمكن تسميتها "دولة نفطية بالوكالة"[١١٨]. وتجدر الإشارة إلى أن السلطة الحاكمة خلال فترة حكم الأئمة من بيت حميد الدين (١٩١٨ -١٩٦٢م) والفئة التي ارتبطت بها اعتمدت على الريع الداخلي،رغم بدائية الاقتصاد الذي قام على الزراعة والرعي والاصطياد السمكي البدائي.فحينها كانت السلطة ريعية (داخلية) واقتصادها إنتاجي بدائي خاصة في المناطق الزراعية ذات المذهب الشافعي والحنفي. هذه المناطق ترتبط بالأرض الزراعية وتندمج بالسلطة المركزية وتشترك في المكان

[١١٥] عبدالرحمن بني غازي، "الاقتصاد السياسي للفساد"، ١٩٩١، مرجع سابق.

[١١٦] ، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي، السنة العاشرة ٧٩ -١٩٨٠م، صنعاء، ص٣٣٠.

[١١٧] محمود عبدالفضيل، "السلوك والأداء الاقتصادي ....."، مرجع سابق، ص١٠٨.

[١١٨] عبدالرحمن بني غازي، تأثير الهجرة الخارجية على التنمية الاقتصادية في الجمهورية العربية اليمنية، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٦، ص١٤٨.

أكثر من اشتراكها بعامل النسب، بينما في مناطق شمال الشمال تمثل الرابطة القبلية والنسب العامل الرئيسي في البناء القبلي.[١١٩]

ولم تختلف كثيراً "جنوب اليمن" من حيث اعتمادها على مصادر تمويل خارجية، حيث كان المصدر الرئيس لها يأتي من المعسكر الشرقي، خصوصاً الاتحاد السوفيتي، رغم وجود مصادر أخرى إنتاجية مثل اصطياد الأسماك. كما لم تشذ عن شقيقتها في اعتمادها على تحويلات المغتربين، واحتكرت الدولة وظائف الإنتاج والتوزيع بسبب تبنيها للنظام الاشتراكي. وبذلك فإن العائدات الريعية اتجهت في جنوب اليمن إلى الدولة[١٢٠]، وفي شمال اليمن إلى الدولة وإلى المجتمع سواء كأفراد أو كتنظيمات اجتماعية.[١٢١]

بعد اكتشاف النفط والغاز، ارتفع اعتماد دولة الوحدة عليهما في تمويل موازنتها العامة للدولة سنة بعد أخرى، حيث كانت تمثل الإيرادات غير الضريبية مايساوي ٢٦٪ من إجمالي الإيرادات العامة للدولة فقط في عام ١٩٩٤م، وارتفعت لتمثل حوالي ٨٠٪[١٢٢] في العام ٢٠٠٨م. هذه النسبة بلغت حوالي ٧٣٪ في المتوسط خلال الأعوام ٢٠٠٠ -٢٠١٠م وانخفضت إلى حوالي ٦٨٪ لمتوسط الأعوام ٢٠١٠ -٢٠١٣م. فمثلاً حدث أكبر عجز في موازنة الدولة في العامين ١٩٩٨م و٢٠٠٩م ما نسبته (١٨٪ و ٣٨٪ على التوالي)، نتيجة انخفاض أسعار النفط العالمية. وهذا يعني الاعتماد المفرط على إيرادات النفط والغاز في تمويل الموازنة العامة للدولة.

ويمكن القول إن وحدة اليمن كان أحد دوافعها تقلبات الاقتصاد الريعي في الشطرين بسبب توقف الدعم الخارجي لهما، فلم يكن الصراع السياسي بمعزل عن الاقتصاد الريعي[١٢٣].

لقد تبلور الاقتصاد اليمني وأصبح ريعياً، نتيجة لتنوع مصادر الدخل الريعية، كالغاز والنفط والمساعدات والمنح والموقع الجغرافي والسياحة وتحويلات المغتربين بعد العام ١٩٩٤م.فنسبة مساهمة قطاع الصناعات الاستخراجية ارتفع بالمتوسط من ٨٪ (٩٠ -١٩٩٤م) إلى حوالي ٢٨٪

---

[١١٩] فؤد الصلاحي، " المجتمع والنظام السياسي في اليمن"، في شفيق شقير (المحرر)، مرجع سابق، ص ٨.

[١٢٠] "فالنظام الذي كان قائماً في الشطر الجنوبي ..أجهض النشاط الاقتصادي والتجاري وقضى على البرجوازية الوطنية الناشئة وعادى الفئات الوسطى ..وجعل من الحكم أداة لا أداءً.."، عبدالرحمن بني غازي ، ١٩٩١م، مرجع سابق.

[١٢١] عبد الله الفقيه، "الاقتصاد السياسي ....." مرجع سابق، ص٢١. وهنا يثار تساؤل حول ما يذهب للأفراد والتنظيمات الاجتماعية يعد ريعاً شرعياً أم ريعاً مرتبط بالعمالة؟!

[١٢٢] يمثل الغاز والنفط مايساوي أكثر من ٩٠٪ منها للأعوام ٢٠٠٥ -٢٠٠٨م.

[١٢٣] عبد الله الفقيه، "الاقتصاد السياسي ....." مرجع سابق، ص٢٣.

(٢٠٠٠ -٢٠١٠م)، وحوالي ٢٤٪ (٢٠١٠ -٢٠١٣م) من الناتج المحلي الإجمالي. وكذلك قطاع الخدمات في المتوسط ظل متذبذباً ارتفاعاً وانخفاضاً ليسجل أقل مساهمة في الأعوام (٩٠م و٩٦م، ٩٧م، ٢٠٠٠م)، ويبلغ أعلى مساهمة له في العام ٢٠٠٩م ليصل إلى حوالي ٤٢,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بمساهمة قطاع الصناعات التحويلية التي تناقصت من ١٠,٣٪ (متوسط الأعوام ٩٠ -٩٤م) إلى٧,٤٪ (متوسط للأعوام ٩٥ -١٩٩٩م) وإلى حوالي ٦٪(متوسط للأعوام ٢٠٠٠ -٢٠١٠م).كما شهد قطاع الزراعة والغابات والصيد تناقصاً في مساهمته؛ فبعد أن كان يمثل حوالي ٢٢,٥٪ (متوسط الأعوام ٩٠ -١٩٩٤م) انخفض إلى حوالي ١٧,٤٪ (متوسط الأعوام ٩٥ -١٩٩٩م) وليستمر في الانخفاض إلى حوالي ١١٪ (متوسط الأعوام ٢٠٠٠ -٢٠١٠م)،وارتفع قليلاً ليصل إلى ١٣,٩٪ (متوسط الأعوام ٢٠١٠ - ٢٠١٣م)، في حين يساهم قطاع الصناعات الاستخراجية بحوالي ٢٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أنه يوظف أقل من ١٪ من قوة العمل، بينما يساهم القطاع الزراعي بحوالي ١١٪ من الناتج المحلي الإجمالي ويوظف حوالي ٥٠٪ من قوة العمل.

٢ . أهم السمات والمظاهر الاقتصادية والاجتماعية للاقتصاد الريعي اليمني:

أ. انفصام العلاقة بين تيار "العائد النفطي" وجهد الإنتاج للمجتمع لهذه السلعة: حيث تؤول عائداتها إلى الحكومة اليمنية. بينما اسعار الصادرات النفطية تتحدد في السوق العالمي وهي منفصلة تماماً عن تكاليف الإنتاج المحلي للنفط، بل إن الشركات العالمية هي من تقوم بهذا الإنتاج (بلغت حصة الشركات حوالي ٣,٢ و ٣,٥ مليار دولار في عامي ٢٠٠٨م و ٢٠١٣م على التوالي من إجمالي صادرات نفطية ٧,٧ مليار دولار و ٧,٨ مليار دولار لنفس العامين[١٢٤]). وهذا ما ينطبق ايضاً على إنتاج الغاز وبقية المعادن وعائداتها والجهد المبذول لإنتاجها. ذلك لأن المدخلات المطلوبة للتنقيب والاستخراج - على الأقل تلك المدخلات التي لها تكلفة فرصة بديلة - تعتبر غاية في الضآلة، لدرجة يمكن اعتبار العائدات النفطية والمعدنية بمثابة هبة حرة من هبات الطبيعة.[١٢٥]

ب.هيكلة الموازنة العامة للدولة:

---

[١٢٤] البنك المركزي اليمني، التقرير السنوي ٢٠٠٨م و والتقرير السنوي ٢٠١٤م، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، صنعاء، ص٥٧ و ٧٢.

[١٢٥] Hussin Mahdavy, "The Patterns and Problems of Economic Development…", Ibid, ومحمود عبدالفضيل، " السلوك والأداء الاقتصادي ....."، مرجع سابق، ص٩٤.

١ - يمثل الإنفاق العام نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي نتيجة أثر المضاعف للريع الخارجي[١٢٦]. ويتركز في الطرق والبناء والتشييد (خاصة بناء مباني لمقار ومؤسسات حكومية)، وكذلك في ارتفاع نفقات التوظيف لزيادة أعداد موظفي القطاع الحكومي، لتضخم الجهاز الاداري للدولة، دون الحاجة إليهم، ليضفي الطابع الريعي[١٢٧]. لقد أصبح راتب الوظيفة وكأنه مبلغ ضمان اجتماعي. إن عائدات الريع الخارجية تتدفق على المجتمع، وتصبح الدولة بمثابة الوسيط الرئيسي بين قطاع النفط والغاز والمساعدات وبقية قطاعات الاقتصاد الوطني الأخرى. وتسلم العائدات ويتم تخصيصها للفروع المختلفة للنشاط الاقتصادي من خلال برنامج الإنفاق .وبالتالي يشكّل الإنفاق العام نسبة مهمة من الناتج المحلي الإجمالي، فبعد أن كان يساوي ٢٨٪ في عام ٩٤م أصبح يمثل ٣٧٪ عام ٢٠٠٨م، وحوالي ٤١ ٪ عام ٢٠١٢م. وظلت علاقة الترابط والتشابك بين القطاع الريعي وقطاعات الاقتصاد الوطني محدودة وهامشية للغاية وذلك لاقتصار مساهمته على إتاحة الموارد المالية لتمويل الإنفاق الحكومي. وبالتبعية اقتصرت آثار مضاعف الإنفاق العام على إفساح المجال الواسع للربح في قطاعات العقار والإسكان والتجارة والمطاعم والمال وخاصة تراكم رأس المال الخاص[١٢٨]. وبذلك "تجري عملية تراكم الثروة بشكل متزايد خارج إطار الاقتصاد الحقيقي، حيث تنفصل عن النشاطات الإنتاجية والتجارية السليمة، وتتفكك علاقات التكامل الاقتصادي بين فروع الاقتصاد القومي لتتكامل مع الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وتتشوّه السوق الداخلية، حيث ينفصل فيها الاستهلاك عن الإنتاج، فيتوسع الاستهلاك المعتمد على الاستيراد دون توسيع قاعدة الإنتاج"[١٢٩]. كما أن ضعف المؤسسات

---

[١٢٦] الريع الخارجي يولّد آثاراً مضاعفة على الاقتصاد، وبذلك اقترح توماس ستوفر مضاعفاً جديداً اسماه بمضاعف الدخل الريعي (مضاعف إنفاق الدخول الريعية) لقياس الأثر الكامل لاعتماد الدولة الريعية على الريوع الخارجية والتحويلات من جانب واحد. وهذا المضاعف شبيه بالمضاعف الكينزي. انظر:

Thomas R. Stauffer " Income Measurment in Arab States: Economics Rents, Dependency and the Growth Illsion" paper presented at: The Confernece on Nations" State and Integration in the Arab World. 1-6 Sep. 1984: نقلاً عن: محمود عبدالفضيل، المرجع السابق، ص ٩٨ -٩٩.

[١٢٧] عادل مجاهد الشرحبي، "أزمة عجز الدولة وخطر انهيارها: حالة اليمن"، في وجيه كوثراني (محرر)، أزمة الدولة في الوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، يوليو)٢٠١١م، ص ١٤٩ -١٥٠.

[١٢٨] حازم الببلاوي، "الدولة الريعية.."، مرجع سابق، ص ٦٦ -٦٨، ومحمود عبدالفضيل، "السلوك والأداء الاقتصادي .."، مرجع سابق، ص ٩٥.

[١٢٩] عبدالرحمن بني غازي ، ١٩٩٩م، مرجع سابق.

الاقتصادية جعلها تتبنى سياسات اقتصادية ضعيفة تؤدي إلى تخصيص غير فاعل للموارد العامة، وتوزيع للريع الذي لايعزز النمو. وتم إنفاق معظم الموارد على أنشطة غير إنتاجية.[١٣٠]

٢ - الإيرادات الحكومية: ترتبط هذه السمة بالمصادر الريعية الخارجية كالنفط والغاز والمساعدات. ومثّلت الإيرادات العامة نسبة ٢٧٪ (متوسط الأعوام٩٥ -١٩٩٩م) و ٢٩,٩٪ (متوسط للأعوام ٢٠٠٠ -٢٠١٠م) و ٢٩,٧٪ (متوسط للأعوام ٢٠١٠ -٢٠١٣م) إلى الناتج المحلي الإجمالي. في المقابل مثّلت الإيردات غير الضريبية (النفط والغاز) حوالي ٧٣٪ في المتوسط للأعوام ٢٠٠٠ -٢٠١٠م، وحوالي ٦٨٪ كمتوسط للأعوام ٢٠١٠ -٢٠١٣م والمساعدات والقروض ٤٪، ٩٪ على التوالي، بينما الإيرادات الضريبية ٢٣,٤٪، ٢٣,٢٪ من إجمالي الإيرادات العامة لنفس الفترات. وبذلك نلحظ جلياً التحول العكسي لاعتماد الإيرادات الحكومية على الإيرادات غير الضريبية (النفط والغاز وغيرها) بعد أن كانت الإيرادات الضريبية تمثل حوالي ٥٩,٢٪ في العام ٩٤م والإيرادات غير الضريبة فقط تمثل ٢٦,٦٪ في نفس العام نسبةً للإيرادات العامة. وأصبحت تشكّل الإيرادات الضريبة فقط ٢٤,٦٪ في العام ٢٠١٠م، و٢٤,٧٪ في العام ٢٠١٣م، وشكّلت الإيرادات غير الضريبة حوالي ٧٢٪، و٧٥٪ و٦٨٪ لأعوام ٢٠١٠م و ٢٠١١و ٢٠١٣م على التوالي

ج - ازدهار القطاع الثالث "الخدمات": لم يحدث التغيير أو التدرج في الأنشطة الأخرى لينتقل الازدهار من الزراعة إلى الصناعة ثم إلى الخدمات[١٣١]، حيث لم تتجاوز مساهمة القطاع الزراعي إلى أكثر من ٢٢٪ في أفضل حالاته قبل ظهور النفط والغاز. وظلت مساهمة الصناعات التحويلية لا تتعدى ١٢٪. ورغم ارتفاع مساهمة الصناعات الاستخراجية تدريجياً (النفط والغاز والمعادن)، إلا أن مساهمتها لم تتفوق قط على مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي والذي تميز بالاستقرار النسبي كنسبة حيث مثّل حوالي ٣٧٪ كمتوسط للأعوام ٩٠ -١٩٩٤م، ٣٣٪ للأعوام ١٩٩٥ -١٩٩٩ وحوالي ٣٨٪ للأعوام ٢٠٠٠ -٢٠١٠م وانخفضت مساهمته

□□□Saif M. AL-Asaly, "Political Reform and Economic Institutional Buliding: A Case Study of Budgetary Institutional Reform in Yemen", Economic Research Forum, October 2003: P.9.

[١٣١] زياد حافظ، "الاقتصاد العربي إلى أين: من الريع إلى الإنتاج"، المستقبل العربي، العدد ٣٩٠، (اغسطس ٢٠١١م)، ص ١٤٢، ومحمود عبدالفضيل، "السلوك والأداء الاقتصادي...."، مرجع سابق، ص ٩٦.

إلى حوالي ٣٦٪ كمتوسط للأعوام ٢٠١٠ -٢٠١٣م[١٣٢]. لكن من الصعب اعتبار قطاع الخدمات قطاعاً ريعياً خالصاً حيث يشكل ٦٨٪ من اقتصادات بعض الدول المتقدمة، وناتج عن مجهود يبذل وليس نشاطاً طفيلياً (كالمضاربة) مرتبطاً بالسوق الأسود.[١٣٣]

د - تعد تحويلات المغتربين سمة ومصدر من مصادر الريع في اليمن وصلت إلى مايساوي ٢٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط للأعوام (٩٠ -٩٤م)، و ٢١٪ لمتوسط الأعوام(٩٥ - ١٩٩٩م)، وانخفضت إلى حوالي ١٠٪ كمتوسط للأعوام ٢٠٠٠ -٢٠١٠م، إلا أنها عادت للارتفاع خلال العامين التاليين لتصل إلى حوالي ١٧٪ في العام ٢٠١٢م. وكان لهذه التحويلات أثر في انتعاش قطاع الخدمات، فحافظت على نسب مرتفعة من مساهمتها للناتج المحلي الإجمالي، وكذا إلى زيادة الإنفاق العام بفعل مضاعف إنفاق تحويلات المغتربين.[١٣٤]

هـ - الانكشاف الخارجي: الاقتصاد الريعي لا ينتج حاجات المجتمع، بل يستورد كل مايحتاجه ويصدّر فقط تلك السلع التي تدر له الريع. يتضح ذلك من العجز الدائم في الميزان التجاري اليمني إذا تم استبعاد النفط والغاز. وبذلك مثّل الانكشاف الخارجي مانسبته ٤٦,٨٪ كمتوسط للأعوام ٩٠ -١٩٩٤م، وحوالي ٧٦٪ كمتوسط للأعوام ٩٥ -١٩٩٩م،وحوالي ٦٦,١٪ كمتوسط للأعوام ٢٠٠٠ -٢٠١٠م،وحوالي ٧٢٪ للعام ٢٠١٢م من الناتج المحلي الإجمالي، مما عكس حجم الانكشاف الخارجي واتجاهه التصاعدي. وشكّلت الواردات حوالي ٣٣,٥٪ كمتوسط للأعوام ٩٠ -١٩٩٤م، و٤٣,٤٪ كمتوسط للأعوام ٩٥ -١٩٩٩م

---

[١٣٢] وبحسب الأرقام الفعلية الأولية وليست التقديرية وبإضافة منتجو الخدمات الحكومية وأخرى بلغت نسبة مساهمة قطاع الخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٣م إلى حوالي ٥٨٪، التقرير السنوي للبنك المركزي اليمني ٢٠١٤م، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، ص ٢٢.

[١٣٣] احمد السيد النجار، في: زياد حافظ [وآخرون]، البنية الاقتصادية ...، مرجع سابق، ص ١٥٧.

[١٣٤] للمزيد انظر محمود عبدالفضيل، "السلوك والأداء الاقتصادي ..."، مرجع سابق، ص ١٠١ -١٠٢.

$\Delta Y = Eg/1-c+m$ حيث Eg تمثل الإنفاق الاستهلاكي والذي يتم تمويله بصفة اساسية بواسطة تحويلات المغتربين.

وهناك مضاعف الإنفاق القومي بحسب اقتراح Brian Van Arkadie بريان فان اركادي $= 1-t/1- c + m$ تمثل t (نسبة الإحلال بين تحويلات العاملين في الخارج وبين الدخول المحلية التي يمكن لها أن تتولد لو لم تتم هجرة العمالة). كلما ارتفع الميل الحدي للادخار من واقع التحويلات وكذا الميل الحدي للاستيراد لتيار الإنفاق الاستهلاكي الممول بواسطة التحويلات، أدى إلى انخفاض آثار المضاعف المتولد داخل بنية الاقتصاد المحلي. في:

M. Abdel-Fadil 'The Economic Impact of International Migration, with Special Reference to Workers Remittances In Countries of Middle East", paper presented at: the 20th Conference of the IUSSP, Florence. 5-12 June 1995.

Brian Van Arkadie, Benefits and Burdens: A Report on the West Bank and Gaza Strip Economics. Since 1967 (New York: Carnegie Endowment for International Press. 1977). Appendix II.

و ٣٤,٥٪ كمتوسط للأعوام ٢٠٠٠ -٢٠١٠م، و ٤٢,٧٪ للعام ٢٠١٢م من الناتج المحلي الإجمالي. بينما شكّلت الصادرات حوالي ٣١,٣٪ كمتوسط للأعوام ٩٠ -١٩٩٤م، و ٣٢,٦٪ كمتوسط للأعوام ٩٥ -١٩٩٩م، و ٣١,٦٪ كمتوسط للأعوام ٢٠٠٠ -٢٠١٠م، و ٢٩,٣٪ في العام ٢٠١٢م من الناتج المحلي الإجمالي. ويؤكد اعتماد الاقتصاد اليمني على صادرات النفط والغاز حدوث عجز في الميزان التجاري وكذا في الموازنة العامة في عامي ٩٨م و٢٠٠٩م بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية. وتتجاوز قيمة الدين الخارجي لليمن قيمة صادراتها من السلع والخدمات إذا تم استبعاد حصة الشركات من صادرات النفط والغاز، حيث بلغ إجمالي الصادرات في عامي ٢٠١٠م و ٢٠١٣م حوالي ٩,٣ و ٩,٥ مليار دولار، وحصة الشركات مثّلت حوالي ٣,٥ مليار دولار تكاد تكون نفسها للعامين، بينما الدين الخارجي وصل إلى ٦,١٤١ و ٧,٢٤٥ مليار دولار للعامين على التوالي.

كذلك فالاقتصاد الريعي يتلازم مع تفاقم المديونية الخاصة والعامة (الدين الداخلي والخارجي) الذي يعبّر على الانكشاف الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، فلا يساهم في دعم الإنتاج، بل يتم الاستيراد عبر الدين. وبلغ إجمالي الدين الداخلي مايساوي ١٢٦٤,٩ و ٢٧١٢,٩ مليار ريال في عامي ٢٠١٠م و ٢٠١٣م، وهو مايساوي ١٩,٨٪ و٣٦,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي. وذلك بسبب التوسع في الإنفاق الحكومي، والعجز الدائم في الموازنة العامة، وللزيادة في القيمة الفعلية لأذون الخزانة وزيادة الاقتراض من البنك المركزي، والإقبال على السندات الحكومية الخاصة بصناديق التقاعد والتأمينات، وزيادة حصة الصكوك الاسلامية ومثّل ذلك حوالي ٤٨,٤٪ و ٦٣,٥٪ من إجمالي الدين العام لعامي ٢٠١٠م و ٢٠١٣م على التوالي. بينما الدين العام الخارجي رغم ارتفاعه، إلا أن مساهمته انخفضت كنسبة إلى الدين العام الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي، حيث كان حوالي ٦١٤١,٦ مليون دولار في عام ٢٠١٠م ومثّل حوالي ٢١,٢٪ من الناتج المحلي الاجمالي، و٥١,٦٪ من إجمالي الدين العام وارتفع إلى حوالي ٧٢٤٥,٦ مليون دولار في عام ٢٠١٣م ليمثّل حوالي ٢٠,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي و ٣٦,٥٪ من إجمالي الدين العام. وبذلك مثّلت نسبة الدين العام الإجمالي حوالي ٤١٪ و ٥٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي لعامي ٢٠١٠م و ٢٠١٣م على التوالي.[١٣٥]

[١٣٥] البنك المركزي اليمني، التقرير السنوي ٢٠١٠م، التقرير السنوي ٢٠١٤م، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، ص ٣٧ -٤١، ص ٣٨ -٤٢.

ه - العديد من الموظفين الحكوميين يتحولون إلى فئة ريعية وذلك لجمعهم بين صنوف مختلفة من الريع تتأتى بسبب استغلال الوظيفة في الحصول على دخول أخرى نتيجة مركزهم الوظيفي والاتجار بها. ولن يتحصلوا على تلك الدخول في حال تركهم لتلك الوظيفة (ريع الوظيفة)، وأطلق عليه بريع المنصب[١٣٦]. والطبقة الأكثر استفادة هي "طبقة الدولة"، وهي الشريحة العليا من الطبقة الوسطى التي يحتل أفرادها مواقع هامة في أجهزة الدولة وفي قيادة القطاع العام والمختلط، وتحصل على دخول عالية (مشروعة أو غير مشروعة) بحكم قربها من مركز السلطة أو من صناع القرار السياسي والاقتصادي، أي قربها من (الريع المركزي).[١٣٧]

ز - لممارسة الدولة دورها الرعوي (السلطاني) لتتصف بالدولة الريعية الرعوية[١٣٨]، فإنها تعفي المواطنين من رسوم خدمات كثيرة، مثل الكهرباء والمياه وغيرها. كما أن البعض الآخر لايفرض ضرائب مباشرة وإنما يكتفي بالضرائب غير المباشرة لعدم إحساس المواطن بها. وفي اليمن لا تدفع فئات كثيرة من المجتمع خدمات الكهرباء والماء نتيجة قربها من السلطة الحاكمة مذهباً وقبيلةً ومصلحةً. ويتم التغاضي عن تحصيل الضرائب أيضاً لبعض فئات المجتمع. ورغم تخلي الدولة تدريجياً عن عدم فرض رسوم أو ضرائب إلا عند حدودها الدنيا، فإنها استمرت في الإعفاء أو التغاضي عن تحصيلها من بعض الفئات والأفراد لإرتباطهم بالسلطة أو القبيلة[١٣٩]. وبذلك فإنه في حالة اليمن تصبح الدولة ريعية رعوية لصالح الفئة التي ترتبط بها مذهبا وقبيلة ومنطقة (رعوية فئوية).

---

[١٣٦] محمود عبدالفضيل، "مفهوم الفساد ومعاييره"، في:محمد جمال باروت (محرر)، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مرجع سابق، ص ٨٢.

[١٣٧] عبدالرحمن بني غازي، مرجع سابق، ١٩٩٩م.

[١٣٨] ابو بكر السقاف، "آخر خطوط الدفاع....."، مرجع سابق، ويعقوب إلياس قبانجي، "العوامل والآثار في البنية الاجتماعية ونسق القيم"، في : محمد جمال باروت (محرر)، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مرجع سابق، ص ٢٤٧ -٢٦٨.

[١٣٩] فمثلا بلغت مديونية مؤسسة المياه لدى مؤسسات حكومية ونافذين بلغت حوالي ٣٣ مليار ريال يمني، كما بلغت مديونية مؤسسة الكهرباء حوالي ٦٣ مليار ريال يمني منها ٣٠ مليار ريال لدى نافذين وشخصيات قبلية واجتماعية ومواطنين عاديين. انظر:
<http://www.alhawyah.com/news>
انظر: محمد علي جبران، التهرب الضريبي في اليمن، دراسة تحليلية ، مجلة كلية التجارة والاقتصاد، كلية التجارة والاقتصاد ، جامعة صنعاء ، العدد ٣٣، مارس ٢٠١٠،ص ٧٥ -٧٨.
و <http://www.almethaq.net/news/news-40225.htm>
(تفقد اليمن حوالي ٤.٧ مليار دولار بسبب التهرب الضريبي الناتج عن الفساد وسوء الادارة)
ومن أشهر ما أثير في هذا الصدد إعفاء الحكومة شركة سبأ فون للاتصالات من الضرائب.

٣ . المصادر الخارجية والداخلية للريع في اليمن:

تتفاعل وتتشابك مصادر الريع الداخلية بالخارجية فتغدي كل منهما الأخرى، وترتبط كثيرا بالسلطة وفئوية النظام السياسي. وتكاد اليمن تجمع كل صنوف مصادر الريع الخارجية والداخلية.

أ. النفط والغاز والمعادن: و هي سلع استراتيجية وثروات قابلة للنفاد، بعكس السلع الريعية غير القابلة للفناء بحسب تعبير ريكاردو، لكن عرضها محدوداً وبالتالي عرضها يكاد أن يكون عديم المرونة، حيث أكد أن المناجم أيضاً شانها شأن الأرض تدر ريعاً اقتصادياً ومالياً بسبب تكلفة الفرصة البديلة؛ أي تكلفة مصدر بديل يجسده فارق كبير بين تكلفة الإنتاج لاستخراجها وسعر بيعها. فالفارق بين سعر البيع وتكلفة الإنتاج لايعكس مجهوداً خاصاً من قبل الحكومات أو الشركات التي تستخرج النفط أو الغاز أو غيرها من المعادن. وكذا نظراً للأهمية الاستراتيجية للنفط والغاز بسبب ارتفاع حجمها من الصادرات والحاجة الكبيرة لهما، ويعدان أكثر ريعية من المعادن الاخرى، أي يعطيها طابعاً أكبر للريع،[١٤٠] وشكّلتا ما يساوي ٨٧٪ من الصادرات، و ٧٣٪ من إيرادات الموازنة العامة للدولة، و ٢٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي، في المتوسط خلال الأعوام (٢٠٠٠ -٢٠١٠م). وحوالي ٨٢٪ من الصادرات، و ٦٨٪ من الإيرادات العامة، و ٢٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي كمتوسط للأعوام ٢٠١٠ -٢٠١٣م.

ب. الموقع الجغرافي ومضيق باب المندب (والمساعدات): تقع اليمن على ممر التجارة العالمية مضيق باب المندب. ورغم أنها لا تحصل على عوائد من المضيق بشكل مباشر، كما تحصل مصر من ممر قناة السويس، إلا أنها تُمنح مساعدات مالية من قبل الدول الغربية، كمساعدات أمنية أو مساعدات نقدية بسبب إطلالها على المضيق وموقعها الاستراتيجي. كما أن اليمن بسبب موقعها المجاور لدول الخليج العربي النفطية، فإنها تحصل على مساعدات من هذه الدول وتشكّل جزءاً مهماً من موازنتها. وتلقى اهتماماً ايضاً من قبل الدول الغربية، حيث كانت تحصل، كمثال، على حوالي ٣٠ مليون دولار سنوياً من الولايات المتحدة الأمريكية، وارتفع المبلغ إلى أكثر من ١١٢٠[١٤١] مليون دولار في السنوات الأخيرة (عبر برنامج استجابة والذي تتبناه الوكالة الأمريكية

---

[١٤٠] زياد حافظ [وآخرون]، البنية الاقتصادية .....، مرجع سابق، ص ٥٤.

[١٤١] دعم يذهب لبعض برامج التنمية وأيضاً إلى دعم بعض الجوانب الأمنية، وفي عام ٢٠١١م دعمت الولايات المتحدة الامريكية مبلغ مايسوي ٧٥ مليون دولار لمكافحة الارهاب. <https://arabic.rt.com/news/63597>

للتنمية الدولية). وتحصل اليمن على هذه الدخول دون بذل مجهود، إما بسبب موقعها "ريع الموقع"[١٤٢] أو بسبب مواقفها السياسية (ريع الموقف السياسي). وخسرت اليمن بعض هذه الدخول عندما انحازت السلطة السياسية مع العراق إبان حرب الخليج الثانية. ويقترن هذا العامل بالسيادة[١٤٣]. ويُعد مورد الموقع ومورد المساعدات الخارجية أقل ريعية من النفط والغاز، إلا أن اهميته لاقتصاد الدولة كبير من الناحية الاستراتيجة[١٤٤]. وهنا تجدر الإشارة إلى أن المساعدات الخارجية، سواء من قبل الدول أو من قبل أفراد لجماعات في اليمن كان لها تأثيرات سياسية تمثلت ببروز قوى فاعلة قوية مستقلة عن الدولة، أضعف الدولة في مواجهة هذه الجماعات أو الأفراد بسبب الضغط السياسي لهذه الدول، وبالمقابل زادت قوة هذه الجماعات.

ج - السياحة : تدخل العوائد السياحية إلى الدولة بسبب موقعها الاحتكاري لتميزها ولعرضها المحدود لهذه الخدمة. وبذلك فإن دخل الفنادق والمرافق السياحية يعد ريعاً لأن عائداتها تفوق بكثير قيمة ما استثمر فيها والجهد المبذول، كما أنها خدمة لها طابع استراتيجي نتيجة هبة الطبيعة والتي تمنحها قوة احتكارية. إلا أن ريع السياحة يتم توزيعه على عدد كبير من مواطني البلد. ويظل هذا المصدر محدود الأثر بالنسبة للاقتصاد اليمني حيث يتقلب وفقاً للاستقرار السياسي والأمني. فبعد أن كانت عوائد السياحة تمثّل حوالي ٧٠ و ٨٤ مليون دولار في عامي ٩٧م و ٩٨م على التوالي انخفضت إلى أدنى مستوياتها ووصلت إلى حوالي ٣٨ مليون دولار في عام ٢٠٠١ م بسبب تصاعد أعمال الاختطافات والإرهاب، ومنها حادث تفجير "يو إس إس كول" في اكتوبر ٢٠٠٠ م. لتشهد تحسناً بعدها بشكل تدريجي، وبلغت أعلى قيمة لها في عام ٢٠١٣م بحوالي ٩٤٠ مليون دولار. ويرتبط مورد السياحة بالاستقرار السياسي والأمني والموقع الجغرافي والمناخ والآثار وبعض السمات الفريدة التي تتمتع بها اليمن.

د - تحويلات المغتربين : اعتمد الاقتصاد اليمني، سواء قبل الوحدة أو بعدها، على مورد تحويلات العاملين في الخارج، حيث شكّل ما يساوي ٤٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي في شمال اليمن في عام ١٩٨١م[١٤٥]. ورغم ظهور الغاز قبل الوحدة واستخراج النفط بعد الوحدة، أصبحا

[١٤٢] محمود عبدالفضيل، "السلوك والأداء الاقتصادي..." ، مرجع سابق، ص٩٨ ، حازم الببلاوي، "الدولة الريعية ..."، مرجع سابق، ٧٦.

[١٤٣] زياد حافظ [وآخرون]، البنية الاقتصادية ....، مرجع سابق، ٥٧ -٦٤.

[١٤٤] انظر : المرجع السابق نفسه، ص ٣٥و ٥٦ و٥٧.

[١٤٥] محمود عبدالفضيل، " السلوك والأداء الاقتصادي..."، مرجع سابق، ص ١٠٨.

يشكّلان نسبة كبيرة من الموازنة العامة للدولة وصادرات اليمن، فإن تحويلات المغتربين مازالت تحتل نسبة لابأس بها ويتزايد تدفقها باستمرار لليمن عبر مغتربيها كأرقام مطلقة، ولكنها تناقصت كمورد ريعي نسبة للناتج المحلي الإجمالي، فشكّلت حوالي ٢٢٪ (متوسط للأعوام ٩٠ -١٩٩٤م)، وحوالي ٢١٪ (متوسط للأعوام ٩٥ -١٩٩٩م) لتنخفض إلى حوالي ٨,٨٪ (متوسط للأعوام ٢٠٠٠ -٢٠١٠م)، وحوالي ١١٪ (متوسط للأعوام ٢٠١٠ -٢٠١٣م)، وهي تتميز بالاستقرار النسبي كأرقام مطلقة، حيث لا تتراجع بتراجع النشاط الاقتصادي نتيجة حدوث صدمات مالية أو كوارث طبيعية أو نزاعات سياسية[١٤٦]، بل تتاثر في حال حدوث توتر سياسي أو مشاكل في البلد المستضيف للمغتربين. ولا تبذل الدولة جهداً لجنيها، بل لم تهتم بمغتربيها ولم تعمل على حل مشاكلهم، ولم تسع لاستقطاب أموالهم، وبذلك تمثل إيراد خارج عن إرادتها، وخاضعاً فقط لإرادة مواطنيها المقيمين في الخارج الذي يستند بالأساس لطريقة التفكير وللإرث الاخلاقي في ضرورة التكافل مع الأهل والأقارب.

هـ - التحويلات الخاصة للأفراد ولجماعات من حكومات أو من منظمات أو من أفراد: تتلقي جماعات وأفراد (وجاهات أو قيادات دينية وسياسية) دعماً خارجياً من دول أو أفراد غير يمنيين، أو من تحويلات المغتربين، أو من دول ليختلط الأمر عن كونه ريعاً أو عملاً تّجرمه قوانين الدولة باعتباره عمالة لبلد أجنبي، حيث تطالعنا الصحف والمواقع الإلكترونية عن دعم بعض الدول لبعض الجماعات، أو لبعض الوجاهات، ومنها على سبيل المثال دعم اللجنة السعودية الخاصة لبعض الشخصيات النافذة في اليمن سياسياً وقبلياً، وأيضاً دعم أُمراء سعوديين لأفراد يمنيين قادة في الحركة السلفية. وكذلك مايتسّرب عن دعم إيران و الجمعيات الخيرية للحوزات الشيعية في إيران لجماعة الحوثي. كل ماسبق يؤثر سلبياً بشكل أو بآخر على تحقيق القدرة والشرعية للدولة نتيجة استقلال هذه الفئات والأفراد والجماعات عن اعتمادها على الدولة، مما يؤدي إلى ضعف وهشاشة الدولة.

و - السيادة والخدمات وتجارة النفوذ : الدولة (الحكومة) تمثل المبادر الأول في الحياة الاقتصادية في اليمن كونها تبنت الكثير من أدوات النظام الاشتراكي الذي أرتبط بالحكم الشمولي. وسواء تتدخل في الإنتاج بشكل مباشر أو عن طريق تنظيم النشاط الاقتصادي، فالخدمات التابعة لنشاط الحكومة تمثل الريع الموزع على المتنفذين، وتأتي بالريع

[١٤٦] زياد حافظ [وآخرون]، البنية الاقتصادية .....، مرجع سابق، ٢٠٠٩، ص ٥٦.

ممارسة السيادة على مصدر اقتصادي. والسيادة ليست محصورة فقط في سلطة الدولة، بل تنتقل إلى الفعاليات الاقتصادية التي تمارس سيادتها على مراكز الإنتاج والتوزيع. حيث تعد الخدمات المرتبطة بالسيادة التي يتحكّم بها الوسيط والتي تولّد ريعاً (بين صاحب الخدمة والمستفيد منها). هذا التحكّم يعد نوعاً من ممارسة السيادة على شبكة التوزيع[١٤٧]. كما أن الريع مرتبط بالنظام السياسي السائد في اليمن، حيث يمثل في طبيعته نظاماً فئوياً (طائفي، مذهبي، مناطقي، قبلي) يكافئ الولاء للنظام، ورأس النظام قبل أي اعتبار، ويوزع الثروة وفقاً للولاء والقرب من رأس الهرم. فالتجارة تأتي بالريع عندما يستغل التاجر السيادة على شبكات التوزيع عن طريق الاحتكار أو التحكّم في العرض، أو خلق حاجة غير موجودة أصلاً من الرغبات الاستهلاكية التي تولّد الطلب. فتنشأ تجارة النفوذ أو السيادة التي توزّع المناصب والمكاسب والمنافع وفقاً لسلّم الأولويات المبنية على العلاقة بين المستفيد وصاحب النفوذ (مثل منح الوكالات التجارية). وتنشأ طبقة تجار تتحالف مع النظام لتحصل على مواقع احتكارية يولّدها النظام على أساس فئوي. كما ينشأ الريع من خلال سياسة الإنفاق التي تمارسها الدولة على المشاريع الإنشائية الضخمة، أو إرساء المناقصات لذوي الحظوة. وبذلك فليس هناك تناقض بالنسبة لها بين المصلحة العامة والمصالح الخاصة للمتنفذين، فهم يختزلون المصالح العامة بأشخاصهم[١٤٨].

ز - مثلت الوظيفة السياسية مورداً ريعياً لفئة معينة حصلت على دخول استثنائية خارج دخول الوظيفة الأساسية. منها مرتبات المشايخ ومرافقيهم فعليين أو وهميين دون أن يرافق ذلك عمل يؤدَّى[١٤٩]، حيث تم تخصيص موارد مالية دائمة لمشائخ القبائل النافذين ضمن الموازنة العامة بلغت مايعادل ١٣ مليار ريال في العام ٢٠١٣م، وكذا مرتبات أفراد في معسكرات وهمية، ويمكن أن نطلق عليها (بريع الوظيفة)، وذلك عن طريق استغلال الوظيفة والاتجار بها، فدخولهم الحقيقية أكبر من الدخول الاسمية. أيضاً هناك المضاربة المالية والعقارية: فمثلاً، الدين العام أصبح قاعدة أساسية لريع اقتصادي[١٥٠]، كما يقوم النظام المصرفي بتسويق الدين العام لحسابه ولحساب زبائنه، لتحتل أذون الخزانة جزءاً كبيراً من أصول المصارف، مما يعني تسويق للسندات الحكومية، ولم يتم بذل جهد للحصول على الأموال. لقد بلغت أذون الخزانة في المصارف

[١٤٧] المرجع السابق نفسه، ص ٥٧، ٥٨.

[١٤٨] المرجع السابق نفسه، ص ٥٨ - ٦١.

[١٤٩] عادل مجاهد الشرحبي، مرجع سابق، ص ١٤٩ -١٥٠.

[١٥٠] جورج قرم، في: زياد حافظ [وآخرون]، البنية الاقتصادية .....، مرجع سابق، ص ٦١.

مايساوي ٤٥١,٨ و ٤٩٣,٧ مليار ريال لعامي ٢٠٠٩م و ٢٠١٠م على التوالي، ومانسبته ٢٧٪ و ٢٦٪ من إجمالي أصول المصارف مجتمعة بما فيها الإسلامية التي لاتتعامل مع أذون الخزانة،[١٥١] والتي ارتفعت إلى ١٠٤٤,١ مليار ريال لعام ٢٠١٣م ومانسبته ٣٧,٦٪ من إجمالي أصول المصارف مجتمعة.[١٥٢] أما مضاربات العقارات فلها ريع مزدوج، فهي ريع ناتج من الإيجار المتصاعد، وناتج من ارتفاع أسعار العقار (سواء كان للاستثمار أو للمضاربة). وتوزيع الأراضي سمة للأنظمة الحاكمة، واليمن لاتخرج عن هذا، حيث يتم توزيعها بحسب الولاء أو لكسب الولاء، وللأقارب، وبحسب المناطق وفي جميع محافظات الجمهورية، خاصة ذات النشاط الاقتصادي، حيث ترتفع أسعارها باستمرار. وتم عبر هؤلاء ممارسة المضاربة بالعقارات مع التجار والمواطنين الباحثين عن أراضٍ، لتمتزج وتتفاعل مصادر الريع الخارجية مع الداخلية ويزداد اعتماد الاقتصاد اليمني عليها باضطراد.

[١٥١] البنك المركزي اليمني، التقرير السنوي ٢٠١٠م، صنعاء، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، ص ٣٨ و ٥٢.

[١٥٢] وإذا ما تمت إضافة الصكوك الإسلامية والبالغة ١٠٢,٦ مليار ريال إلى أذون الخزانة سترتفع النسبة إلى حوالي ٤١,٣٪ من أصول المصارف مجتمعة (البنك المركزي اليمني ، التقرير السنوي ٢٠١٤م، صنعاء، ص ٣٩).

ثالثاً: جدلية العلاقة بين الريع والفساد

يصعب الحديث عن الريع دون الحديث عن الفساد، وهو ما يقتضي أيضاً التطرق لنظام الحكم القائم وأبعاد العلاقة بينهما السياسية والاجتماعية. أي بوضع مقاربة للريع وعلاقته بالفساد بمضمونه الاقتصادي وأبعاده السياسية والسلطوية.

١ . علاقة الريع بالفساد والسلطة :

أ - النظام السياسي وثقافة المجتمع اليمني

صّنفت الدراسات السياسية الأنظمة السياسية في الدول النفطية الريعية إلى خمس مجموعات: ديمقراطيات ناضجة، وديمقراطيات الزمر المتنافسة، وحُكم الفرد الأبوي، وحُكم الفرد الإصلاحي، وحُكم الفرد النّهاب. ففي نموذج الديمقراطيات الناضجة يتم تحويل الريع إلى الجمهور من خلال الخدمات الاجتماعية والتأمينات أو من خلال التحويلات المباشرة. وفي الزمر المتنافسة يتم تحويل الريع إلى مصالح مختلفة وإلى الجمهور من خلال الدعم. والحُكم الأبوي يعمل على تنويع اقتصادي ضئيل ويذهب الريع بعضه إلى الحاكم وهبة للفئة المرتبط به، والآخر إلى الإنفاق العام والبناء والتشييد والخدمات. والحُكم الاصلاحي يذهب إلى تحقيق التثبيت والاستقرار الاقتصادي. أما الحُكم النّهاب فيتم الاستيلاء على الريع من قبل النُخب عبر الفساد الكبير والفساد الصغير[١٥٣] ويؤدي إلى استهلاك حكومي مرتفع.[١٥٤]

وفي الدول العربية الريعية، ومنها اليمن، تحولت الدولة إلى دولة رعائية (سلطانية) جديدة تختلف عن الدولة الرعائية التقليدية الفيبرية (Patrimonialism[١٥٥])، والتي تتمايز الدولة عن السلطان

[١٥٣] يقصد بالفساد الكبير ذلك الفساد الذي ينخرط فيه كبار قادة الدولة و يطلق عليه الفساد السياسي، ويرتبط بفساد إدارة الحكم وتسيير الشئون العامة، بينما يقصد بالفساد الصغير الفساد الذي ينخرط فيه المسؤولون الإداريون على مستويات مختلفة (فساد اداري اقتصادي). للمزيد أنظر: مصطفى السعيد، "العوامل والآثار السياسية"، مرجع سابق، ص ٢٧٤ -٢٧٦، ومحمود عبدالفضيل، "مفهوم الفساد ومعاييره"، مرجع سابق، ص ٨٠ -٨٤، حمزة الحسن، "دراسة حالة السعودية"، مرجع سابق، ص ٦٤٣ -٦٦٢، انطوان مسرة، "دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد"، مرجع سابق، ص ٤٧٥ - ٤٧٨، والمركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي اليمني ٢٠٠٥م، صنعاء ص ٣٦.

[١٥٤] عبدالعظيم حنفي، "العلاقة بين نوع النظام السياسي وطريقة إنفاق إيرادات النفط"، المستقبل العربي، العدد ٣٥٣، يوليو ، ٢٠٠٨م، ص ١٣٣.

[١٥٥] شكل الحكم الذي تتمثل فيه صور الدولة أو السلطة عبر الحاكم وعادة ما تكون اتوقراطية أو اوليجاركية فتمثل شكلاً من اشكال الهيمنة التقليدية (الأبوية السلطانية)، أي التعامل مع الدولة كامتداد طبيعي للعائلة، وفقاً لماكس فيبر.

إلا أنها فعلياً قائمة على الدمج، حيث تتحكم بالقطاع العام ومرافق وموارد ريعية لتتحول إلى دولة نهّابة تستأثر عائلات أو نُخب أو إثنية أو سلالية بالتحكم بالسلطة والثروة فيها. ويتحول الفساد إلى ممارسة اجتماعية يتداخل فيها عالم السلطة السياسية بعالم التجارة، ويصبح بنيوياً على مستوى المؤسسات الاجتماعية ومنظومة القيم ككل. فيتغلّف قبوله بولاءات إثنية أو سياسية ليتحول إلى فساد جماعي.[١٥٦] واليمن وإن كانت ديمقراطية ناشئة، إلا أنها تتمثّل وتتجسّد في نظام حُكم الفرد النّهاب[١٥٧].

هذا النظام يتلبّس ثوب الديمقراطية شكلاً ومظهراً، ويعتمد على الفساد وريع النفوذ كعنصرين أساسيين لضمان استمرار حُكم القبيلة والعائلة والفرد وضمان الولاء لها، ويتمتع بسلطات مطلقة، ويعتبر أن الدولة من الأملاك الشخصية يتصّرف فيها كما يشاء، ولا تفضي الانتخابات إلى تداول سلمي للسلطة ولا حتى إلى بروز نُخب وطنية. "فطبيعة الحكم في اليمن تتركز في يد رئيس الجمهورية وحزبة في صورة مخالفة للدستور"[١٥٨] وحالياً أجزاء من اليمن تحُكَم من أقلية بعد انقلابهم على المسار السياسي (المبادرة الخليجية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني)، ويمارسون سياسات الأنظمة الإقطاعية.

لقد سعى النظام التسلطي المتوارث[١٥٩] إلى الحصول على الثروة. أولا: عبر الوصول للسلطة باعتبارها مصدراً أساسياً للثروة، حيث يعتبر الحاكم في الثقافة العربية بأنه صاحب الحق بكل الأموال التي يمتلكها عن طريق تسلطه على الدولة؛ الأقوى يسلب حقوق الآخرين من خلال الغزوات، ومن يستحوذ على السلطة فإنه يستحوذ على الأرض والشجر والحجر والبشر. والفساد الاكبر (الاستيلاء على السلطة) الذي ينتج عنه الاستحواذ على ثروة البلاد يمثل ريعاً فجّاً، وثانياً: عبر الحفاظ على السلطة (التماس الريع) لكي يستمر الحاكم في نهبه للثروة بإجراء تحالفات

[١٥٦] يعقوب إلياس قبانجي، "العوامل والآثار في البنية الاجتماعية ونسق القيم"، مرجع سابق، ص ٢٤٧ -٢٦٨.

[١٥٧] يتسم حكم الفرد النهّاب بسمات جوهرية أهمها: حكومة غير مستقرة تستمد شرعيتها من القوة العسكرية، وتفتقر إلى آليات بناء توافق الرأي، وتستحوذ على الريع وتوزيعه، ونظامها القضائي فاسد، والكتلة المدنية ضعيفة أو معدومة، وتشهد عدم استقرار سياسي، وقدرة منخفضة على المنافسة، وتكلفة مرتفعة في المعاملات، ولايوجد ادخار، واستهلاك مرتفع جداً، ويتم استيلاء النُخب على الريع عبر الفساد الكبير والصغير والمحسوبية وهروب رؤوس الأموال. عبدالعظيم حنفي، "العلاقة بين نوع النظام ..."، مرجع سابق، ص ١٣٤.

[١٥٨] تقرير وزارة الخارجية الامريكية لعام ٢٠٠٧م، الوسط، العدد ١٥١، صحيفة أهلية، صنعاء، ٦/٦/ ٢٠٠٧م، ص ٩.

[١٥٩] الاستبداد يفتح الباب واسعاً أمام مظاهر الفساد السياسي حيث يتسق مع سياسات تعتمد آلية الفساد على أنه من عوامل بقاء واستمرار النظام. كما لم تخرج اليمن في تاريخها المعاصر عن ظاهرة احتكار السلطة بيد جهة واحدة ويقتصر التغيير فقط على نقل القوة المحتكرة من يد إلى أخرى أو من جهة إلى اخرى. المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي اليمني، ٢٠٠٥م، صنعاء، ص ٤٤.

قبلية عسكرية ويحصل الحاكم والفئات التي تنتمي إليه ولدائرته على ريع داخلي نتيجة الفساد الذي يمارسه بسبب احتكاره للسلطة.

إن المتتبع لتطور النظام السياسي الفئوي وعلاقته بالريع والفساد في اليمن يجد جذوره مرتبطة بثقافة الغنيمة واقتناص مجهود الآخر. ويتلاقى عندها الاجتماعي بالسياسي بالثقافي الاقتصادي، حيث الارتباط الوثيق بين القبيلة والحُكم المذهبي المناطقي الطائفي العسكري الفئوي.

وهذا الأمر يلتصق بثقافة المجتمع اليمني، وخاصة في مناطق شمال الشمال القبلي القائمة على اقتصادات الغزو وثقافة حروب الغنائم وتحصيل الأرزاق بأسنة الرماح[١٦٠]، والمتجذر تاريخياً في أن السلطة تصنع الثروة، حيث يعتبر ابن خلدون أن الإمارة أحد اسباب المعاش فالجاه مفيد للمال[١٦١]. فثقافة المجتمع لها تأثيرها الواضح في الاعتماد على الريع والفساد السياسي في الحياة العامة، حيث سادت قديماً ثقافة الغنيمة (الفيد)[١٦٢] التي تمثل (الريع) اقتناص ثروة أو جهد الآخر لتكوين الثروة في تراثنا. ولا تزال هذه الثقافة حاضرة.[١٦٣] فضلاً عن ذلك فإن البيئة الثقافية للمجتمع تمجد الفاسدين وتذم المتعففين من استخدام المال العام لأغراض خاصة ويخشى القانون ويهابه. وبذلك يُطلق على الفاسد (أحمر عين)؛ بمعنى أنه شخص مقدام وجريء و شجاع، بينما يُطلق على الآخر مسكين وجبان. وهذا يجعل المجتمع قابلاً ومتكيفاً لسلوك وممارسة الحاكم والفئات المرتبطة به للفساد والتكسّب والحصول على الريع.

وتجدر الاشارة إلى وجود نظرة "مذهبية" في اليمن تجيز الاستحواذ على الأملاك العامة باعتبارها غنيمة وتبرير ديني للفساد بوصفه انتزاع حق معلوم،[١٦٤] مما يعني طغيان ذهنية الريع (عقلية الريع) على المجتمع، وهي أخلاقية فيما يتعلق تشجيع الفساد وتأثيرها السلبي في إضعاف للحوافز

---

[١٦٠] هائل سلام، "نحلة المعاش"، ٢٠١٧/٤/٢٣م. <http://alyemenalikhbari.net/news69914.html>

[١٦١] عبدالرحمن ابن خلدون، "مقدمة ابن خلدون"، شركة دار الأرقم، بيروت، اعتناء ودراسة أحمد الزعبي، تشرين الأول، ٢٠٠٦م، ص ٤٢٥ -٤٢٩.

[١٦٢] مصطلح متداول في اليمن ويعني الغنيمة التي يحصل عليها "ماينهبه" المقاتل في المعارك.

[١٦٣] زياد حافظ [وآخرون]، البنية الاقتصادية .. ، مرجع سابق، ص ١٣٧و٤٦.

[١٦٤] للمزيد انظر: حمزة الحسن، "الحالة السعودية"، مرجع سابق، ص٦٤٧ -٦٥٣.

الإنتاجية عند أفراد المجتمع.[١٦٥] وما يعمل على تكريس تلك الثقافة أن توزيع الريع يعفى النُخب الحاكمة من المساءلة والمحاسبة؛ لأن ما يتم توزيعه يتم وفق مبادرة من الحاكم وليس نتيجة عقد اجتماعي.[١٦٦]

ولتأصيل الفكرة أكثر، فخلال الفترة ١٩١٨ – ١٩٦٢م (من حكم الأئمة الزيديين)، كان هناك ارتباط وثيق بين النظام السياسي الفئوي والثروة وكيفية الحصول عليها من مصادر ريعية وتتمثل بالاستحواذ على السلطة. فوظائف الحُكم تنحصر بحسب التراتبية في السادة، القضاة، والقبيلة، وبعدها تأتي الوظائف، والمهن، والحرف، لتنتهي بالطبقة الدونية. واعُتبر العمل بالزراعة والصناعة والتجارة غير مجدية اقتصادياً و ومهن محتقرة، وأرباحها منخفضة. وبذلك فإن الطبقات العليا في التصنيف اليمني المجتمعي تنأى عن ممارستها للعمل في هذه المجالات، بل وتزدريها. وتستطيع أن تثرى فقط عبر ارتباطها بالحاكم. والنُخبة المتنفذة هي من تحتكر تجارة المحاصيل النقدية (المربحة) كالبن والقطن والتبغ، إضافة إلى استيراد الأقمشة والأدوية والمازوت.[١٦٧] وخلقت السلطة الحاكمة شرائح ريعية متعددة مرتبطة بها، تحصل على نصيب من الناتج بسبب المحاسيب أو الوجاهة والمشائخ والعُكفي"عسكر الإمام"كأداة ووسيلة وشريحة.

وبعد انقلاب (حركة) ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧م ورحيل الجيش المصري من شمال اليمن، أصبح النظام قبلياً، وسقط النظام الجمهوري في يد الفئات والشرائح الاجتماعية التقليدية،[١٦٨] حيث تم طرد ممثلي الأطراف غير القبلية من الجيش والأمن في دورات امتدت من مارس ١٩٦٨ وحتى أغسطس من العام نفسه، واستوت الجمهورية على "جودي القبيلة" وتوحدت بالجيش والأمن وأصبح التمييز بينهم صعب. ونفس الحال بالحزب الحاكم والذي توحد بالأجهزة الامنية.[١٦٩]

---

[١٦٥] بشير فارس، في: زياد حافظ [وآخرون]، البنية الاقتصادية.....، مرجع سابق، ص١٦٢. حازم الببلاوي، "الدولة الريعية.."، مرجع سابق، ١٩٨٧م، ص ٦٩. (عند العقلية الإنتاجية فالعائد أو المكسب يأتي لعمل إنساني منظم وكجزاء لجهد أو مقابل تحمل مخاطر، بينما في العقلية الريعية فالعائد ينفصل على الجهد أو تحمل المخاطرة، ويكون نتيجة الحظ أو الصدفة أو باقتناص جهد الآخر).

[١٦٦] زياد حافظ، أوضاع الأقطار النفطية وغير النفطية، ندوة الرفاهية الاجتماعية، ٢٨ -٣٠ نوفمبر ٢٠٠٥م، الاسكندرية، ص٣.

[١٦٧] ناصر محمد ناصر، "التوظيف السياسي للبنية الاجتماعية وبناء الدولة في عهد الإمام يحى حميد الدين: ١٩١٨ -١٩٤٠م"، مجلة كلية التجارة والاقتصاد، كلية التجارة والاقتصاد، جامعة صنعاء، العدد ٤٧، (مارس ٢٠١٧م)، ص ٢٠٠.نقلاً عن: نزيه مؤيد العظم، رحلة في بلاد السعيدة، ط٩، ج٩، مؤسسة فادي برس، لندن، م١٩٨٥، ص ١٢٥، وعبدالعزيز المسعودي، مرجع سابق، ص ٣٧.

[١٦٨] ناصر محمد ناصر، "البيئة الاجتماعية والنظام السياسي في الجمهورية العربية اليمنية ١٩٦٢ -١٩٧٨م"، صنعاء، مجلة كلية التجارة والاقتصاد، كلية التجارة والاقتصاد، جامعة صنعاء، العدد ٣٦، سبتمبر ٢٠١١م، ص ٢٠٩.

[١٦٩] ابو بكر السقاف، "القضية الكبرى الغائبة ...." ، مرجع سابق، ٢٠٠٧م.

واستمر تحالف العسكر - قبلي[١٧٠]، حيث برزت للحكم من الطبقات (القبيلة والمهنية)، ومن ثم اقتحمت التجارة والصناعة. واستطاع هذا التحالف العسكري القبلي المالي من التزاوج وارتبط القطاع العام بالقطاع الخاص، وتم السعي إلى الريع عبر الفساد وخَلَقَ الفساد ريوعاً مختلفة. وتم استبعاد وإقصاء رجال الأعمال من أبناء المناطق التي لاينتمي إليها الحاكم، والذين كوّنوا ثرواتهم في المهجر وعادوا للبلاد بعد ثورة ٦٢م، ولم يستمر في السوق منهم إلا من تحالف مع القوى الجديدة القبلية العسكرية بنسبة أو بشراكة في المال والتجارة، أو لمن يدفع لهم ريوعاً مقابل الحماية في مؤسسات الدولة. وتم توجيه السياسات وحتى التشريعات لخدمة فئة معينة.

ب - هشاشة الدولة وغياب المساءلة والمحاسبة

إن التحالف العسكري القبلي، الذي شكّل النظام السياسي، ارتبط بالريع، وتطور بشكل مواز لتطور الاقتصاد الريعي، حيث كان الريع محصوراً في المعونات الخارجية وتحويلات المغتربين، وحينها جعل (الرئيس السابق) علي عبدالله صالح الجيش الذي تتوجّه اليه الموارد الريعية خاضعاً لأسرته وأبناء قريته وقبيلته[١٧١]. وعند تبلور الاقتصاد الريعي في اليمن الموحد، "فإن أول إفرازاته تمثّلت في توجهات تركيز السلطة والثروة على خطوط أسرية قبلية ومناطقية طائفية، وامتدت عملية سنحنة[١٧٢] الجيش إلى سنحنة التجارة والمقاولات والنقل والاستثمارات والمواقع العامة ذات الصلة بما في ذلك المواقع المدنية"[١٧٣]، وكمثال الهيئة العامة للطيران المدني وشركتي التبغ واليمنية، وخَلَقَ فساداً وأضعف الرقابة والمساءلة والمحاسبة، حيث ارتبطت هذه الفئات بوظائف الدولة (السلطة) التي تمنح الريع ابتداءً من أصغر المراتب (مُراسل) أو جندي إلى رئاسة الحكومة والبلاد. ويتم منح وكالات تجارية، أو تعيين مدراء لمشاريع ممولة من مؤسسات دولية، أو عقارات أو إرساء مناقصات "عامة" مباشرة ومن الباطن ، ومكافآت غير مستحقة، أو تسهيل بنكي، أو قروض لا تسدد، أو التغاضي عن فساد إداري ومالي في كل مؤسسات الدولة

[١٧٠] يرى البعض أن التركيبة الاجتماعية القبلية لعبت دوراً مزدوجاً تجاه الاستبداد والعديد من مظاهر الفساد السياسي حيث أسهمت في تفتيت القوة وتوزيعها بين السلطة المركزية وبين التكوينات الاجتماعية ذات الزعامة القبلية، وبالمقابل أسهمت بدور كبير في إضعاف سلطة الدولة وإلى عجزها بالقيام بوظائفها،بل وسحبت أعرافها وتقاليدها إلى مؤسسات الدولة مما أدى إلى إفساد القانون. المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي اليمني ٢٠٠٥م، مرجع سابق، ص ٤٢.

[١٧١] عبدالله الفقيه، "الاقتصاد السياسي ....." ، مرجع سابق، ص ٢٩.

[١٧٢] نسبة إلى منطقة سنحان التي ينتمي اليها علي عبدالله صالح.

[١٧٣] المرجع السابق نفسه، ص ٣٠.

في كل محافظات الجمهورية. وهذا سارع في تفشي وتنامي الأنشطة الريعية المرتبطة بخدمات السيادة، والتي ارتبطت بالفساد وتفشيه، والذي تدور حلقاته في فئة معينه مرتبطة بالنظام السياسي ومذهبه. بل إن صغار الموظفين، ومن ضمنهم "جنود" والذي يعد امتداداً لوظيفة "العكفي" يقبلون برواتب ووظيفة متدنية ليس من أجل الرغبة فيها، بقدر ارتباطها بالسلطة وحصولهم على مداخيل أخرى ناتجة عن هذه الوظيفة.

إن الفساد الاقتصادي والسياسي المتنامي في اليمن أتى"نتيجة سيطرة رجال (مشائخ) القبائل الشمالية ...على الدولة منذ العام ١٩٧٠م، عن طريق حضورهم وسيطرتهم الفاعلة في سلك الضباط العسكري"[١٧٤] بعد احداث مارس - اغسطس ١٩٦٨م. إن توحّد المؤسستين القبلية والعسكرية، ذات الجذر الواحد والنشأة، وتزواجهما بالسلطة مهّد لهما الطريق للتكالب والاستحواذ النهّم على الموارد والمقدرات، والتقت مصالح القبيلة مع الشرائح الطفيلية في رفض سيادة القانون والانحراف بالسلطة إلى ممارسة الفساد والإثراء غير المشروع[١٧٥].

واتجه هذا التحالف القبلي العسكري ليستحوذ على عقود المناقصات والمقاولات والصفقات الحكومية والوكالات التجارية والخدمية، والتي وزعها الحاكم كهبات للموالين له، وخَلَقَ بذلك شريحة طفيلية طارئة على حساب الشركات المنتجة العريقة ليصبح الفساد أحد أهم آليات التراكم الرأسمالي[١٧٦] في اليمن،ورئيس الدولة هو من يتحكم بتوجيه اغلب الاستثمارت الكبيرة لهؤلاء،[١٧٧]وتشكّلت رأسمالية طفيلية قبلية من أبناء المشائخ والضباط النافذين. وهذا ما أكدته دراسة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية[١٧٨] بأن فساد التحالف العسكري القبلي وسّع من دائرة مصالحه عبر توزيع وتقاسم عقود المشتريات الحكومية والوكالات التجارية والخدمية خارج إطار القانون. كما تم تخصيص موارد مالية دائمة لمشائخ القبائل النافذين ضمن الموازنة العامة للدولة بلغت مايعادل ١٣مليار ريال[١٧٩] ، وسمح لكبار الضباط بتضخيم أعداد أفراد المعسكرات الواقعة

---

[١٧٤] الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، "تقييم الفساد في اليمن"، منظمة شركاء التنمية الريفية ، (سبتمبر ٢٠٠٦م)، ص ٢.

[١٧٥] يحي صالح محسن، خارطة الفساد في اليمن واطرافه النافذة، المرصد اليمني لحقوق الانسان، ، ٢٠١٠، صنعاء ، ص١٣٢ - ١٣٤.

[١٧٦] عبدالرحمن بني غازي، "الاقتصاد السياسي للتضخم"، مرجع سابق، ١٩٩٩م.

[١٧٧] تصريح لياسر العواضي نائب رئيس كتلة البرلمان لحزب المؤتمر الشعبي العام (الحزب الحاكم). انظر:
<http://marebpress.net/articles.php?id=2376>

[١٧٨] الوكالة الامريكية للتنمية الدولية، "تقييم الفساد.."، مرجع سابق، ص ٥ -٧.

[١٧٩] تصريح لعبدالرزاق الاهجري (عضو مجلس النواب). انظر الرابط: <http://almasdaronline.com/article/31727>

تحت إدارتهم (إما موجودين ولايذهبون للعمل أو لأفراد وهميين). وارتبط الفساد بالنُخبة الحاكمة توزيع ريوع خالصة عبر الصفقات الكبرى (مقاولات، وتوريدات ضخمة، وصفقات سلاح، وتوكيلات تجارية، وتخصيص أراضٍ وممتلكات عامة، والاستيلاء على جزء من عائدات النفط والعقار، وكذا على بعض القروض والمعونات الأجنبية" [١٨٠]

وبذلك تم إفساد المؤسسة العسكرية والأمنية بإعادة هيكلتها خارج الاطار المؤسسي، وإفراغها من المضمون الوطني لتتحول مهمتها إلى حماية الحاكم ونظامه الفاسد" الدولة البوليسية" ولتقترب من نموذج الدولة القرصان وولوج المجتمع إلى طور الاستتباع"[١٨١]، بل إنها أصبحت ضلعاً رئيساً في الإفساد. ورغم أنها تبتلع قسطاً كبيراً من موازنة الدولة تصل إلى حوالي ٥٠٪ إلا أن قاداتها قاموا بالاستيلاء على مساحات كبيرة من الأراضي والعقارات في كل المحافظات ذات النشاط الاقتصادي المتزايد (مثل عدن وتعز والحديدة وحضرموت..).وبممارسة أنشطة تجارية ومضاربة ورعاية عمليات التهريب[١٨٢]، وحولت موانى الساحل الغربي والمنافذ الحدودية البرية لمناطق تهريب و أفرغتها من أنشطتها التجارية.

واستخدم الحاكم بعض العائدات الريعية النفطية في إرضاء بعض الفاعلين غير الرسميين في البلاد، هذه العائدات جعلت الحكومة تتساهل في تنفيذ بعض الإصلاحات الاقتصادية المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي والخاصة ببرنامج التكييف الهيكلي، و"غذّت انعدام الكفاءة وزادت من مركزية السلطة وأنشئت رأسمالية اقارب وأتباع قبلية، فغدى الإنفاق سرطاناً لا يمكن إيقافه، إضافة إلى تمويل النظام لأدوات القمع لتصفية المعارضة، من سلاح وقوة عسكرية وأجهزة بوليسية قمعية وشبكات جواسيس ضاربة وسجون" [١٨٣].

واتبع النظام استراتيجية لإدارة الموارد المالية للدولة بحيث يحقق أهدافه بالبقاء في السلطة. وبذلك أضعف القوى والتنظيمات الاجتماعية المدنية، وتحالف مع النُخب الاجتماعية التقليدية الباحثة عن الريع. وتجلى بذلك إعادة الإنتاج المتبادل بين الفساد وعجز الدولة لتتنافس النُخب في بناء شبكات

[١٨٠] يحي صالح محسن، خارطة الفساد ...، مرجع سابق، ص٥٢ -٥٣.

[١٨١] جوردن جونسون، لعنة النفط، الاقتصاد السياسي للاستبداد، بغداد، اربيل، بيروت، (معهد الدراسات الاستراتيجية، ، ٢٠٠٧م)، ص٣٥٩.

[١٨٢] عبدالرحمن بني غازي، مرجع سابق، ١٩٩٩م.

[١٨٣] جوردن جونسون، " لعنة النفط ..."، مرجع سابق، ص ٣٥٩.

الموالاة للهيمنة على موارد البلاد للكسب الخاص مما أدى إلى تكريس ثقافة البحث عن (التماس) الريع.[١٨٤]

هذه السلطة تطلق شعارات لمكافحة الفساد الإداري والمالي في خطابها الرسمي، ويغيب التنديد بالفساد بمكونه السياسي، وبالتالي فإن الحكومة تغفل معالجة الفساد عمداً نتيجة ارتباطه بالتحالفات، وكذا تتعامل مع قضايا الفساد بالانتقائية لتصبح مكافحته أداة سياسية.[١٨٥]

كل ذلك أدى إلى اختلال المنظومة السياسية والاقتصادية والقانونية، وسيطرة القبيلة العسكرية المناطقية على السلطة في ظل اقتصاد ريعي لتستحوذ على عائدات الاقتصاد ،وفي ظل تعطيل شبه كامل لوظائف المؤسسات الدستورية للدولة (الشكلية) يُسمح للحاكم التنصل عن المساءلة والمحاسبة ومن يرتبط معه، بل أن يصبح فوق كل الشبهات. هذه السلطة غير خاضعة للمحاسبة والمساءلة، ولا تمثل الشرائح العريضة للمجتمع، ولها صلاحيات مطلقة، وتستحوذ على الثروة عبر تعزيز نفوذ ومصالح القلة المهيمنة (قبلياً عسكرياً وطائفياً ومناطقياً). واستطاعت هذه السلطة، بفضل بقائها في الحكم لأكثر من جيلين، من التوغل في كل شرائح النسيج الاجتماعي وخَلْق شبكات مستفيدة في مواقع السلطة والنفوذ[١٨٦].

إن تغلغُل الفساد الكبير وانتشاره يرتبطان بعملية سيطرة فعلية من جانب أشخاص السلطة العامة للحد الذي يجعل الدولة (غائبة). ويمارس هؤلاء اختصاصات عامة ويكيّفون الدولة على مصالحهم، ويسطون على الموارد العامة بصراحة وأحيانا بعلنية شبه كاملة. وفي الغالب يشترون ولاءات اجتماعية على نطاق واسع، ولا يترددون في استخدام سلطة الدولة في ممارسة العنف ضد معارضيهم لتبدو الدولة وكأنها تعمل لصالح أفراد بعينهم[١٨٧].

هذا الريع الخارجي وتوفره، وتركز السلطة في العائلة والقبيلة والفئات الطفيلية نأى بهم عن المساءلة والمحاسبة، حيث تركزت السلطات لدى رئيس الدولة معتمداً على شبكة من روابط الولاء والتبعية. ولاتمتلك المؤسسات الديمقراطية المحلية والوطنية نفوذاً، بل ويرتبط النفوذ بقرب النُخب من الرئيس مما أدى إلى استمرار السياسات المشجعة للفساد واستغلال السلطة، أي أنه

[١٨٤] عادل مجاهد الشرحبي، "أزمة عجز الدولة ....."، مرجع سابق، ص ١٣٩ -١٤٤.

[١٨٥] المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي اليمني ٢٠٠٩م، صنعاء، ٢٠٠٩م، ص ١٦٩.

[١٨٦] انطوان مسرة، "دور مؤسسات المجتمع المدني ...." ، مرجع سابق، ص٤٧٧.

[١٨٧] محمد السيد سعيد وايمان مرعي، "الفساد في مصر"، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مرجع سابق، ص ١٢٦.

وسّع و فاقم من انتشار الفساد وتغوّله. كما أن هذا الريع أغنى السلطة الحاكمة عن فرض ضرائب، وكرّس هشاشة الدولة، وشجّع على الجمع بين السياسة والتجارة لغياب المساءلة والمحاسبة، والإصرار على التعيين من أعلى بما يترتب على ذلك من غياب الحافز لتوظيف الموارد العامة بشكل فاعل.[١٨٨] وقد بيّنت مؤشرات البنك الدولي أن جودة الحكم في اليمن تتدهور، ويتفاقم الفساد لعدم حدوث تغيير في الإجراءات المتعلقة بالقدرة الإدارية، والمحاسبة العامة والحقوق السياسة تزداد سوءاً[١٨٩].

وتعاني اليمن من مؤسسات رسمية ضعيفة، ومن موظفين رسميين بمهارات متدنية، ويتقاضون أجوراً متدنية، كما أن نظام التعليم فيها رديء للغاية. وطغت الهويات الضيقة على الهوية الوطنية ليبرز نمط (الدولة المغولية)، حيث تتنافس النُخب المفترسة للانقضاض على موارد البلاد للكسب الخاص، بينما التزامهم الوحيد ينحصر، مقابل الحفاظ على هذه المصالح، في توفير الهدوء السياسي بين جماعاتهم المعنية[١٩٠]، حيث "تحولت السلطة إلى مراكز للتربّح (الريع)، فكل مركز يقوم عليه متنفذ معين، وهؤلاء يقومون على إثراء انفسهم وإثراء أقاربهم وأصدقائهم "[١٩١].

كل ذلك أدى إلى هشاشة الدولة ومن ثم فشلها. وتجلى ذلك في ضعف وتصدّع مؤسسات الدولة، وتغوّل النُخبة الحاكمة وتوجيه سياساتها وقراراتها لمصلحة مراكز القوة المتنفذة الفاسدة، إلى جانب مؤسسة تشريعية ورقابية لاتقوم بدورها، بل تحولت إلى أداة من أدوات السلطة التنفيذية، وسلطة قضائية غير مستقلة وتخضع للسلطة التنفيذية أيضاً.

وعليه يمكن وصف النظام السياسي في اليمن أنه فردي نهّاب، عائلي، قبلي، مذهبي، طائفي، عسكري، استبدادي، مركزي، رعائي (فئوي)، شمولي يتمثل بحكم الأقلية، أوليجاركي

□□□ Saif M, AL-Asaly, "Political Reform and Economic Institutional Buliding, A Case Study of Budgetary Institutional Reform in Yemen", Economic Research Forum, October 2003, P.12. Available on line at http://gdnet.org.

وانظر: في عبدالله الفقيه، مرجع سابق، ص ٢٦.

[١٨٩] تدهور مؤشر الحكم الرشيد الذي يقيس (السيطرة على الفساد، وقوة القانون والقضاء، والمساءلة والمحاسبة، وكفاءة وفاعلية الحكومة، والاستقرار السياسي وغياب الإرهاب والاضطهاد، وجودة التنظيم)، فبعد أن كان في عام ٢٠٠٠م يساوي ٢٠ و ٨,٦ و ٢٥,٥ و ٢٢,٤ و ١٢ و ٢٩,٤ على التوالي وصل إلى١,٩ و ٨,٢ و ١٠,٣ و ٧,٢ و ١,٥ على التوالي في عام٢٠١٤م.
<www.worldbank.org/publicsector/index.cfm>

[١٩٠] الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، "تقييم الفساد في اليمن"، مرجع سابق، ص ٢.

[١٩١] يحي صالح محسن، خارطة الفساد...، مرجع سابق، ص ١٤١، و(روبرت بيروز، محاضرة في منتدى الجاوي).

(Oligarchy) تمارس الفساد كعلاقة تبادلية للمنافع والمزايا والموارد -[١٩٢]وبتعبير أكثر دقة (kleptocracy) كلبتوكراسي (government of, by and for the thieves)[١٩٣] - من قبل أفراد أو أشخاص أو أسر تحصل على أغلب مناصب الدولة، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية بناءً على الارتباطات بالحاكم وعائلته أو بالقبيلة أو الجهاز العسكري والأمني ولتتحول السلطة مصدراً للثراء وتحقيق المكاسب الخاصة. لقد تكوّنت طبقة صغيرة من المشائخ والضباط ورجال الأعمال تتمتع بقيمها ودوافعها وثقافتها السياسية المختلفة عن قيم ودوافع المجتمع اليمني، وتمكنت من السيطرة على المواقع الحكومية التي يتدفق من خلالها الريع للإثراء الشخصي.[١٩٤]

هذا النظام السياسي العصبوي[١٩٥]الاحتكاري للسلطة والثروة أضعف أبنية الدولة ومرتكزاتها المؤسسية والقانونية بل والرمزية، وأعاد إنتاج البُنى العصبوية وأقصى غالبية المجتمع، مما جعل اليمن تشهد أزمة شاملة[١٩٦]، وجعل الدولة هشّة وفاشلة، بل ووصل بها إلى الانهيار.

وبذلك فإن هشاشة الدولة وفشلها وتوسّع الريع وانتشار الفساد كان سبباً ونتيجةً لظهور حُكم القلة، وفي إعاقة نمو الدولة وافتقارها إلى القدرة والشرعية. واتصفت مؤسسات الدولة اليمنية بالضعف والعجز عن تقديم الخدمات الاساسية، وفي مقدمتها الأمن الداخلي والخارجي والتمثيل السياسي والرفاه، خصوصاً عند حدوث الأزمات الاقتصادية، رغم أن الدولة الريعية ارتبطت بتقديمها الخدمات للمواطنين واتصفت بالدولة الرعوية.[١٩٧]

وغياب الدولة مكّن حُكم القلة من التطور والحفاظ على السلطة ونقلها إلى الجيل الثاني (التوريث) من ذات الجماعة في عملية يمكن وصفها بـ (خصصة الدولة)، حيث تم توريث

---

[١٩٢] علي زيد الزعبي وخلدون النقيب، "دراسة حالة الكويت"، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مرجع سابق، ص٦١١و٦١٢.

[١٩٣] Robert Burrowes,., "Yemen, Its Political Economy and the Effort against Terrorism," in Robert I. Rotberg, ed. Battling Terrorism in the Horn of Africa, Washington, DC: Brookings Institution Press/WPF, 2005, P.13. (نقلاً: (الذي يصف الحكم في اليمن بحكم اللصوص باللصوص للصوص)

Joshua Charap and Christian Harm, "Institutionalized Corruption and the Kleptocratic State," in George T. Abed and Sanjeev Gupta, eds., Governance, Corruption and Economic Performance (Washington, DC, 2002), 135-158.

[١٩٤] عبدالله الفقيه ، "الاقتصاد السياسي ....."، مرجع سابق، ص ٣٠.

[١٩٥] اللجنة التحضيرية للحوار الوطني، "مشروع رؤية للإنقاذ الوطني"، صنعاء، الامانة العامة، ٢٠٠٩م، ص ١٧ -٢٢.

[١٩٦] فؤاد الصلاحي، "المجتمع والنظام السياسي في اليمن"، مرجع سابق، ص١٨.

[١٩٧] محمود عبدالفضيل، "السلوك والأداء الاقتصادي ..."، مرجع سابق، ص ٩٥.

الوظائف العليا وامتدت إلى المستويات الأدنى في كل أجهزة ومؤسسات الدولة في الأجهزة التنفيذية والبرلمان وسلك القضاء. عملت السلطة على استخدام سلطتها لمعارضة وإضعاف محاولات بناء الدولة وعلى نحو أخص تلك الجهود المتعلقة بإحلال معيار الكفاءة محل معيار الولاء ومحاربة الفساد.[١٩٨] الأمر الذي عمّق الفساد وأضعف أبنية الدولة، وظهر ذلك جلياً في مؤشرات الفساد السياسي[١٩٩] والإداري والاقتصادي[٢٠٠] من ضعف ماتحققه اليمن على مقاييس الاستقرار السياسي وفعالية الحكومة، وجودة القواعد المنظمة، وسيادة القانون، والسيطرة على الفساد، والتمتع بالحقوق السياسية والمدنية وحرية الصحافة، وقوة النظام السياسي، حيث صنفت اليمن بالدولة الهشة ثم بالدولة الفاشلة.[٢٠١]

لقد استطاعت الثورة الشبابية الشعبية السلمية في اليمن في العام ٢٠١١م من إخراج علي عبدالله صالح وعائلته من السلطة، ومن المناصب التي سيطروا عليها إبان حكمه، إلا أنه ظل متصدراً للمشهد السياسي ببقائه على رأس حزب المؤتمر الشعبي العام الذي تقاسم السلطة مناصفةً مع احزاب المعارضة. واستمراراً للصراع على السلطة وللحفاظ على الريع تحالف علي صالح مع

□□□ Robert Burrowes,. Ibid, P. 17.□

[١٩٩] أبرز تلك المظاهر تتمثل في تراجع سلطة الدولة ووظيفتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وإضعاف آليات المشاركة السياسية، وإرباك الحياة الحزبية، وتصدير معارضة النظام إلى الخارج، وتداعيات التمردات للجماعات والمناطق، ومخاطر التدخل الخارجي، وعودة ظاهرة الاختطافات. للمزيد انظر: التقرير الاستراتيجي اليمني، مرجع سابق، ٢٠٠٥م، ص ٤٦ -٦٢.

[٢٠٠] يتمثل في ما يتم اكتشافه من قبل الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة مثل: استيلاء وتسهيل، استيلاء وإضرار بالمال العام، والاختلاس وتوزير واستغلال الوظيفة العامة، والاعتداء والسرقة، والغش في تحصيل الرسوم والتهرب الضريبي، والاعتداء على أراضي ومباني الدولة، واصطناع محررات رسمية، وكذا استغلال النفوذ الذي يتداخل مع الفساد السياسي. تقارير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، أعداد مختلفة، و محمد يحي السعيدي، الفساد والتنمية، : أثر الفساد الإداري والمالي على التنمية المستدامة، صنعاء ، (مركز عبادي للدراسات والنشر، ٢٠٠٤م)، ص ١١٣ -١٥٦.

[٢٠١] يتضح تدهور درجة اليمن في تقارير مدركات الفساد (٢,٧= ٢٧ من ١٠٠ في عام ٢٠٠٥م وترتيب عالمي ١٠٣ من ١٥٨ ليصل إلى حوالي ١,٩ = ١٩ من ١٠٠ عام ٢٠١٤م بترتيب ١٦١ من ١٧٤ والدولة ١٨ في الترتيب العربي. <www.transparency.org>، وتدهور مؤشر الحكم الرشيد والذي يقيس (السيطرة على الفساد، وقوة القانون والقضاء، والمساءلة والمحاسبة، وكفاءة وفاعلية الحكومة، والاستقرار السياسي وغياب الإرهاب والاضطهاد، وجودة التنظيم)، فبعد أن كان في عام ٢٠٠٠م يساوي ٢٠ و ٨,٦ و ٢٥,٥ و ٢٢,٤ و ١٢ و ٢٩,٤ على التوالي وصل إلى١,٩ و ٨,٢ و ١٠,٣ و ٧,٢ و ١,٥ على التوالي في عام ٢٠١٤م. <www.worldbank.org/publicsector/index.cfm> ، وبالنسبة للمؤشر الفرعي للفساد في الدليل الدولي للمخاطر القُطْرية والذي يبيّن حجم وخطورة الفساد والذي يؤدي إلى حالة الفشل والانهيار (فبعد أن كان ٠,٥ في عامي ٢٠٠٠م و ٢٠٠٠١م انخفض إلى٠,٣٣ للأعوام التي تليها حتى العام ٢٠١١م، واستمر بالانخفاض في عامي ٢٠١٢م و ٢٠١٣م ليصل إلى٠,٢٥ وينخفض إلى أدنى نقطة له في عام ٢٠١٤م ليصل إلى٠,١٧. (مجموعة خدمات المخاطر السياسية <www.prsgroup.com/ICRG>).

جماعة الحوثي الذين لديهم تطلعات سياسية في استعادة الحُكم الذي تمت الاطاحة به في عام ١٩٦٢م. وانقلب هذا التحالف على السلطة التوافقية في يناير ٢٠١٥م، وبذلك استمر الاستئثار بالسلطة في بعض اجزاء البلاد من قبل أقلية (ثيوقراطية) ومن ثم الاستحواذ على موارد البلد "الثروة" الريع الخاص لتخلق شرائح جديدة ريعية وكذا أنشطة ريعية، أهمها إنشاء محطات النفط الجديدة، ومحطات الغاز والصيارفة الجدد التي انتشرت في كل شوارع العاصمة، وفي نطاق المناطق التي يسيطرون عليها.

خلاصة القول، إن الريع الآتي من الخارج تتسلّمه السلطة (الدولة) التي لا تخضع للمساءلة والمحاسبة كونها استبدادية. ليوفر هذا النظام أرضاً خصبة للإفساد ويعمل على تكريس السمات والمظاهر الاقتصادية والاجتماعية، بل وتعظيم المصادر الداخلية للريع وما ينتج عنها من خَلْق شرائح ريعية ترتبط بها ويعمل على استدامتها وبقائها. وبذلك يقترب الريع ليكون فساداً أو يتصل بالفساد عبر السعي إليه بسن قوانين أو تشريعات اقتصادية أو ربما إلغائها. أي أنه في حالات كثيرة، ليس الريع إلا فساداً مقنناً؛ أي حصيلة فساد سابق. كما يكمن الفساد في توزيع الريع مما يؤدي إلى الإثراء غير العادل لصالح ذوي الحظوة.

٢ . أبرز تداعيات الريع والفساد

تتمثل أهم تداعيات تفاعل الريع والفساد في إضعاف الدولة وهشاشتها وفشلها عبر إفراغ مؤسسات الدولة من مضامينها الحقيقية لتصبح شكلاً فقط، حيث إن الدولة لا تمثل كل المواطنين ولا تعّبر عنهم، بل تمثّل مجموعة مسيطرة على السلطة والثروة تعقد تحالفات مع مجموعات من جميع مناطق البلاد لتعزيز سيطرتها ولاتشاركها في الحكم.[٢٠٢] كما عجزت هذه المجموعة المتمثلة (بالدولة) عن تأدية وظائفها، خاصة بعد الإنقلاب على المسار السياسي في يناير ٢٠١٥م. كما أن احتكار فئة معينة للحُكم ومن ثم على الثروة خَلَقَ شعوراً بالتهميش والإقصاء والتوزيع غير العادل للثروة[٢٠٣] ليؤدي إلى تذمر شعبي وظهور قوى فاعلة أخرى غير رسمية. "فالاقتصاد الريعي ساهم بشكل أو بآخر في ظهور أو على الأقل بتقوية الجماعات غير الرسمية من جهة، وفي ظهور الصراعات العنيفة التي تخوضها بعض تلك الجماعات مع الدولة من جهة

[٢٠٢] فؤاد الصلاحي، " المجتمع والنظام السياسي ...."، مرجع سابق، ص ١١.

[٢٠٣] مؤشر جيني لقياس التفاوت وصل إلى ٣٧,٧٠ ٪ في الأعوام ٢٠٠٥م و ٢٠٠٦م و ٢٠١٣م مما يعني تفاقم حِدّة عدم المساواة في توزيع الدخل. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سابق، ص٣٩١.

أخرى، فقد عمل الريع، سواء أكان مصدره القابضين على السلطة أو الخارج، في تقوية الجماعات غير الرسمية وتعزيز استقلالها عن السلطة"[٢٠٤]. وأدت أزمة الاقتصاد الريعي المرتبط بالفساد إلى تفاقم حدة الصراع، وشجّع الريع المتدفق للدولة لدعمها لمواجهة تلك الصراعات (الحوثي والقاعدة) حافزاً للسلطة الريعية في إبقاء تلك الصراعات دون حسم [٢٠٥]. كما وظّف النظام عائدات الريع (النفط) في شراء الولاءات وتقديم بعض الخدمات. وأدى تراجع العائدات الريعية إلى احتدام الصراع حول الموارد. [٢٠٦]

وعزا خبراء البنك الدولي عدم التقدم في مكافحة الفساد إلى الضعف المؤسسي وإلى احتمال اختطاف الدولة من قبل جماعات مصالح قوية[٢٠٧]. وهذا ما تحقق بسيطرة جماعة الحوثي للعاصمة صنعاء في سبتمبر ٢٠١٤م.

وبسبب اعتماد الدولة على الريع، تم صرف النظر عن سياسة فرض الضرائب، وتساهلت الحكومة في تطبيق برنامج التكييف الهيكلي، خاصة بعد ارتفاع أسعار النفط العالمية، الأمر الذي شوّه تنفيذ برنامج الإصلاح الهيكلي وصَعّب من عدم قدرة الدولة على التغلغل داخل المجتمع لتطوير جوانب الشرعية.

كذلك فالصراع من أجل السلطة، وبالتالي تمكّن السلطة الحاكمة من احتكارها العصبوي للثروة والسلطة، أدى إلى غياب دولة العموم التي تسمح بتداول المواقع والمراتب والمنافع بشكل قانوني. الأمر الذي أدى إلى تغييب التوازن الاجتماعي وإضعاف الاندماج الوطني. وهذا التمايز الاجتماعي أدى إلى تمايز سياسي واقتصادي[٢٠٨].

كما أن الاعتماد على الدخول الريعية أدى إلى انهيار قيمة العمل وإلى التشوّه الاجتماعي الذي ينتج عنه، وبالتالي إلى انتشار بطالة اختيارية في الدول المستقبلة للريوع منها اليمن؛ أسر وأفراد ومجتمع، لتسيير الحد الأدنى للمعيشة نتيجة اعتمادهم على تحويلات المغتربين أو على الدخول

[٢٠٤] عبدالله الفقيه، "الاقتصاد السياسي ..."، مرجع سابق، ص ٣١.

[٢٠٥] المرجع نفسه ، ص ٣١ و ٣٤.

[٢٠٦] المرجع نفسه ، ص ٢٧.

[٢٠٧] Word Bank Group, Yemen Economic Updates Office Sana'a, Spring 2009, p. 11.

[٢٠٨] فؤاد الصلاحي، " المجتمع والنظام السياسي..."، مرجع سابق، ص ١٥.

الريعية الداخلية نتيجة ارتباطهم بالسلطة.[٢٠٩] وهذا أدى إلى تشوّه في علاقات الإنتاج، حيث لا يحدث التخصيص الأمثل للموارد وبالأخص فيما يتعلق بالموارد البشرية، وأدى إلى تزايد البطالة المقنعة حيث يتضخم الجهاز الإداري للحكومة وبشكل مضطرد بسبب الرشوة والمحسوبية والقرابة وشراء الولاءات ويفوق بشدة احتياجاته لهم، حيث بلغ عدد موظفي الدولة أكثر من مليون موظف تقريباً في السلكين المدني والعسكري[٢١٠].

وفي وضع اقتصاد ريعي كهذا، ونظام سياسي هش مرتبط بالفساد ينشأ تعليم شكلي يؤدي إلى التجهيل أي الحصول على شهادات ورقية فقط من أجل الالتحاق بالجامعة. وشهدت الفترة الأخيرة حصول خريجي الثانوية العامة على معدلات غير مسبوقة بسبب تفشي ظاهرة الغش والرشوة، وكذا تدهور العملية التعليمية برمتها. وأصبحت الشهادة وسيلة للحصول على وظائف سياسية، حيث سعت بعض الشخصيات الاجتماعية للحصول على شهادات جامعية من جامعات خاصة[٢١١] أو تزويرها، رغم عدم إكمال دراستهم الجامعية في الجامعات الحكومية.

إن استئثار فئة معينة بالثروة وارتباطها بالريع والنظام السياسي الفئوي، أدى لتوزيع الثروة في غير صالح المجتمع، حيث يتيح فرصاً اقتصادية غير متوازنة فيزداد الأفراد القريبين من الحاكم أو النُخبة الحاكمة ثراءً. أي أن ثمار الريع تذهب لدائرة محدودة، والقليل يتسرب منه إلى خارج هذه الدائرة. مما يعني تجريف للثروات من منطقة إلى أخرى ومن فئة إلى أخرى[٢١٢].

---

[٢٠٩] احمد النجار في: زياد حافظ [وآخرون]، البنية الاقتصادية .....، مرجع سابق، ص ١٥٧ – ١٥٩.

[٢١٠] محمد الميتمي، "تضخم حجم الدولة في اليمن"، مركز المشروعات الدولية الخاصة، ص٢. انظر:
<http://www.cipe-arabia.org/files/pdf/Feature_Service/Re-evaluation_of_the_Yemeni_State.pdf>
وبلغ عدد موظفي القطاع المدني والقضائي حوالي ٥٨٩,٨٠٦ موظف في عام ٢٠١٣م (كتاب الاحصاء السنوي ٢٠١٣م، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، صنعاء، ٢٠١٣م. فصل القوى العاملة).
وبلغ عدد موظفي القطاع العام ١,٢٨٦ مليون ومائتين وستة وثمانون الف موظف في القطاعين العسكري والمدني (مسح القوى العاملة في الجمهورية اليمنية ٢٠١٣ -٢٠١٤م، منظمة العمل الدولية ، المكتب الأقليمي للدول العربية،٢٠١٥ ، منظمة العمل الدولية ، بيروت ، ص٧٨.
انظر أيضاً: عادل عبداللطيف، "الابعاد المحلية والدولية"، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مرجع سابق ص ٤٠٤ -٤٠٥. وإلياس سابا، "دراسة حالة لبنان"، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مرجع سابق، ص ٧٤٣.
<http://www.alshibami.net/saqifa//archive/index.php/t-36579.html>
(نقلا عن الوحدوي نت –خاص الأحد ٤ مايو ٢٠٠٨م) مساعي مؤتمرية لاستخراج شهادات جامعية لبعض مرشحي الحزب الحاكم ممن لاتتوفر فيهم شروط المؤهل الجامعي والذي اشترطها القانون في الترشح لشغل منصب محافظ.

[٢١٢] رغم عدم امتلاك بعض المناطق اليمنية للموارد وأعداد سكانها مرتفع إلا أن بعض مديرياتها (مناطقها) تعد من الأقل فقراً في اليمن، ولم تعاني كل مديرياتها من شدة الفقر، فمثلاً في صنعاء ٩ مديريات من ١٩ مديرية نسبة الفقر فيها أقل من ١٤٪، بينما مناطق أخرى

واحتكار مجموعة صغيرة من العائلات للقطاع الخاص واستثماراته أدى إلى التفاوت في توزيع الدخول ووسّع أيضاً مساحة الفقر[٢١٣] المدقع والعام إلى أكثر من ٤٠٪. وفي عام ٢٠١٢م وصلت نسبة الفقر وفق خط الفقر الوطني إلى حوالي ٣٨٪. وفي عام ٢٠١٦م وصل الفقر إلى مايساوي ٧٥٪[٢١٤]. ونسبة البطالة بين الشباب حوالي ٥٨ ٪ في عام ٢٠١٣م[٢١٥]. ومعدلات التضخم وصلت في عام ٢٠٠٥م إلى حوالي ٢٠,٢٪ ، وفي عام ٢٠١٣م انخفضت إلى ٦٪ فقط وارتفعت مرة أخرى في العام ٢٠١٦م لتصل إلى حوالي ١١٪[٢١٦]. وبسبب تقلبات أسعار وكميات الإنتاج النفطي الريعي واتساع الأنشطة غير الشرعية، ومن ثم ضعف التحصيل الضريبي مما ساهم في تنامي عجز الموازنة العامة للدولة، خاصة خلال فترات انخفاض أسعار النفط العالمية. وبالتالي شهدت اليمن موجات انكماش اقتصادي.

جملة القول، إن سيطرة الذهنية الريعية على الحاكم وصانعي السياسات الاقتصادية، وانتشار الفساد المرتبط بها يؤديان إلى إضعاف إمكانيات الدولة لتحقيق مستويات التنمية الاقتصادية التي تتناسب مع المتاح من الإمكانيات. بل يحدث تدهور اقتصادي بسبب ضعف القدرة على جذب الاستثمار وهدر الموارد وهجرة الكفاءات وتدني مستوى الخدمات وخلخلة القيم الاجتماعية والأخلاقية. ليتلمّس الجميع الريع ويحافظ عليه للتكسّب المشروع وغير المشروع، مما يعني السعي لإضعاف الديمقراطية وإفسادها وإفراغها من مضمونها. وإفساد الديمقراطية أشد خطراً من فرض نظام شمولي[٢١٧].

تمتلك ثروات أكثر من صنعاء مثل حضرموت وتعز تخلو كل مديرياتها من أن يكون بينها فقر أقل من ١٤٪ وهناك مديريتان من الأشد فقراً في كل منهما. (التقرير الرئيسي لنتائج المسح الوطني لظاهرة الفقر ١٩٩٩م، الجهاز المركزي للإحصاء، صنعاء، مايو ٢٠٠١م، ص (٦٦ -٦٩).

[٢١٣] يشكّل الفقر المدقع ١٣,٠٥٪ من سكان اليمن. وبحسب اسقاطات للأعوام ٩٦ -٢٠٠٠م ترتفع نسبتهم من ٣٠,٣٪ عام ١٩٩٥م وإلى٤٢,٦٪ عام ٢٠٠٠م وهي تقريباً نفس النسبة التي تحققت في العام ١٩٩٩م وفقاً لمسح الفقر لعام ١٩٩٩م (عبدالباري الشرجبي، "الفقر وبرنامج الإصلاح الاقتصادي في الجمهورية اليمنية"، صنعاء، مجلة الدراسات الاجتماعية، جامعة العلوم والتكنولوجيا، العدد ٤، يوليو -ديسمبر١٩٩٧م، ص ٢٧ و ٢٨.

[٢١٤] وزارة التخطيط والتعاون الدولي، نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن ٢٠١٧م، العدد ٢٤، يونيو ٢٠١٧م، ص٨.

[٢١٥] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٥، مرجع سابق، ص ٣٩١ و ٤٠٥.

[٢١٦] الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الاحصاء السنوي ٢٠١٣م، فصل الحسابات القومية، ووزارة التخطيط والتعاون الدولي، نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن ، ٢٠١٧م، مرجع سابق، ص ٨.

[٢١٧] اسماعيل الشطي، "الديمقراطية كآلية لمكافحة الفساد والتمكين للحكم الصالح"، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مرجع سابق، ص ٤٦٥.

خاتمة

تبلور الاقتصاد الريعي بعد استخراج النفط بكميات تجارية، بعد قيام دولة الوحدة عام١٩٩٠م، واعتمدت الدولة تدريجياً أكثر فأكثر على عائدات النفط، وانضم اليها مؤخراً عائد الغاز. ونشطت السياحة في فترات الاستقرار النسبي السياسي والأمني. ورغم توقف المساعدات الخارجية بعد حرب الخليج الثانية، إلا أنها عادت بعد توقيع اليمن اتفاق لترسيم الحدود مع المملكة العربية السعودية عام ٢٠٠٠م. وظل تدفق تحويلات المغتربين رغم انخفاض حجمها بعد سنوات الوحدة مباشرة،بسبب عودة مئات الآلآف من المغتربين من المملكة السعودية ودول الخليج الأخرى، بسبب موقف "النظام" في اليمن من احتلال العراق لدولة الكويت.

هذا الريع الخارجي كان له أثره البالغ على الفساد، وفي خَلْق شرائح ريعية أوجدتها السلطة الحاكمة وارتبطت بها،واستفادت من بعض الخدمات وتجارة النفوذ لتتعدد مصادر الريع الخارجية والداخلية، فسعت هذه الشرائح لالتماس الريع والمحافظة عليه عبر الاستمرار في الاستيلاء على السلطة والثروة.

واختلط الريع بالفساد ليصبح كلاً منهما وجهاً للآخر، بل إن الريع من مصادر داخلية هو الفساد نفسه. تجلى ذلك بشدة في اليمن حيث ساهم الإرث الثقافي للمجتمع في غرس ثقافة (الغنيمة) لدى المجتمع والسلطة الحاكمة وليرتبط بالفساد السياسي الذي طال الموارد الاقتصادية، واعتماد السلطة على الموارد الريعية ذات الطابع الاستراتيجي، كالنفط والغاز، والسياحة، والموقع الجغرافي والمساعدات وتحويلات المغتربين..

ومن ثم يمكن القول إن الاقتصاد اليمني صار أكثر ريعية أكثر من ذي قبل، لتعمّق ثقافة المجتمع المتأصلة تاريخياً تأثيرها على السلطة الحاكمة وطبيعتها، والفساد المرتبط بها والتي تُعد سبباً ونتيجةً لتوسّع الريع وتفشي الفساد،لتصبح السلطة ريعية بامتياز. الأمر الذي أحدث تداعيات سلبية اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وثقافياً. ولايزال الصراع مستمراً على السلطة والثروة مستنداً لإرث ثقافي واجتماعي. ولا يمكن الفكاك من هذا الصراع والترابط بين النظام السياسي والفساد والريع إلا بالتحول إلى نظام ديمقراطي ليبرالي يفضي إلى تداول سلمي للسلطة، ومراجعة المنظومة القانونية والدستورية بشكل جذري يؤدي إلى المحاسبة والمساءلة والرقابة الفاعلة للحد من الفساد والقضاء عليه، وتقليص الأنشطة الريعية التي تستفيد من الفساد، ومن ثم الانتقال

بشكل تدريجي إلى الاقتصاد الإنتاجي (نحلة المعاش)، والاستفادة من الموارد والثروات الطبيعية في تنويع القاعدة الاقتصادية، ونشر ثقافة العمل والإنتاج ونبذ ثقافة الخمول واقتناص جهود الآخرين.

المراجع

أولاً: باللغة العربية:

- ابن خلدون، عبدالرحمن، **مقدمة ابن خلدون** ، اعتناء ودراسة أحمد الزعبي، بيروت، شركة دار الأرقم، تشرين الأول، ٢٠٠٦م.
- بني غازي، عبدالرحمن، **تأثير الهجرة الخارجية على التنمية الاقتصادية في الجمهورية العربية اليمنية**، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٦م.
- جونسون، جوردن، **لعنة النفط، الاقتصاد السياسي للاستبداد**، معهدالدراسات الاستراتيجية، بغداد، اربيل، بيروت، ٢٠٠٧م.
- حافظ، زياد [وآخرون]، **البنية الاقتصادية في الأقطار العربية وأخلاقيات المجتمع**. بيروت: المنظمة العربية لمكافحة الفساد، أبريل ٢٠٠٩م.
- دويدار محمد. **الاتجاه الريعي للاقتصاد المصري ١٩٥٠ -١٩٨٠**م، الاسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٨٣م.
- الشرجبي، عادل مجاهد [وآخرون] ، **أزمة الدولة في الوطن العربي** ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، يوليو ٢٠١١م.
- السعدي، محمد يحي، **الفساد والتنمية: أثر الفساد الإداري والمالي على التنمية المستدامة**، صنعاء، مركز عبادي للدراسات والنشر، ٢٠٠٤م.
- الشطي، إسماعيل [وآخرون]، **الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦م.
- لوشياني، جياكومو، دول رصد التخصيصات مقابل دول الإنتاج، اطار نظري، **المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ١٠٣، سبتمبر ١٩٨٧م، ص ٧٨ -٩٣.
- شقير، شفيق (محرر)، **الفاعلون غير الرسمين في اليمن: اسباب التشكل وسبل المعالجة**، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، سلسلة التقارير المعمقة ٣، أبريل ٢٠١٠م.

- محسن، يحي صالح، **خارطة الفساد في اليمن وأطرافه النافذة، صنعاء**، المرصد اليمني لحقوق الانسان، ، ٢٠١٠م.
- البلاوي، حازم، الدولة الريعية في الوطن العربي، **المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ١٠٣، سبتمبر ١٩٨٧م، ص ٦٥ -٧٧.
- حافظ، زياد.، "اوضاع الاقطار النفطية وغير النفطية." **ندوة دولة الرفاهية الاجتماعية**. الاسكندرية: مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٨ -٣٠نوفمبر ٢٠٠٥م.
- _____، الاقتصاد العربي إلى أين: من الريع إلى الإنتاج، **المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٣٩٠، اغسطس ٢٠١١م، ص ١٣٤ -١٥٠.
- حنفي، عبدالعظيم، العلاقة بين نوع النظام السياسي وطريقة إنفاق إيرادات النفط، **المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٣٥٣، يوليو ٢٠٠٨م، ص ١٣١ - ١٣٩.
- جبران ،محمد علي ، التهرب الضريبي في اليمن : دراسة تحليلية ، مجلة كلية التجارة والاقتصاد، كلية التجارة والاقتصاد ، جامعة صنعاء ، العدد ٣٣، مارس ٢٠١٠،ص ٤٧ -٩٢.
- الشرجبي، عبدالباري، "الفقر وبرنامج الإصلاح الاقتصادي في الجمهورية اليمنية"، مجلة **الدراسات الاجتماعية**، جامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء، العدد ٤، يوليو -ديسمبر ١٩٩٧م، ص ١١ -٧١.
- عبدالفضيل، محمود. "السلوك والأداء الاقتصادي للدول النفطية الريعية في المنطقة العربية." **المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ١٠٣، سبتمبر ١٩٨٧م، ص ٩٤ -١١٥.
- محمد ناصر، ناصر، "البيئة الاجتماعية والنظام السياسي في الجمهورية العربية اليمنية ١٩٦٢ -١٩٧٨م"، **مجلة كلية التجارة والاقتصاد**، كلية التجارة والاقتصاد ،جامعة صنعاء ، العدد ٣٦، سبتمبر ٢٠١١م، ص ١٧٥ -٢١٦.

- ـــــــــــــــــــــــــ ، التوظيف السياسي للبنية الاجتماعية وبناء الدولة في عهد الإمام يحى حميد الدين: ١٩١٨ -١٩٤٠م، **مجلة كلية التجارة والاقتصاد**، كلية التجارة والاقتصاد، جامعة صنعاء، العدد ٤٧ – مارس ٢٠١٧م، ص ١٧٥ -٢٣٤.

- محمد الميتمي، "تضخم حجم الدولة في اليمن"، مركز المشروعات الدولية الخاصة، متوفر في النت في موقع: http://www.cipe-arabia.org

ثانياً: التقارير وكتب الاحصاء:

- البنك المركزي اليمني، **التقرير السنوي ٢٠١٠م، ٢٠١٤م** الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، صنعاء، ٢٠١٠م، ٢٠١٤م.

- الجهاز المركزي للإحصاء، **كتاب الاحصاء السنوي**، أعداد مختلفة، صنعاء، ١٩٧٩م - (السنة العاشرة)١٩٨٠م، ١٩٩٠م، ١٩٩٥م، ١٩٩٩م، ٢٠٠٣م، ٢٠٠٥م، ٢٠١٣م.

- ـــــــــــــــــــــــــ ، **التقرير الرئيسي لنتائج المسح الوطني لظاهرة الفقر ١٩٩٩م**، صنعاء، مايو ٢٠٠١م.

- صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٥م**، أبو ظبي، ٢٠١٥م.

- اللجنة التحضيرية للحوار الوطني، **مشروع رؤية الإنقاذ الوطني**، صنعاء، الأمانة العامة، ٢٠٠٩م.

- المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، **التقرير الاستراتيجي اليمني ٢٠٠٥م**، صنعاء، ٢٠٠٥م.

- _____ ، **التقرير الاستراتيجي اليمني ٢٠٠٩م**، صنعاء، ٢٠٠٩م.

- وزارة التخطيط والتعاون الدولي، نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن ٢٠١٧م، العدد ٢٤، يونيو ٢٠١٧م.

- الوكالة الامريكية للتنمية الدولية، اليمن، **تقييم الفساد في اليمن**، منظمة شركاء التنمية الريفية ، سبتمبر ٢٠٠٦م.

- منظمة العمل الدولية ، المكتب الأقليمي للدول العربية، **مسح القوى العاملة في الجمهورية اليمنية ٢٠١٣ -٢٠١٤م** ، بيروت ، ٢٠١٥م.

ثالثاً: باللغة الانجليزية:

- AL-Asaly Saif M., "Political Reform and Economic Institutional Buliding, A Case Study of Budgetary Institutional Reform in Yemen", Economic Research Forum, October 2003. Available on line at: http://www.gdnet.org.
- Burrowes, Robert., "Yemen, Its Political Economy and the Effort against Terrorism," in Robert I. Rotberg, ed. Battling Terrorism in the Horn of Africa, Washington, DC: Brookings Institution Press/WPF, 2005.
- Hudson Micheal" .Henry George's Political Critics ".American Journal of Economics and Sociology ،Vol. 67, No. 1 (January, 2008).pp. 1-45.
- Jovons, W. Stanley .Théorie d'economie politique; Translated by Girard V . &Biere E. Barrault H. E & .Alfassa H .Paris, 1909.
- Keynes, Johon Maynard, The General Theory of Employment, Intrest and Money .Adelaide: By Steven Thomas for University of Adelaide Library Elctronic Texts Collection, 2003.
- Larry, Renolds .The Physiocrats: An outline "The Economists" (Mid Eighteenth Century .(History of Economics Thought، 2000.
- Mahdavy Hussin" .The Patterns and Problems of Economic Development in Rentier States: the Case of Iran., in: M. A. Cook. Ed., Studies in Economic History of The Middle East: From the Rise of Islam to the Present Day (London: Oxford University Press, 1970) . PP. 428-467.
- Maltus, Tomas .An inquiry into the nature and progress of rent, and the principles by which it is regulated .London: printed for Johon Murray: Abe;arie street, 1815.

- Marshall, Alfred .Principles of Economics (8th ed.) 1920 .Indiana: The Online Library of Liberty- Aprojct of Library Fund, Inc., 2011.
- Marx, Karl, Capital Vol. III. Moscow, 1959,On-Line Version: Marxise.org1999.
- Menger, Carl .Principles of Economics .Translated by James Dingwall and Bert F. Hoselitz Petter G. Klein. Introduction by F. A. Hayek .Aubran ، ALABAMA: Ludwig Von Mises Institut,1976, 2007.
- Merlassino, Victoria Correa ."The Economic Writing of Sir William Petty (1623-1687), Economic e-Translation into frop European Languages, 2011.
- Mill, Johon Stuart .Principles of Political Economy . New York : The Project Gutenberg EBook, 1885 (2009).
- Ricardo, David On The Principales of Political Economy and Taxation . Kitchener, Ontario, Canada Batoche Books, 3th Ed.
- Smith, Adam, An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nation, Books I, II, III, IV, V, MetaLibri Digital Library, Lausanne, 29th May2007.
- Varian, Hal, Intermediate Microeconomics: A Modern Approach, W. W. Norton Company, New York, London, 2010.
- Weber, Max. Protostantism and the Sprit of capitalism .published in the Taylor & Francis e-Library, Routledge London, New York, 2005.
- Word Bank Group, Yemen Economic Updates, Sana'a Office, Spring 2009.